



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة ابن خلدون – تيارت-  
كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير  
قسم: علوم التسيير



عنوان المذكرة :

أثر سعر الفائدة على الإدخار دراسة قياسية  
لحالة الجزائر 2016/1990

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

الأستاذ المشرف :

د. عقبي لخضر

إعداد الطالبين:

بن جازية نصيرة

بن يمينة زهرة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: .....

السنة الجامعية: 2017م-2018م

# الفهرس

شكر و عرفان

إهداء

الملخص

فهرس المحتويات

مقدمة : ..... ١

### الفصل الأول: عموميات حول الادخار

تمهيد : ..... 09

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الادخار..... 10

المطلب الأول: مفهوم الادخار و أنواعه..... 10

أولاً: تعريف الادخار..... 10

ثانياً: الفرق بين الادخار والاكتناز..... 11

ثالثاً: أنواع الادخار..... 12

المطلب الثاني: دوافع الادخار، أهميته وأشكاله..... 15

أولاً: دوافع الادخار..... 15

ثانياً: أهمية الادخار..... 17

ثالثاً: أشكال الادخار..... 18

المطلب الثالث: مصادر الادخار والعوامل المعرقله له..... 22

22.....	أولاً: مصادر الادخار.....
25.....	ثانياً: العوامل المعرقله للادخار.....
27.....	<b>المبحث الثاني: الادخار و بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية.....</b>
27.....	<b>المطلب الأول: العوامل الاقتصادية المؤثرة في الادخار .....</b>
27.....	أولاً: الدخل .....
30.....	ثانياً: الاستثمار .....
32.....	ثالثاً: الاستهلاك .....
33.....	<b>المطلب الثاني: العوامل الاقتصادية الأخرى .....</b>
33.....	أولاً: علاقة الادخار بالتضخم .....
34.....	ثانياً: علاقة الادخار بحجم الثروة.....
35.....	ثالثاً: علاقة الادخار بالمستوى العام للأسعار.....
36.....	رابعاً:علاقة الادخار بالضرائب.....
37.....	<b>المطلب الثالث: العوامل الغير اقتصادية المحددة للادخار.....</b>
38.....	أولاً: العوامل الغير الاقتصادية المحددة للادخار حسب التحليل الكلاسيكي.....
39.....	ثانياً: العوامل الغير الاقتصادية المحددة للادخار حسب التحليل الكينزي.....
40.....	ثالثاً: الموقف الاجتماعي.....
42.....	رابعاً: الفروق الشخصية.....
44.....	<b>المبحث الثالث: النظريات المحددة للادخار.....</b>

44.....	المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية.
45.....	المطلب الثاني: النظرية الكينزية.
48.....	المطلب الثالث: النظرية الحديثة.
48.....	أولا: نظرية الدخل المطلق.
49.....	ثانيا: نظرية الدخل النسبي.
51.....	ثالثا: نظرية الدخل الدائم.
52.....	المطلب الرابع: نظرية دورة الحياة.
54.....	خلاصة الفصل

### الفصل الثاني: عموميات حول سعر الفائدة

56.....	تمهيد
57.....	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول سعر الفائدة.
57.....	المطلب الأول: مفهوم سعر الفائدة و أنواعها و أسباب التفاوت.
57.....	أولا: مفهوم سعر الفائدة.
58.....	ثانيا: أنواع سعر الفائدة.
58.....	ثالثا: أسباب التفاوت في سعر الفائدة.
59.....	المطلب الثاني: وظائف سعر الفائدة وخصائصها و العوامل المحددة لها.
59.....	أولا: وظائف سعر الفائدة.

- 60.....ثانيا:خصائص سعر الفائدة.....
- 61.....ثالثا:العوامل المحددة لسعر الفائدة.....
- 62.....المطلب الثالث:علاقة سعر الفائدة بالمتغيرات الاقتصادية.....
- 62.....أولا:علاقة سعر الفائدة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية.....
- 64.....ثانيا: علاقة سعر الفائدة بالتوازن في سوق السلع و في سوق النقود .....
- 65.....ثالثا: اثر سعر الفائدة في الاقتصاد.....
- 67.....المبحث الثاني:نظريات سعر الفائدة .....
- 67.....المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية و النظرية الكينزية.....
- 67.....أولا:النظرية الكلاسيكية.....
- 69.....ثانيا:النظرية الكينزية.....
- 72.....المطلب الثاني:النظرية النيوكلاسيكية و النظرية الحديثة.....
- 72.....أولا:النظرية النيوكلاسيكية (نظرية الأرصدة المعدة للاقتراض).....
- 73.....ثانيا: النظرية الحديثة.....
- 80.....المطلب الثالث:نظرية الحرمان و نظرية الإنتاجية.....
- 80.....أولا:نظرية الحرمان(الانتظار).....
- 80.....ثانيا: نظرية الإنتاجية.....
- 81.....المبحث الثالث:تحديد نظريات سعر الفائدة.....
- 81.....المطلب الأول:تحديد سعر الفائدة حسب النظرية الكلاسيكية.....

83.....	المطلب الثاني: تحديد سعر الفائدة حسب النظرية الكينزية.....
83.....	أولا: عرض النقود.....
84.....	ثانيا: التفضيل النقدي (الطلب على النقود).....
85.....	المطلب الثالث: تحديد سعر الفائدة حسب النظرية النيوكلاسيكية.....
85.....	أولا: عرض الأموال القابلة للإقراض.....
86.....	ثانيا: طلب الأموال القابلة للإقراض.....
89.....	خلاصة الفصل.....
	<b>الفصل الثالث: دراسة قياسية لمدى تأثير سعر الفائدة على الادخار في الجزائر (1990-2016)</b>
91.....	تمهيد.....
92.....	المبحث الأول: تطورات سعر الفائدة و الادخار في الجزائر خلال فترة (1990-2016).....
92.....	المطلب الأول: تطورات سعر الفائدة في الجزائر (1990-2016).....
97.....	المطلب الثاني: تطورات الادخار في الجزائر (1990-2016).....
100.....	المبحث الثاني: الارتباط الخطي البسيط.....
100.....	المطلب الأول: دراسة الارتباط الخطي.....
100.....	أولا: مفهوم الارتباط و أنواعه.....
101.....	ثانيا: الانحدار الخطي البسيط.....
102.....	ثالثا: شكل الانتشار.....

104.....	المطلب الثاني: قياس القوة الارتباطية.....
104.....	أولاً: معامل الارتباط البسيط.....
105.....	ثانياً: صياغة حساب معامل الارتباط البسيط.....
106.....	المطلب الثالث: اختبار صلاحية النموذج.....
106.....	أولاً: اختبار معنوية المعلمات ستودانت.....
107.....	ثانياً: اختبار معنوية النموذج ككل فيشر.....
109.....	ثالثاً: اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء.....
111.....	المبحث الثالث: بناء نموذج قياسي لقياس أثر سعر الفائدة على الادخار في الجزائر خلال الفترة 1990-2016.....
111.....	المطلب الأول: تحديد متغيرات الدراسة و دراسة الاستقرار.....
111.....	أولاً: تحديد المتغيرات.....
111.....	ثانياً: دراسة الاستقرار.....
115.....	المطلب الثاني: دراسة استقرارية سلسلة سعر الفائدة الحقيقي.....
118.....	المطلب الثالث : تحليل مخرجات النموذج.....
121.....	خلاصة الفصل.....
123.....	الخاتمة.....
127 .....	قائمة الاشكال و الجداول.....

131.....	المراجع
139.....	الملاحق

## شكر و عرفان

"إن الاعتراف بالجميل لأهل الفضل واجب و أكيد"

بصد انجاز هذا العمل المتواضع ، نشكر الله سبحانه و تعالى الذي وفقنا لإتمام هذا العمل  
و أثارنا بالعلم و زيننا بالحلم و أكرمنا بالتقوى

أتقدم بأسمى عبارات الشكر و التقدير إلى الأستاذ المشرف "عقبي لخضر" لقبوله الإشراف  
على هذه المذكرة و على نصائحه و توجيهاته التي لم يبخل علينا بها راجين من المولى عز  
وجل له التوفيق

إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إتمام هذا العمل :

إلى كل الأساتذة الذين اشرفوا على تعليمنا من بداية مشوارنا الدراسي إلى غاية هذه  
المرحلة .

إلى كل هؤلاء جزاهم الله خيرا

و شكرا

## إهداء

" إلى من قال فيهما الحق عز وجل وقضى ربك ألا تعبد إلا إياه و بالوالدين إحسانا"

أهدي ثمرة جهدي و عملي إلى من بفقدانه فقدت جوهره الغالية في حياتي إلى  
الغلي قلبه حنون و أجمل إحساس ممنون إلى روح أبي الطاهرة رحمه الله .

و إلى من جعل له الجنة تحت أقدامها و التي عمرتني بعطفها و حنانها و أنارت  
دربي حياتي بحبها و التي وهبت حياتها في خدمة أبنائها إلى الغلي ما املك في هذا  
الوجود فمهما قلت فلن أوفيقها حقها إلى من سجدت طوال الليل متضرعة الله لان يحمي  
أبناءها إلى نور عيني "فاطمة" أمي ثم أمي ثم أمي حفظها الله و أطال في عمرها.

إلى قناديل حياتي المضيئة إلى الشموع التي لا تنطفئ أخواتي حفظهما الله "بغداد و  
جمال الدين و جيلالي و محمد و أم الجيلالي و أبنائهم الطح أيهم و رحاب و ابتسام و  
زهرة و جمال و فتحي و زوجة أخي زهرة".

إلى اعز الناس عمتي و ابنتها أسيا و جدتي الغالية و خالتي طيبة و أبنائها .

إلى القلب الحنون الذي لا يعرف سوى نصبي و إرشادي خالي عبد القادر و أبنائه.

إلى أنبل أخت و أروع أخت ساندتني طوال هذه السنوات و تحملت معي مشقة هذا  
العمل نعم صديقتي "نصيرة".

إلى كل من أكن له الاحترام و التقدير الكبير الأستاذ "عقبي لخضر".

و إلى كل من ساهم و لو بكلمة طيبة أهدي عملي.

زهرة

## إهداء

إلى من كلله الله بالصيبة و الوقار إلى من علمني العطاء بدون انتظار إلى من أحمل اسمه بكل افتخار إلى من ستبقي كلماته نجوم اهتدي بها اليوم و في الغد و إلى الأب و التي كنت له الأمل الذي راوده في حياته أن يراني في مثل هذا اليوم لكن قدره سبحانه حال بينه و بين ذلك "أبي العزيز" راجية من المولي عز و جل "أن يجعل أبي من سرحين ألفا الذين يدخلون الجنة بلا حساب ولا سابق عذاب" اللهم آمين .

و إلى التي حملتني وهنا على وهن و قاست و تألمت لألمي إلى من رعتني بعطفها و حنانها و التي وهبت فلذة كبدها كل العطاء و الحنان و كانت دعواها بالتوفيق تتبعني خطوة خطوة في عملي إلى أول من نطقت بها شفقتي "أمي ثم أمي ثم أمي" "فيارب كما جعلت الجنة تمت قدميها ... اجعل الجنة مسكنها".

إلى سندي و قوتي و ملاذي من بعد الله إلى من علموني علم الحياة إلى من اظفروا لي ما هو أجمل في الحياة أخواتي "عابدية - فوزية - حورية" .

إلى من رأيت البسمة في وجوههم أبناء أختي " محمد عبد المجيد - مالك نور اليقين" و إلى أخي العزيز "بلحفاك و عائلته" .

إلى من كانت لي أختا في مشواري الدراسي صديقتي "زهرة"

و إلى من أكن له الاحترام و التقدير الأستاذ "عقبي لخضر".

"نصيرة"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر سعر الفائدة على الادخار في الجزائر خلال فترة 1990-2016 حيث عرفت هذه المرحلة إصلاحات جذرية على مستوى الاقتصاد الوطني بصفة عامة، و من بينها سياسة تحرير أسعار الفائدة التي انتهجتها الحكومة لجذب المدخرات، و لتحقيق هذه الغاية تناولت هذه الدراسة تطورات كل من الادخار و سعر الفائدة الحقيقي و الاسمي خلال هذه الفترة .

و باعتبار أن الادخار من بين المتغيرات التي تتأثر و تؤثر على المتغيرات أخرى ارتكز البحث على دراسة العلاقة بين كل من الادخار و سعر الفائدة كون هذا الأخير يعتبر متغير هام في الاقتصاد الوطني، و لقد أظهرت النتائج المستويات العالية للادخار في سنوات الألفية الثالثة، بخلاف السنوات السابقة، بينما شهدت أسعار فائدة حقيقية سالبة و انخفاض في الأسعار الفائدة الاسمية، و في الأخير خلصت الدراسة إلى أن هناك علاقة عكسية بين أسعار الفائدة و الادخار في الجزائر .

#### الكلمات المفتاحية:

الادخار، سعر الفائدة، أثر سعر الفائدة على الادخار .



المقدمة العامة

شهد العالم تحولات كبيرة دعت إلى تلاشي كل الفوارق في المعاملات الدولية، مما أدى إلى ترابط و تشابك العلاقات بين الدول، ما يمكننا القول أنه أصبح من الصعب أو شبه المستحيل على دولة ما أن تصل إلى تنمية اقتصادية حقيقية تنهض باقتصادها نحو الأفق لتواكب التطور الهائل الذي وصلت إليه الدول المتقدمة من ازدهار ورفاهية اجتماعية بالاعتماد على اقتصاد مغلق، فمثلا الجزائر قد عرفت تحولات هامة تمثلت في التوجه من اقتصاد مخطط وموجه إداريا إلى اقتصاد المفتوح وهو اقتصاد السوق الذي يعتمد على المنافسة والحرية وتحرير الاستثمارات في مختلف الميادين، وعرفت تحديات عالمية وإقليمية كبرى مثل محاولتها الانضمام إلى منظمة العالمية للتجارة، وكذا تنشيط التعاون الإقليمي سواء المغربي أو المتوسطي في إطار عملية الشراكة في علاقات ثنائية أو متعددة الأطراف لتطوير المبادلات بينها وبين مختلف الشركاء الاقتصاديين، وأمام التطور الكمي والنوعي في مختلف مجالات الحياة التي تشهده الجزائر وفي ظل الظروف الراهنة كان لابد من تكييف جميع العناصر الاقتصادية لمسايرة هذا التطور حيث تستلزم تنمية البلد في كل المجالات وتوفير إمكانيات مالية معتبرة، هذه الأخيرة يجب على البلد توفيرها من موارد الخاصة عن طريق سياسة تحافظ على جزء كبير من العائد الوطني للادخار وكذا تعبئة مكثفة له.

فالادخار من أهم الموضوعات التي شهدت تركيزا كبيرا في التحليل والدراسات الاقتصادية في العقود السابقة نظرا لما يمثله هذا المتغير من أهمية على المستوى الوطني من حيث ارتباطه بالاستهلاك من جهة، وبالاستثمار الخاص والحكومي من جهة أخرى، وما يترتب عن ذلك من وضع إستراتيجيات لتنمية المدخرات على مستوى القطاع العائلي ورجال الأعمال والقطاع العام، يؤكد معظم الاقتصاديين أن نمو نسبة الادخار إلى الدخل الوطني وارتفاع معدلات نموه يؤدي حتما إلى نمو القدرة الإنتاجية لاقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، كما أنهم يتفقون على أن معظم الدول التي تمتعت مجتمعاتها بارتفاع نسبة الادخار من دخلها الوطني وارتفاع معدلات النمو فيها قد حققت معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، لذلك فإن فهم القوى التي تقف وراء اختلاف معدلات نمو الادخار في مختلف الدول وعبر الفترات الزمنية المختلفة والعوامل المؤثرة في هذه المعدلات ودور السياسات الاقتصادية في تنمية المدخرات من المواضيع التي لقيت اهتماما واسعا.

ويشكل الادخار مصدرا هاما وفعالا في تمويل الاستثمارات حيث يعتبر أنه إنعاش معدل الادخار من أهم المتطلبات اللازمة لتحسين أداء النمو في الدول النامية عموما والجزائر بالخصوص ذلك أن الاعتماد على الادخار في عملية التنمية الاقتصادية يؤدي إلى تفادي السلبيات التي يمكن أن تنجم عن استخدام المصادر الخارجية للتمويل، ومواجهة مشكلة المديونية، التي أصبحت تشكل عبئاً على الاقتصاد الوطني حيث يمكن أن يتم ذلك عن طريق رسم سياسات اقتصادية فعالة تهدف إلى رفع معدلات الادخار، وذلك لزيادة معدلات الاستثمار.

إن تنمية الادخار في الجزائر أمر في غاية الأهمية حيث أنه يتأثر بمجموعة من العوامل ومن بينها سعر الفائدة الذي يعتبر عامل أساسي لتحديد الادخار، كما يعد تحرير أسعار الفائدة عنصراً أساسياً في نموذج التحرير المالي والهادف إلى تحفيز الادخار وتوفير موارد مالية إضافية للاستثمارات وبالتالي رفع وتيرة النمو الاقتصادي لأن تغيرات أسعار الفائدة لها تأثير على الأفراد والمؤسسات المالية ورجال الأعمال و الاقتصاد ككل.

تعتبر أسعار الفائدة عامل أساسي لتحديد الادخار ويمكن استجابة الأفراد في سعر الفائدة بالزيادة أو النقصان.

### الإشكالية الرئيسية للبحث:

انطلاقاً من العرض السابق يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية للبحث على النحو التالي:

- ما مدى استجابة الادخار للتغيرات في سعر الفائدة في الجزائر خلال الفترة من 1990 إلى

2016 ؟

وفي ظل الإشكالية الرئيسية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

### التساؤلات الفرعية:

لدعم الإشكالية الرئيسية للبحث يمكن صياغة مجموعة من التساؤلات الفرعية لإثراء البحث أكثر والتي يمكن صياغتها على النحو التالي:

- ما هو سعر الفائدة وماهي محدداته الأساسية؟

- كيف يمكن النظر للادخار وماهي مقوماته؟

- كيف يمكن لسعر الفائدة أن يساهم في زيادة الوعي الإدخاري؟

### فرضيات البحث:

يمكن صياغة مجموعة من الفرضيات التي يتم على أساسها بناء الفكرة العامة للبحث ليتم في الأخير إختبارها بإثبات صحتها أو نفيها والتي يمكن صياغتها على النحو التالي:

- سعر الفائدة هو أداة تستعمل للقضاء على السوق الموازي وتحقيق استهلاك أفضل في المستقبل ويعتبر العرض والطلب المحدد الوحيد له.

- الادخار هو التفكير في المستقبل الناتج عن وجود فائض مستمر في الدخل لم يوجه للاستهلاك الحالي ويعتبر سعر الفائدة من محدداته الأساسية.

- تساهم أسعار الفائدة المرتفعة في استقطاب المستثمرين وزيادة حجم المدخرات.

### أسباب اختيار البحث:

لقد جاء اختيار لهذا الموضوع انطلاقا من الاعتبارات التالية:

- الأهمية البالغة التي يحظى بها سعر الفائدة و الادخار و العلاقة التكاملية بينهما.

- الميول الشخصي لدراسة البحث في متغيرات الاقتصاد الكلي .
- اعتبار دراسة موضوع أثر سعر الفائدة على الادخار من مواضيع الساعة الهامة بالنسبة للبحوث في ميدان الاقتصاد.

### أهداف البحث:

- تنمية الوعي الادخاري لدى الأفراد . -
- تشجيع وتحفيز الأفراد على الادخار .
- دراسة أثر سعر الفائدة على الادخار في الجزائر خلال الفترة 1990-2016.

### أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث في كونه يتناول ظاهرة تعتبر مفتاح للتنمية الاقتصادية ودعمها رئيسية لها لكن المواضيع التي تناولت أثر سعر الفائدة على الادخار في الجزائر تتسم بالندرة وسنحاول الوصول من خلال هذا البحث القيام بدراسة تحليلية قياسية تبين الأثر بين متغيرين.

### الدراسات السابقة:

1- أحمد سلامي، الادخار في الاقتصاد الجزائري وأثره في التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية 2013-2014 . هدفت الأطروحة إلى دراسة واقع الادخار في الاقتصاد الجزائري، وإلى أثره في تمويل التنمية خلال الفترة 1970-2011 ، لتحقي هذه الغاية تناولت هذه الدراسة بالعرض والتحليل واقع الادخار في الجزائر وذلك باستخدام المنهج التحليلي الوصفي كما تم البحث في محددات الادخار المحلي، وعلاقة هذا الأخير بالاستثمار المحلي في الأمد الطويل وذلك باستخدام المنهج الإحصائي الوصفي وذلك باستخدام المربعات الصغرى واختيار التكامل المشترك. وقد أظهرت النتائج المستويات العالية للادخار في الألفية الثالثة، بخلاف السنوات السابقة.

وخلصت الدراسة إلى عدم وجود علاقة طويلة الأمد بين الادخار والاستثمار خلال الفترة المعنية بالدراسة.

2- كبير مولود، الادخار وعلاقته ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، دراسة قياسية خلال الفترة 19990-2004. هدف البحث إلى الدراسة القياسية للادخار ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية الأساسية في الجزائر وذلك بتطبيق أشعة الانحدار الذاتي، خلصت الدراسة إلى النتائج التالية: فيما يتعلق بتطور الادخار الجزائري من خلال مدة الدراسة أوضح التحليل أن مستوى الادخار ارتبط بالسياسات الاقتصادية التي اعتمد فيها الاقتصاد على النظام المخطط ويرجع هذا النمو البطيء إلى عدة اعتبارات أهمها: اعتماد الاقتصاد على تمويل الاستثمارات على عائدات قطاع المحروقات وعلى اللجوء إلى الاستدانة من الخارج لتعويض الفارق في تمويل الاستثمارات أما في الفترة التي عرف فيها الاقتصاد بداية الانتقال الحر عرف فيها مستوى الادخار تطور ملحوظا مقارنة مع الفترة الأولى وربما يرجع ذلك إلى اكتشاف المسيرين الجزائريين عدم جدوى الاعتماد على النقص في تمويل الاستثمارات و اللجوء بذلك إلى تشجيع الادخار المحلي لكل القطاعات المشاركة في تمويل الاستثمارات الهادفة إلى تحسين مستوى المعيشة.

3- بن عزوز بن علي، أثر سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية -حالة الجزائر- 2003، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية حيث هدفت هذه الأطروحة إلى دراسة أثر تعديل سعر الفائدة على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال فترة الإصلاحات، من أهم نتائجه أن النتائج المحققة ليست نتاج التحرير المالي أو بفضله تحرير أسعار الفائدة بقدر ما هي متعلقة بتحسين أسعار النفط.

حيث أن دراستنا تختلف عن الدراسات السابقة في أنها عالجت موضوع أثر سعر الفائدة على الادخار في الجزائر من خلال قيام بدراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الفائدة على الادخار خلال الفترة 1990-2016.

## حدود الدراسة:

حددت دراسة الموضوع في إطارين مكاني وأخر زماني، فمن حيث الإطار المكاني تم حصر الدراسة على حالة الجزائر قصد إبراز أثر سعر الفائدة على الادخار، ويتمثل الإطار الزمني للدراسة في الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى غاية 2016 .

## منهجية الدراسة:

- المنهج المستخدم: من أجل اختبار فرضيات الدراسة تم الاعتماد على بعض المناهج التي تتوافق وطبيعة البحث وتمثل فيما يلي:

- المنهج الوصفي: الذي يسمح باستيعاب الجانب النظري للبحث المتمثل في الدراسة النظرية لتطور الادخار في الجزائر، سعر الفائدة وعلاقته بالمتغيرات الاقتصادية الأخرى، وكذا بوصف النظريات وكيفية تحديدها.

- المنهج التحليلي: الذي يسمح بتحليل العلاقات المختلفة بين المتغيرات المدروسة باعتماد على البيانات والمعطيات المتوفرة.

- المنهج القياسي الكمي: يستخدم هذا المنهج لتحليل واختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة حيث يتم استخدام برنامج لقياس أثر سعر الفائدة على الادخار في الجزائر من خلال النموذج المقترح.

## صعوبات البحث:

من أهم الصعوبات التي تم مواجهتها:

- تضارب الإحصائيات وعدم تجانسها على اختلاف مصادرها.

-نقص المراجع المتعلقة بالادخار، مما صعب علينا الأمر أكثر.

-ندرة الدراسات السابقة بموضوع البحث.

## تقسيمات البحث:

من اجل تحقيق هدف الدراسة ، وللإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا هذه الدراسة إلى ثلاث فصول: في الفصل الأول تطرقنا فيه إلى دراسة نظرية حول عموميات الادخار و ذلك من خلال ثلاث مباحث فالمبحث الأول خصصناه للمفاهيم العامة حول الادخار ، و المبحث الثاني الادخار و بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية ، أما المبحث الثالث فكان حول النظريات المحددة للادخار .

أما بالنسبة للفصل الثاني فارتأينا فيه إلى جانب نظري للعموميات سعر الفائدة ، كذلك هو الأخرى شمل ثلاث مباحث فالمبحث الأول شمل عموميات حول سعر الفائدة و المبحث الثاني قمنا بدراسة نظريات سعر الفائدة ، أما المبحث الثالث و الأخير في هذا الفصل فخصص لتحديد سعر الفائدة .

أما الفصل الثالث و الأخير في هذه الدراسة شمل اثر سعر الفائدة على الادخار في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2016 ، و هو كذلك قسمناه إلى ثلاث مباحث فالمبحث الأول خصصناه لتطورات سعر الفائدة و الادخار في الجزائر خلال فترة 1990-2016 ، و المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى الجانب النظري حول الارتباط الخطي البسيط أما عن المبحث الثالث و الأخير لهذه الدراسة خصصناه للجانب التطبيقي و فيه جاء بناء نموذج قياسي لقياس اثر سعر الفائدة على الادخار .

# الفصل الأول: الفصل الأول:

عموميات حول الإدخار  
عموميات حول الإدخار

تمهيد:

عادة ما يفضل الأفراد الاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة لفترة من الزمن دون إنفاقها، أو الاحتفاظ بأصول مالية ذات مدخل، وهذا من أجل استفادة منها والانتفاع بها مستقبلاً، أو لمواجهة الحالات الطارئة أو لأسباب أخرى تختلف من فرد إلى آخر.

كما يلجأ بعض الأفراد إلى إيداع أموالهم المحتفظ بها في المؤسسات المالية للحرص عليها من جهة، وللحصول على فائدة من جهة أخرى، ويسمى هذا النوع من العمليات بالادخار، والذي يشكل حلقة أساسية في التدفق النقدي للدخل القومي ومصدر لتمويل الاستثمارات إذا ما تم توظيفه في الدورة الاقتصادية.

ويعتبر الادخار بمفهوم الحديث وليد الحياة المعاصرة وعنصر هام من عناصرها لما ظهر من تطورات متسعة وعميقة في إيديولوجية الدولة ووظائفها وواجباتها تجاه الأفراد من جهة، ومن تعقد لظروف الحياة والسعي للأفراد والدولة معاً لتحسين مستوى المعيشة كل منهما حسب طريقته من جهة أخرى، فالادخار يعتبر عامل أمن واحتياط للأفراد كما يعتبر أحد أهم مصادر لتمويل التنمية الاقتصادية وأحد عوامل دفع عجلة التقدم والنمو من خلال توظيفه في مختلف مشاريع الاستثمار.

حيث تم تقسيم هذا الفصل حسب متطلبات البحث إلى ثلاث مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الادخار.

المبحث الثاني: الادخار وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية.

المبحث الثالث: النظريات المحددة للادخار.

## المبحث الأول : مفاهيم عامة حول الادخار

يساهم الباقي من الدخل في إنشاء مشاريع لزيادة لتحقيق استهلاك أفضل في المستقبل وهذا من خلال توظيف هذا الفائض و الذي يعرف بالادخار.

### المطلب الأول: مفهوم الادخار وأنواعه

لقد تعددت مفاهيم الادخار حتى أصبح من الصعب علينا اختيار تعريف واحد له ، ولقد رأينا أنه من المفيد استعراض مجموعة منها قصد إدراك ما بينها من تقاطع وتباين كما سندرس الفرق الموجود بين الادخار والاكتناز بالإضافة إلى ذلك سنتطرق إلى أنواع الادخار .

#### أولاً : تعريف الادخار

تعددت تعريف الادخار وكل حسب وجهة نظره ومن التعاريف نذكر ما يلي :

- الادخار هو ذلك الجزء من الدخل (الناتج) الجاري الذي لم يستخدم للاستهلاك الجاري خلال فترة ما ، وإنما تم توجيهه لبناء الطاقات الإنتاجية التي تعمل على زيادة الدخل أو تحافظ على مستواه المحقق فعلاً<sup>1</sup>.

- كما يعرف بأنه الفرق بين الدخل و الاستهلاك أي هو ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على الاستهلاك، مع العلم بأنه بعض الأحيان لا يستخدم كله في عملية الاستثمار ذلك لأن جزءا منه ربما يكتنز<sup>2</sup>.

- ويعرف أيضا أنه جزء من الدخل المتاح الذي يبقى بعد الإنفاق الاستهلاكي أي أن:<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - محمد عبد الغفار محمد، مشكلة الادخار في مصر الأبعاد - الأسباب - سياسات العلاج، طبعة الأولى، مكتبة الزهراء الشرق ، القاهرة ، 1997 ، ص: 5.

<sup>2</sup> - إسماعيل عبد الرحمن، حربي عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص: 139.

<sup>3</sup> - عمرو محي الدين، التخلف و التنمية، دار الطبعة العربية، القاهرة، 1976، ص: 122.

الادخار = الدخل المتاح - الإنفاق الاستهلاكي.

من التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج أن الادخار هو كل اقتطاع من الدخل في الحاضر قصد استثماره و الحصول على منافع رأسمالية في المستقبل أو الاحتفاظ به لتلبية حاجيات متوقعة وغير متوقعة.

ثانيا: الفرق بين الادخار والاكتناز

الاكتناز: إن الاكتناز بخلاف الادخار هو سحب النقد من التداول من طرف الأشخاص و الاحتفاظ به دون توظيف أو استثمار و ذلك لعدة أسباب منها: المضاربة في انتظار ارتفاع النقد في المستقبل، وعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي، يأخذ الاكتناز عدة أشكال كالاحتفاظ بالنقد المعدني أو الورقي أو الحجارة الكريمة و الحلي و الطوابع البريدية و اللوحات الفنية، أو الاحتفاظ بمعدن الذهب نفسه<sup>1</sup>.

الفرق بين الادخار و الاكتناز

إن أهم ما يميز الادخار عن الاكتناز أن الادخار يعرض في سوق رأسمال، وله قابلية للتحويل إلى رأسمال عيني، أما الاكتناز ولو أنه يتشابه مع الادخار، في كونه جزء من الدخل الذي لم ينفق على الاستهلاك، إلا أنه لا يعرض في سوق المال، بل يحتفظ به الأفراد في شكل نقدي<sup>2</sup>.

يمكن تعريف الاكتناز بأنه امتلاك لقيم مالية غير منتجة من طرف الأفراد ويكمن الفرق الأساسي بين الادخار والاكتناز في:<sup>3</sup>

1- الادخار يحافظ على القيمة عكس الاكتناز الذي لا يحافظ على القيمة.

2- ما يتم ادخاره يوجه للاستثمار أما الاكتناز يزيد في القيمة الاسمية للثروة.

<sup>1</sup> - محمد بشير عليه، القاموس الاقتصادي عربي، فرنسي، إنجليزي، ألماني، بدون طبعة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1985، ص 62، 63.

<sup>2</sup> - رمزي زكي، مشكلة الادخار مع دراسة خاصة عن البلاد النامية، بدون طبعة، الدار القومية للطباعة و النشر، القاهرة، 1996، ص: 23.

<sup>3</sup> - طالي خيرة، نمذجة قياسية لسلوك إدخار العوائل الجزائرية في ظروف التضخم، مذكرة ماجستير، في العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، الجزائر، 1999، ص: 45.

3- -تتوجه رؤوس الأموال في الاكتناز من الدائرة الاقتصادية إلى دائرة الجمود، عكس الادخار الذي يعتبر عنصرا حيويا ونشطا في الدائرة الاقتصادية .

### ثالثا: أنواع الادخار

يمكن تقسيم أنواع الادخار حسب عدة تقسيمات مختلفة وهي كالتالي:

أ- حسب نوع المدخرات: ينقسم الادخار حسب نوع المدخرات إلى نوعين وهما الادخار النقدي و الادخار العيني:<sup>1</sup>

#### - الادخار النقدي:

يمثل الصورة الغالبة في الوقت الحالي، وذلك لأن الطابع النقدي يشمل معظم جوانب النشاط الاقتصادي في الاقتصاد المعاصر، ومن ذلك يتكون الجانب الأكبر من الادخار اللازم لتمويل التكوين الرأسمالي من عدة أشكال نقدية، تتمثل في الأصول أو الأموال السائلة كالودائع الجارية وكذلك الودائع الادخارية بأنواعها والمدخرات التعاقدية، والتي يمكن تحويلها إلى صورة سائلة بسهولة نسبية ولذلك يستنتج أن الادخار في حد ذاته لا يدر دخلا بمجرد تكوينه، وإنما لكي ينتج الادخار دخلا يجب أن يتحول إلى رأسمال عيني منتج، أي لا بد أن يستثمر استثمارا منتجا.

#### - الادخار العيني:

يمثل الصورة المحدودة جدا للادخار في الاقتصاد المعاصر، وقد يأخذ شكلين، الشكل الأول هو فائض سلعي و الذي يمكن ملاحظته في قطاع الزراعة، وذلك مثل المحاصيل التي يحتفظ بها المزارعون لاستخدامها كبذور أو لاستهلاكها في فترات التالية، أما الشكل الثاني فيكون في صورة فائض عمل الذي يمكن أن يتحقق في حالة القيام بعمل إضافي يترجم في شكل استثمار إنتاجي، وكمثال للشكل الثاني تأخذ

<sup>1</sup> -p,1993,Paris.Organisation.édition.Epargne.Investissement.Bourse.Tournier jean Claude

التجربة الصينية المعاصرة، فقد استطاعت الصين أن تزيد الاستثمار دون إنقاص الاستهلاك الجاري وذلك باعتماد على فائض العمل كشكل من أشكال الادخار و تكوين رأسمال، وتدخل في دائرة الادخار العيني "العقارات و المصبوغات".

ومن خلال تحليل هذين النوعين من الادخار يستنتج أن الادخار بصورته النقدية و العينية يؤول في النهاية إلى شكل من أشكال الاستثمار العيني، ومن هنا تتضح العلاقة الوثيقة التي تصل إلى حد التطابق بين الادخار و التكوين الرأسمالي.

### ب- حسب الحدود الجغرافية:

من الضروري التمييز بين النشاطات الاقتصادية من إنتاج أو استهلاك أو ادخار أو استثمار أو تبادل التي تحدث داخل الحدود الجغرافية لدولة ما وما تتم خارج حدودها، ويكون ذلك من خلال مفهومي المحلي والوطني.

### - الادخار المحلي:

هو عبارة عن مجموع مدخرات دولة داخل حدودها فهي تعبر عن مجموع مدخرات القطاع العائلي ومدخرات قطاع الأعمال و مدخرات الدولة و المؤسسات و الشركات التابعة لها<sup>1</sup>.

### - الادخار الوطني:

هو الادخار المحلي المتولد من جانب أطراف النشاط الاقتصادي داخل حدود الدولة بالإضافة إلى جزء يتكون في الخارج وهو صافي المعاملات الخارجية، ويقصد بهذا الأخير الفرق بين قيمة الصادرات

<sup>1</sup>- فالخ بن عبد الله بن محمد الحقباني، الادخار العائلي وأثره في الاقتصادية من منظور التنمية الإسلامية مع دراسة تطبيقية على المملكة العربية

السعودية، أطروحة دكتوراه، قسم دراسة العليا الشرعية، شعبة الاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، 1999، ص: 24.

و الواردات من السلع و الخدمات للدولة المعنية<sup>1</sup>، أي أنه مجموع الادخار المحلي الإجمالي مضافا إليه صافي دخول عناصر الإنتاج العاملة في الخارج<sup>2</sup>.

كما يمكن أن يكون صافي المعاملات الخارجية موجبا أو سالبا، ففي حالة الأولى يكون اقتصاد الدولة المعنية له حقوق اتجاه العالم الخارجي بقيمة هذه الزيادة، كما يمكن أن تأخذ هذه الحقوق عدة أشكال أهمها أصول مالية مثل العملات الأجنبية و الأوراق المالية أو أصول إنتاجية ثابتة تدر عائدا سنويا، وفي هذه الحالة يكون الادخار الوطني أكبر من الادخار المحلي، والعكس صحيح حيث يكون الادخار الوطني أقل من الادخار المحلي في حالة ما إذا كان صافي المعاملات الخارجية سالبا، أي وجود عجز في معاملات الدولة مع الخارج<sup>3</sup>.

**ج-حسب مصادره:** عند تحليل مصادره يظهر ثلاثة أعوان اقتصاديين هم:

- **ادخار العائلات:** هذا الادخار يمثل "حصصة من عائد العائلات غير المستهلك والذي يساهم في إحداث تراكم النقود و الأصول المالية و أيضا العقارية"<sup>4</sup> ففي الحالة الأولى و التي تتمثل في الادخار المالي، تقوم العائلات بإحداث تراكم من النقود و السندات و تجري لها توظيفات لدى المؤسسات مثلا على شكل سندات تأمين على الحياة.....الخ، أما الحالة الثانية فيتعلق الأمر بادخار عيني و الذي يضم الاستثمارات العقارية للعائلات و استثمارات الأفراد في المؤسسات، تتشكل المدخيل الثابتة عموما من الأجور و المكافآت و أرباح الأسهم و الترقية العقارية و ناتج

<sup>1</sup> - عبد الله الصعيدي، الادخار والنمو الاقتصادي، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1989، ص: 24.

<sup>2</sup> - فالخ بن عبد الله بن محمد الحقباني، الادخار العائلي وأثره في الاقتصادية من منظور التنمية الإسلامية مع دراسة تطبيقية على المملكة

السعودية، مرجع سبق ذكره، ص: 24.

<sup>3</sup> - عبد الله الصعيدي، الادخار والنمو الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص: 24.

<sup>4</sup> - martin Daniel , 'précis d économie , ( paris : édition nathan 1998), p : 64.

التنازل عن الأصول.....الخ، أما فيما يخص المصاريف الجارية فيتعلق الأمر بالتغذية، الكراء، التأمينات، ومختلف الأعباء الأخرى<sup>1</sup>.

- ادخار المؤسسات:

ويتضمن الادخار الكلاسيكي و المتمثل في إيداع مبالغ مالية في البنوك وصناديق التوفير و الاحتياط بالإضافة إلى الادخار التعاقدى و الذي يخص عقود التأمين.

- ادخار الحكومة و الجماعات المحلية (الدولة) :

يتمثل الادخار الحكومي في الفرق بين الإيرادات العامة الجارية والنفقات العامة الجارية في نفس العام، ويسمى أيضا "ادخار الموازنة" ومع الأخذ في الاعتبار أن الحكومة يشتمل على كل من الجهاز الإداري للدولة و الإدارة المحلية و الهيئات الخدمية و السيادية.

**المطلب الثاني: دوافع الادخار، أهميته وأشكاله**

سنتطرق في هذا المطلب إلى كل من دوافع الادخار و أهميته بالإضافة إلى أشكاله.

**أولا: دوافع الادخار**

توجد العديد من الدوافع التي يؤدي بالأفراد إلى الامتناع عن الاستهلاك كل مداخليهم و تخصيص جزء منها للادخار.

**الدوافع الشخصية:**

أشار ألفريد مارشال إلى مجموعة من الدوافع التي تدفع بالفرد للادخار و من بين هذه العوامل نذكر ما يلي:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - دعاس خليل، الادخار المحلي والتمويل بين التكامل والإحلال، دراسة حالة الدول العربية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر (3)، 2002/2003، ص: 22.

<sup>2</sup> E.A-Lislé L'EPARGNANT, (PARIS : Edition dunod 1968), p : 66.

- القدرة على إشباع الحاجات في المستقبل.
  - الحصول على عائد مضمون للفرد و أسرته بعد و فاته بدل التعرض لمخاطر الاستثمار
  - إشباع رغبة التملك لدى الأفراد الذين يشعرون بمتعة تراكم الثروة و زيادتها لديهم يوم بعد يوم.
  - تحقيق الأمان للأسرة من مخاطر المستقبل.
- كما يرى كورني أن هناك دوافع تحث العائلات على الادخار حيث أشار إلى ستة دوافع و هي كالتالي:<sup>1</sup>

### 1-دوافع المعاملة:

ويتمثل في المحافظة هي النقود لسد النفقات في الوقت الفاصل بين استلام الدخل وإنفاقه خلال فترة معينة و هذا ما يزيد في كمية النقود المدخرة.

### 2-الادخار المسبق الإداري:

مع ارتفاع مستوى المعيشة تبدأ العائلات تتطلع إلى شراء سلع مميزة و نظرا لانخفاض في القروض البنكية لأجل الاستهلاك فإن العائلات تشجع في الادخار جزء كبير من دخلها.

### 3-الادخار المسبق الإجباري:

في غالبية الدول التي تتبع اقتصاد التقشف يجبر المشتري على دفع نسبة معينة من ثمن السلعة أو كل الثمن محل الطلب حتى يسمح له بالتسجيل في قائمة الانتظار لهذا فهو يجبر على ادخار كمية من النقود لسد هذا الطلب.

<sup>1</sup>-kornai socia lisme et economique de la penurie (paris édition dunod 1984) p 224.

### 4-المشتري في حالة استنفار:

في اقتصاد التقشف لا يحصل المشتري على السلعة عندما يرغب في شرائها و عندما نجدها في سوق فهو دائما في حالة تأهب و استنفار.

### 5-دوافع الاحتياط:

رغم وجود الضمان الاجتماعي مهمته التكفل بالعجزة و تعويضات المرض و الحوادث إلا أنه عادة لا يصل للمستوى الذي يطمح إليه العائلات فتضطر للاحتفاظ بالمخزون من النقود لإنفاقه في وقت الحاجة.

### 6-دوافع المضاربة:

يلعب معدل الفائدة دورا هاما في تحديد كمية النقود المدخرة أو الموظفة لدى صناديق الاحتياط إلى أنه بالنظر إلى معدلات التضخم فإن معدل الفائدة لا يحرص إطلاقا على الادخار.

من خلال وجهة النظر السابقتين حول دوافع الادخار يمكن القول أنه توجد فكرة مشتركة بينهما وهي أن الادخار يتحكم فيه عوامل اجتماعية أكثر منها اقتصادية.

### ثانيا: أهمية الادخار

#### أ- أهمية الادخار بالنسبة للفرد

للاذخار أهمية كبيرة بالنسبة للفرد مع ملاحظة أن مطالبة الأفراد بالادخار يتطلب اقتناعهم اقتناعا تاما بأهمية السلوك الادخاري و أهميته بالنسبة لهم وبناء عليه يمكن القول أن للاذخار أثرا كبيرا و يمكن أن نذكر بعض من هذه الأهمية:<sup>1</sup>

<sup>1</sup>- رمزي زكي، مشكلة الادخار مع دراسة خاصة عن البلاد النامية، الدار القومية للطباعة و النشر، القاهرة، مصر، 1996، ص:245.

- يعتبر الادخار صمام الأمان و الأمن بالنسبة لمستقبل الفرد غير المرئي إمامه، فالفرد المتيقظ للمستقبل يفكر في احتياط ما قد يحدث في المستقبل من ظروف سيئة سواء مرض أو عجز أو شيخوخة أو أي مناسبة اجتماعية أو أي ظروف طارئة تستدعي نقودا حاضرة.

- مقابلة زيادة مطالب حياة في المستقبل بنفس مستوى دخله فيعرف أن حاجات الفرد متزايدة دائما.

-التفكير في توفير متطلبات الحياة لأسرته، وما يتطلب ذلك من مواجهة تربية و تعليم و علاج أبنائه و ضمان حياة مستقرة لائقة لهم، و كذلك توريثهم سواء من خلال الاحتفاظ لهم بثروة في صورته نقدية أو عينية .

-تنفيذ المشاريع التي يرى الفرد أنه في حاجة إليها سواء كان متجر أو مصنع أو ورشة أو شراء عقار.

-بعض الأفراد لهم عادة البخل و ذلك لابد من ادخار المال.

### ب-أهمية الادخار للاقتصاد القومي:

أهمية الادخار ترجع إلى أنه الوسيلة لتمويل برنامج التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و بالتالي تقدم الدولة كما أنه يخفف الضغوط الاقتصادية و نضيف أهمية الادخار و وظيفته في الاقتصاد القومي لا تقتصر على الدور الذي تلعبه في تمويل برامج التنمية و التخفيف من الضغوط الاقتصادية فحسب بل يقوم بوظيفة هامة منها معالجة ميزان المدفوعات من العثرات التي يواجهها، فالدولة عادة تقوم بتكوين قدر معين من المدخرات المكونة من الذهب و العملات الأجنبية لتواجه بها التقلبات الدورية أو العارضة في ميزان المدفوعات<sup>1</sup>.

### ثالثا: أشكال الادخار

يدخر الفرد الجزء المتبقي من دخله بعد الإنفاق الاستهلاكي ليستثمره لصالحه و صالح المجتمع ككل إذا عرف السبيل إلى استثمار ماله من خلال أحد الأوعية الادخارية، كما أن الدولة تحتجز كذلك جزءا

<sup>1</sup> - رمزي زكي، مشكلة الادخار مع دراسة خاصة عن البلاد النامية، مرجع سبق ذكره، ص: 251-252.

من دخلها الوطني لتستثمره لصالحها العام وصالح الفرد نفسه.

بذلك يتضح لنا وجود شكلين أساسيين لادخارهما: الادخار الإجباري والادخار الاختياري.

### 1- الادخار الإجباري:

يعتبر الادخار الإجباري أحد الأشكال التي تلجأ إليها الدولة لعدة أسباب، تتمثل في كونه مصدرا لتمويل المشاريع الاستثمارية سواء الهادفة إلى الربح أو إلى المنفعة العامة كحشق الطرقات وبناء المدارس..... إضافة إلى كونه منفعة للفرد المدخر نفسه كالمعاشات و اشتراكات الضمان الاجتماعي..... إلخ ويتضمن هذا الشكل من الادخار ما يلي:<sup>1</sup>

#### أ- الادخار لصالح الدولة :

يعتبر هذا الادخار من بين الاستراتيجيات التي تتبعها الدولة لضمان تمويل نسبة من استثماراتها ونشاطاتها الاقتصادية المختلفة، حيث تعتمد إلى احتجاز جزء من الأرباح في المؤسسات ومشروعات القطاع العام وحصيلة الرسوم والضرائب التي تحددها الحكومة على السلع المستوردة أو المنتجة محليا، بالإضافة إلى أنواع الضرائب والرسوم الأخرى .

#### ب- الادخار لصالح المواطن :

وهو نوع من الادخار الذي تتضمنه خطة الدولة أيضا وتلتزم به كمشروعات التأمينات الاجتماعية و المعاشات ، من أمثلة هذا الادخار هو ما تقرره الدولة من اقتطاع نسبة من اجر العاملين بالحكومة (الوظيف العمومي) و مؤسسات القطاع العام باعتباره ادخار لصالح الفرد المدخر نفسه وتعود عليه بالفائدة المباشرة.

### 2- الادخار الاختياري:

يعبر الادخار الاختياري عن اقتناع العون إداريا بالامتناع عن استهلاك جزء معين من دخله لاستعماله في وقت آخر كاستثماره مثلا، وذلك رغبة منه في المحافظة على توازن مرغوب فيه من جانبه، وبعبارة أخرى

<sup>1</sup> - إسماعيل رياض ، الادخار في المجتمع الاشتراكي، دارا الجماعي للنشر، مكتبة القاهرة الحديثة ،مصر، دون سنة نشر ،ص33.

فإن الادخار الاختياري هو ادخار نابع من حرية العون ورغبته، إذ لا يوجد هناك دافع خارجي يجبره أو يلزمه على هذا الادخار، وتكتسي المدخرات الفردية أهمية بالغة من حيث مساهمتها في تحقيق إضافات لرأس المال الذي يستثمر في خطة التنمية ورفع المستوى المعيشي العام<sup>1</sup>.

كما أن الادخار الفردي، يعطي للفرد حرية تحديد حجم ادخاره واختيار الوسيلة لذلك ، ووسائل الادخار الفردي متعددة ونذكر منها :

### أ- الودائع الادخارية:

وهي التي تلجأ إليها الفرد قصد تكوين حصيلة ادخارية للاستفادة منها فيما بعد، وتتنوع هذه الحسابات بما يثقف واتجاهات الفرد، فقد تتم عن طريق صناديق التوفير و الاحتياط وبنوك الادخار أو البنوك التجارية .

تعتبر هذه الودائع بمثابة عملية ادخار حقيقية نظرا لمدة إيداعها في البنوك والعائد المنتظر منها، لأن الأفراد يحصلون على فوائد هامة تعتبر توظيفها للأموال المدخرة، كما أنها تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية التي تقوم بها الدولة<sup>2</sup>.

### ب- الودائع و الحسابات الجارية:

تتميز هذه الودائع بخاصية تميزها عن غيرها، وهي أنها تكون دائما تحت تصرف أصحابها، و يمكن لهم سحبها كليا أو جزئيا كما شاءوا أي إشعار مسبق، و لا يحق للبنك وضع قيود أمام صاحبها أثناء السحب، مقابل هذه الخاصية، لا يمكن لأصحاب هذا النوع من الودائع الحصول على فوائد نظرا للطبيعة الجارية لهذه الودائع، على الرغم من أن البنك بإمكانه استعمال هذه الودائع في منح قروض استثمارية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - راشد البرواي، الادخار والتنمية، مجلة الهلال، بيروت، العدد 2000، 4، ص: 21.

<sup>2</sup> - طاهر لطرش، تقنيات البنوك، طبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 27.

<sup>3</sup> - طاهر لطرش ، نفس المرجع ، ص: 27.

ج- بوالص التأمين على الحياة:

تعتبر شركات التأمين على الحياة وسيلة يلجأ إليها الأفراد للادخار، حيث يلتزم الفرد المؤمن يدفع أقساط محددة يتفق عليها حسب جداول تضعها شركات التأمين، على أن يستفيد منها في حالة وقوع أخطار معينة متفق عليها مسبقاً كالعجز، الوفاة..... إلخ، أو عند انتهاء مدة التأمين، إلا أن الفرد في هذه الحالة لا يستفيد كلية من إيداعاته حتى إذا طلب ذلك بنفسه أي تصفية بوالص تأمينية.

د- الأسهم و السندات:

الأسهم عبارة عن أوراق مالية تثبت ملكية صاحبها لجزء من رأس مال المؤسسة التي أصدرته و تعتبر الأسهم من الأوراق المالية المتداولة في بورصة القيم المنقولة، حيث يسمح السهم لصاحبه بالاستفادة من عائد السهم يتمثل في ربح السهم أو الحصة و كذا تحمل الخسارة في حالة تحققها، و يعتبر السهم كمحفظة مالية ادخارية لصاحبه حيث يسيرها بالشكل الذي يحقق له أفضل تكوين مالي ممكن كتقديم القروض مثلاً.

أما السندات فهي أوراق مالية تثبت دائنية حاملها للمؤسسة المالية التي أصدرتها، و يتميز السند بخاصية أن حامله يستفيد من دخل ثابت يتمثل في الفائدة، و يحصل عليه طيلة عمر السند، إذن السند يعبر في الواقع عن ادخار حقيقي<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - إسماعيل رياض، الادخار في المجتمع الاشتراكي، مرجع سبق ذكره ص: 35.

### المطلب الثالث: مصادر الادخار و العوامل المعرقلة له

سنتاول في هذا المطلب كل من مصادر الادخار و العوامل المعرقلة له.

#### أولاً: مصادر الادخار

يتشكل الادخار من ثلاث فئات، الفئة الأولى و الثانية تتمثلان في الادخار الخاص الإداري، الثالثة فتمثل في الادخار الحكومي و يساهم في هذا الادخار كل الأعوان الاقتصاديين رغبة منهم في تمويل استثماراتهم أو توجيه هذا الادخار لإشباع حاجات ملحة أخرى.

هناك مصدرين أساسيين للادخار: المصادر الداخلية و المصادر الخارجية

#### 1-المصادر الداخلية للادخار:

تتمثل المصادر الداخلية للادخار في ادخار قطاع العائلات و ادخار المؤسسات و الادخار الحكومي.

#### أ- ادخار القطاع العائلي:

تتمثل مدخرات العائلات في ما تبقى من الدخل المتاح، أي الدخل مطروحا منه الضرائب، بعد الإنفاق على أوجه الاستهلاك المختلفة، ويعد دخل الأفراد المصدر الأساسي لادخارهم سواء كان هذا الدخل يتمثل في الأجر على العمل أو الأرباح التجارية..... إلخ، و يعد الادخار العائلي من أهم مصادر الادخار في الوطن إذ يتشكل نسبة هامة من الادخار المحلي الموجه للاستثمار، وتتمثل مصادر الادخار العائلي في:<sup>1</sup>

- المدخرات التعاقدية كأقساط التأمين و المعاشات و حصيلة الصناديق المختلفة التي تنشئها الهيئات و المؤسسات.

<sup>1</sup> - دعاس خليل، الادخار المحلي والتمويل بين التكامل والإحلال، دراسة حالة الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص: 22.

- الزيادة في الأصول النقدية الخاصة بالأفراد التي يحتفظون بها في صورة نقود أو كأصول أخرى كالحلي و المجوهرات أو الودائع الادخارية لدى صناديق التوفير و الإحتياط و البنوك التجارية.
- سداد الديوان و مقابلة التزامات أخرى.

و بهذا يمكن للادخار العائلي أن يأخذ عدة صور فقد يكون بسيطا كحيازة الأفراد على الأراضي أو ثروة حيوانية مثلا، كما يمكن أن يكون في صورة عملات أجنبية و معادن نفيسة، و قد يأخذ شكلا متطورا كالتعامل مع المؤسسات المالية كإشراء الأسهم و السندات أو شهادات الاستثمار أو الادخار في صناديق التوفير و شركات التأمين على الحياة، أو إيداع الأموال في الجهاز المصرفي و شركات توظيف الأموال.

يتحدد حجم الادخار بنسبة ما يخصص من الدخل المتاح للاستهلاك الخاص، و تحدد هذه النسبة بالعوامل التي تحدد الميل الحدي للاستهلاك و منه الادخار، و لقد صنفها كينز في مجموعة العوامل الشخصية و العوامل الموضوعية سوف نتطرق لها في النظرية الكينزية.

### ب- إيداع المؤسسات:

يشمل ادخار المؤسسات ( قطاع الأعمال الخاص و العمومي) كل ما تخصصه مختلف الشركات و المؤسسات المنتجة و التجارية ذات الطابع الخدماتي من أرباحها في زيادة استثمارها، و يتحدد حجم ادخار في هذا القطاع بالأرباح المحققة و على سياسة التوزيع المتبعة، فكلما كانت سياسة توزيع الأرباح غير مستقرة و غير منتظمة يترتب عنها زيادة في ادخار المؤسسات في فترات الرواج و الرخاء، بينما تميل إلى الانخفاض في فترات الكساد و الركود، و يتمثل الادخار الصافي للمؤسسات في الإيرادات الإجمالية مطروحا منها مجموع قيمة مستلزمات الإنتاج و المدفوعات التعاقدية لأصحاب عوامل الإنتاج و أقساط الاستهلاك و صافي الضرائب (الأعباء الضريبية، الإعانات) و الأرباح الموزعة، و تتمثل مستلزمات الإنتاج في المواد الأولية المختلفة و مواد الطاقة المستعملة خلال عملية الإنتاج، أما المدفوعات التعاقدية فتتضمن كل ما يدفع أصحاب عوامل

الإنتاج في شكل أجور و مرتبات و فوائد، و تخص أقساط الإهلاك كل الأصول المختلفة من أراضي وآلات.....<sup>1</sup>.

تجدر الإشارة إلى أن ادخار قطاع الأعمال لا يكتسي أهمية بالغة كادخار قطاع العائلي في مشاريع التنمية الاقتصادية، لأنه (ادخار المؤسسات) يمثل مصدرا متواضعا نظرا لصغر حجم القطاع خاصة بالدول النامية كالجائر، كما أن الأموال المدخرة لا توجه بالضرورة إلى استثمار بل يمكن أن تدخر احتسابا لوقوع طارئ أو تعزيز عملية التوزيع في حالة انخفاض قيمة الأرباح المحققة.

### ج - الادخار الحكومي:

تلجأ الحكومة إلى تنمية مواردها إلى كبح نفقاتها بهدف تحقيق فائض توجهه إلى مجالات الاستثمار التنمية المستهدفة، وهذا ما يعبر عنه بالادخار الحكومي.

يتمثل الادخار الحكومي في الفرق بين الإيرادات الحكومية الجارية و النفقات الحكومية الجارية، فإذا تحقق فائض تنجه الحكومة إلى تمويل الاستثمارات و تسديد ما عليها من ديون إن وجدت، أما في حالة العكس أي زيادة قيمة النفقات عن الإيرادات (حالة العجز) تعتمد الحكومة لتمويل استثماراتها إلى السحب من المدخرات القطاعات الأخرى أو الإصدار النقدي.

إن مجمل الإيرادات النهائية للإدارات، الجماعات المحلية و الضمان الاجتماعي تشكل دخل الدولة، يتشكل هذا الأخير من الضرائب، الرسوم، الاشتراكات و الاقتطاعات الإجبارية \* وهو يأخذ ثلاثة اتجاهات رئيسية، يمثل الجزء الأول دخل الأعوان الاقتصاديين الآخرين في شكل مرتبات و أجور الموظفين ويوجه الجزء الثاني نحو نفقات الإدارات أما الباقي يمثل الادخار الإجمالي للدولة و الذي يخص بدوره لتمويل الاستثمارات الإنتاجية و النفقات العمومية الأخرى.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - سمير محمد عبد العزيز عجمية، عبد الرحمن يسرى أحمد، التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و مشكلاتها، الدار الجامعية، لإسكندرية، 1999، ص 198.

<sup>2</sup> - Henri Cazal et pierre vajda , les pièges de l'épargne , édition de sévi, paris, 1999, p 53.

إن العوامل التي تحكم الادخار الحكومي المتمثل في الفائض هي التي تحدد كلا من الإيرادات الجارية من جهة و النفقات الجارية من جهة أخرى، حيث تتمثل أهم الإيرادات الحكومية في حصيلة الضرائب التي تعد شكلا من أشكال الادخار الإجباري و تمثل اقتطاعا نهائيا من دخول الأفراد و المؤسسات من جانب الدولة، أما المصاريف العمومية الجارية فتكون إما على شكل نفقات عامة أو على شكل نفقات تحويلية.

### (2) المصادر الخارجية للادخار:

تشكل مصادر الادخار المذكورة سابقا ( الادخار العائلي، ادخار المؤسسات، الادخار لحكومي ) الادخار الداخلي، على عكس ذلك يوجد مصدر آخر يتمثل في الادخار الخارجي بحيث لا يمكن الاستغناء عنه للادخار الداخلي.

يتكون هذا الادخار عن طريق واردات-التي يقوم بها كافة الأعوان الاقتصادية-رؤوس الأموال الخارجية المتمثلة في القروض العمومية،القروض التجارية،الإعانات.....الخ، و تأتي رؤوس الأموال هذه في الغالب من عدة مصادر مختلفة كالبنوك التجارية،الأسواق المالية العالمية،المؤسسات المالية العالمية،الديون الحكومية<sup>(1)</sup>.

### ثانيا:العوامل معرقة الادخار

توجد العديد من العراقيل و المشاكل التي تؤثر على الادخار و تؤدي إلى عرقة نشاطه و عدم القدرة على تعبئة هذه الحواجز تأخذ عدة أشكال يمكن عرضها فيما يلي:<sup>2</sup>

#### 1-العوامل الاقتصادية:

إن تدهور الظروف الاقتصادية كالتضخم الذي ينتج عنه انخفاض في قيمة العملة و بالتالي انخفاض القدرة الشرائية للأفراد يؤثر سلبا على التعبئة و جمع الادخار و تبعد الأفراد عنه و يقلصون تحويل أموالهم

<sup>1</sup>- إسماعيل رياض، الادخار في المجتمع الاشتراكي، مرجع سبق ذكره ص: 21.

<sup>2</sup>- أحمد هني، المدونية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص: 2.

إلى عملات أجنبية متميزة بالاستقرار أو إلى سلع مادية عوض عن استمرارها في مشاريع و إيداعها في الأوعية الادخارية المختلفة التي لا تعود عليهم بالفائدة الإيجابية لأنه إذا قارنا سعر الفائدة المقدمة من طرف المؤسسة الادخارية بمعدل التضخم فإن العملة قد تفقد قيمتها وكل هذه الظروف تؤدي إلى اختفاء ملحوظ في استثمارات مما ينتج عنها معظم السلع في السوق و ظهور ما يعرف بالندرة الحادة.

### 2-العوامل السياسية:

إن عدم استقرار السياسي في بلد ما يشجع على تهريب رؤوس أموال داخلية نحو انخفاض الخارج من طرف أصحاب رؤوس الأموال و المستثمرين الخواص و بهذا فإنهم يعملون على تغذية البنوك الأجنبية بالإضافة إلى التدهورات السياسية الداخلية تؤدي إلى اكتناز الأموال عن توظيفها في مشاريع استثمارية مما يعرقل التنمية الداخلية للوطن .

### 3-العوامل الاجتماعية والثقافية:

تعتبر من أخطر العوامل التي تعرقل النشاط الادخاري لأنها تدخل في التركيبة النفسية و الاجتماعية للأفراد والناجئة عن العادات و التقاليد الموروثة وكذا انخفاض الوعي،ومن أهم مظاهره النفقات المفرطة ،هذا يؤثر سلبا على ترقية الادخار وتطويره لخدمة التنمية الاقتصادية.

## المبحث الثاني: الادخار وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية

إن التطرق لموضوع الادخار يستوجب منا دراسة مختلف العوامل التي تتحكم و تؤثر فيه، إذ يتحدد بعوامل اقتصادية وغير اقتصادية.

### المطلب الأول: العوامل الاقتصادية المؤثرة في الادخار

سنطرق فيما يلي إلى علاقة الادخار بكل من الدخل والاستهلاك و الاستثمار إضافة إلى التضخم.

#### أولاً: الدخل

هو الذي يحصل عليه الأفراد من دخل نقدي و الذي يمثل القدرة الشرائية لهؤلاء الأفراد و بالتالي يؤثر على سلوكهم الفردي و هناك نوعان من الدخل:<sup>1</sup>

#### 1) الدخل الشخصي (y<sub>i</sub>):

نظراً لوجود ضرائب على أرباح الشركات (t) و اقتطاعات الضمان الاجتماعي (sst) أي ما يستقطع من الدخول الأفراد لقاء خدمات الضمان الاجتماعي، والأرباح غير موزعة فإن الدخل الشخصي الذي يبقى بحوزة الأفراد يكون أقل من الدخل القومي بهذا المقدار لأنها تستقطع عادة قبل استلام الشخص لراتبه أو أجوره و من جهة أخرى و نتيجة لوجود دفعات تحويلية tp "كرواتب التقاعد و رواتب الضمان الاجتماعي و تعويضات البطالة و مساعدات العوائل الفقيرة و الإرث" فإن الدخل القومي الشخصي للأفراد يزيد على الدخل القومي. و على هذا الأساس فإن الدخل الشخصي (y<sub>i</sub>) يساوي:

$$Y_i = n_i - (ct + sst + rp) + tp$$

<sup>1</sup>- نزار سعد الدين عيسي، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص: 158.

2) الدخل المتاح: (yd)

و هو الدخل المتاح لتصرف الأفراد و هو يختلف عن الدخل الشخصي نتيجة لوجود الضرائب الشخصية و التي تفرض عادة على الدخل الشخصي و على الإرث و لذلك فهو يساوي الدخل الشخصي مطروحا منه الضرائب الشخصية.

حيث:

$$Y_d = y_i - t$$

Yd: الدخل المتاح

Yi: الدخل الشخصي

T: الضرائب الشخصية

وهو أقرب ما يمكننا أن نحصل عليه كمقياس للقدرة الشرائية الفردية و التي ينحصر تصرف الأفراد بها بأمرين رئيسين، فإما أن يقوم الأفراد بإنفاقها على السلع الاستهلاكية و إما أن تدخر و على هذا الأساس يمكننا أن نقسم الدخل المتاح إلى جزئين هما "الاستهلاك C" و "الادخار S"

$$Y_d = c + s$$

أما إذا كانت هناك فوائد مستحقة على الأفراد نتيجة للقروض الاستهلاكية فإن مثل هذه الفوائد تنقص من الدخل المتاح، وفي حالة عدم وجود مثل هذه الفوائد فإن الادخار يكون عن الفرق بين الدخل المتاح و الإنفاق الاستهلاكي أي أن:<sup>1</sup>

$$D_s + s = dy_d + y_d - dc$$

$$D_s = dy_d - dc$$

<sup>1</sup>- نزار سعد الدين عيسى، مبادئ الاقتصاد الكلي، مرجع سبق ذكره، ص: 159.

$$S=yd-c$$

العلاقة بين الادخار و الدخل المتاح:

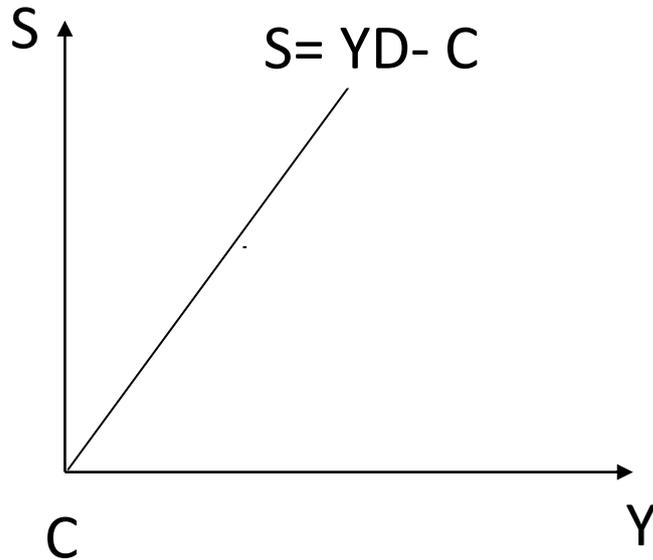
يمكن إبراز العلاقة بين الادخار و الدخل المتاح في ثلاث حالات يمكن توضيحهم على النحو التالي:<sup>1</sup>

الحالة الأولى: يمكن أن تكون علاقة طردية إذا كان:

$$Dy > dc$$

معنى ذلك أن تكون هناك علاقة طردية بين مستوى الدخل المتاح ومستويات الادخار، أي أنه كلما زاد مستوى الدخل المتاح زاد معه الادخار، و يمكن توضيحه من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (01-01): تمثيل بياني للعلاقة بين الادخار و الدخل المتاح



المصدر: كامل بكري و آخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، مصر، 1999، ص 71.

<sup>1</sup>- كامل بكري و آخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، مصر، 1999، ص: 71.

الحالة الثانية - يمكن أن تكون علاقة عكسية إذا كان:

$$Dy < dc$$

معنى ذلك أن هناك علاقة عكسية بين الدخل المتاح و مستويات الادخار، أي أنه كلما زاد الدخل المتاح نقص الادخار.

الحالة الثالثة: يمكن أن تكون لا توجد علاقة إذا كان:

$$Dy = dc$$

معنى ذلك أنه لا توجد علاقة بين مستويات الدخل المتاح ومستويات الادخار، أي أنه كلما زاد مستوى الدخل المتاح يبقى الادخار ثابت.

### ثانيا: الاستثمار

إن الغرض من الادخار ليس الاكتناز، وإنما قصد تمويل الاستثمار حتى تتواصل الدورة الاقتصادية دون عرقلة حلقة الإنتاج، حيث أن القاعدة تقول أنه حتى يتحقق التوازن الاقتصادي يجب تكوين ادخار و استخدامه في تمويل الاستثمار.

ما يعني ضرورة تخصيص حصة من الدخل إلى الاستثمار و ضرورة وجود قطاع صناعي يقوم بإنتاج المنتجات التجهيزية ذلك إذا كنا في اقتصاد مغلق أو وجود قوة تصديرية لاستمداد هذه الخيرات من الخارج ولا يقع التصدير إلى باققطاع من الإنتاج و الاستهلاك الداخلي<sup>1</sup>.

### أ- مفهوم الاستثمار:

ويمكن أن نعرف الاستثمار، بأنه التوظيف المنتج للادخار، أي استخدام المدخرات في مجالات تحقق عائدا، فهو إذن يمثل تلك الأموال المنفقة على البضائع الإنتاجية و التغيير في المخزون منه وبالتالي يؤدي إلى

<sup>1</sup> - أحمد هني، دروس في التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993 ص ص: 24- 25.

زيادة الطاقة الإنتاجية، أي توظيف رؤوس الأموال بهدف الحصول على عائد مستقبلا، وعليه ينبغي أن يكون رقم الأعمال أكبر من سعر التكلفة<sup>1</sup>.

### ب- العلاقة بين الادخار و الاستثمار:

يظهر جليا شكل التكامل بين الادخار و الاستثمار في أن عملية تمويل الادخار تكون موجهة لتكوين الاستثمار هذا من جهة، و من جهة ثانية فإن هذا الأخير المحقق (الاستثمار) يمكن أن يزيد من الدخل، و من ثم يزيد معدلات الادخار، فإن الدور الذي تؤديه القدرة على الاستثمار في عملية النمو الاقتصادي يقدر كثيرا جدا من ذلك الدور الذي تؤديه الميل الادخار.

و بالتالي فإن الفصل بينهما يكاد مستحيلا، و لكن مع ذلك فإن استقلال كل منهم عن الآخر يمكن أن يكون في بعض النقاط التالية:<sup>2</sup>

- قد يختلف كل من الادخار في القائمين على كل منهما، بالإضافة إلى الاختلافات على مستوى الأهداف الرئيسية لكل منهما، فنجد على سبيل المثال أن المدخر يسعى دائما إلى محاولة زيادة الذمم المالية، و لا يتوقف حجم مدخراته إلى على عوامل متعددة، من أهمها التغيرات في دخله المتاح، أما في المستثمر (صاحب المشروع) فهو يهدف إلى تكوين رأس مال أو إنتاج السلع الاستهلاكية و الإنتاجية، و يتوقف حجم هذا الاستثمار على عوامل و ظروف متعددة، بالإضافة حسابات اقتصادية وتوقعات غير مؤكدة النتائج.

- يعتبر الادخار بصفة عامة ظاهرة عالمية لأنه لا يعتبر مغامرة، أو مجازفة، أما الاستثمار فهو ظاهرة تتم على أساس توقعات لتطور الظروف الاقتصادية و الاجتماعية.

<sup>1</sup> - علاش أحمد، دروس وتمارين في التحليل الاقتصادي الكلي، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص: 69.

<sup>2</sup> - جنيدي مراد، دراسة تحليلية قياسية لظاهرة الادخار في الجزائر باستعمال أشعة الانحدار الذاتي var (1970 - 2004)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد الكلي، جامعة الجزائر، (2005-2006)، ص: 8.

-وفي الاقتصاد النقدي المعاصر يمكن القول أن كلا من الادخار و الاستثمار يعتبر من التدفقات، فالأول هو عبارة عن الفرق بين تدفقين هما الدخل و الاستهلاك، و الثاني هو تحويل الادخار إلى رأس مال.

### ثالثا: الاستهلاك

الاستهلاك هو الإنفاق على السلع و الخدمات النهائية التي تشتري للإشباع الذي نحصل عليه منها أو للحاجة التي تلبى من استعمالها، و الاستهلاك هو أكبر مكونات الناتج المحلي الإجمالي و تتمثل عناصر الاستهلاك الرئيسية لدى الفرد في الإسكان، السيارات، الطعام، الرعاية الصحية.....إلخ.

وتختلف أنماط نفقات ميزانية الأفراد من أسرة إلى أخرى، فمثلا العائلات الفقيرة مضطرة لأن تنفق معظم دخلها على ضروريات المعيشية المتمثل في المأكل و المسكن، و مع تزايد الدخل، يزداد الإنفاق على الكثير من المواد الغذائية، فيأكل الناس أكثر و يأكلون طعاما أفضل، إلا أن هناك حدود للمبالغ الإضافية التي يمكن أن ينفقها الناس على الطعام حين يرتفع دخلهم، و نتيجة لذلك تنخفض نسبة ما يكرس للطعام من الإنفاق الكلي مع ارتفاع الدخل و يزداد الإنفاق على الملابس و الاستحمام و السيارات بنسبة تزيد عن الزيادة في الدخل بعد اقتطاع الضريبة إلى أن يتم الوصول إلى مدا خيل عالية فيزداد الإنفاق على مواد الترف بنسبة تزيد كثيرا عن بنسبة الزيادة في الدخل.

أخيرا حين ننظر إلى العائلات نلاحظ أن الادخار يرتفع بسرعة كبيرة مع ازدياد الدخل<sup>1</sup>.

فالادخار هو أعظم ترف على الإطلاق<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup>- ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1994، ص:10.

<sup>2</sup>- بول سامويلسون وآخرون، ترجمة هشام عبد الله، الاقتصاد، الطبعة الأولى، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2001، ص ص: 456-455.

### العلاقة بين الادخار و الاستهلاك:

يعتبر الاستهلاك منافسا للادخار، الذي يعد نوعا من التنازل المؤقت عن جزء من الاستهلاك الحالي لصالح فترات مستقبلية أكثر إلحاحا، و رغم تعارض المفهومين في المقصد و الهدف فإنه ثمة طرقا و حلولا وسطا يمكن معها للمجتمعات أن تشبع رغباتها في الاستهلاك، مع تحقيق معدلات من الادخار، تمكنها من تحقيق معدلات نمو على مستوى الاقتصاد الكلي، فمن الممكن تقسيم الدخل إلى استهلاك و ادخار، عبر موازنة معقولة بينهما يمكن من خلالها الوصول إلى مستوى الإشباع المطلوب، و دالة الادخار مرتبطة مباشرة بدالة الاستهلاك، فكلما نمى الاقتصاد، فإن القدر من الدخل الذي لم يستخدم للأغراض الاستهلاكية - المدخرات الشخصية لمستلمي الدخل - يمكن أن يتوقع نموا أيضا، و تتوقف السرعة التي تنمو بها المدخرات على نفس المجموعة من العوامل التي تؤثر على مستوى الإنفاق الاستهلاكي، كما تمثل نسبة الادخار التي تزيد عند نمو الدخل، الميل الحدي للادخار، وحيث أن كل زيادة في الدخل سوف تخصص إما للاستهلاك أو الادخار، فإن مجموع النسبة التي ادخرت و النسبة التي استهلكت - الميل الحدي للاستهلاك - يكون مساويا للواحد صحيح وهذا ما يدل على العلاقة المكتملة بين الادخار والاستهلاك<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: العوامل الاقتصادية الأخرى

#### أولا: علاقة الادخار بالتضخم

التضخم هو الارتفاع العام و المتواصل في الأسعار الذي ينعكس بالسلب على القوة الشرائية للنقود، ويمكن قياس تدهور القوة الشرائية للنقود من خلال التوصل إلى مقلوب الزيادة في تكاليف المعيشة معبرا عنها بتطور الرقم القياسي للأسعار و يمكن احتساب معدل التضخم كما يلي:

<sup>1</sup> - أحمد سلامي، دراسة قياسية لأهم محددات دالة ادخار العائلات الجزائرية خلال فترة (1970 - 2006) والتنبؤ بمكوناتها، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر، بسكرة (2006-2007)، ص: 21.

المستوى العام لأسعار السنة الحالية - المستوى العام لأسعار السنة الماضية

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{المستوى العام للأسعار السنة الماضية}}{100} \times 100$$

المستوى العام للأسعار السنة الماضية

حيث إن الادخار النقدي هو الشكل الغالب في العصر الحالي فإن العلاقة تبدو وطيدة بين التضخم و الادخار، لأن التضخم يتعلق بالدرجة الأولى بالنقود عند أدائها لوظائفها التقليدية كوسيط للتبادل و الاحتفاظ بالقيم.....، فإذا حدث ارتفاع متواصل في الأسعار فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع في الميل الحدي للاستهلاك، لأن معظم الدخل ستوجه للإنفاق الاستهلاكي لإشباع الحاجات الضرورية، وهذا ما يؤدي إلى حدوث انخفاض في الميل الحدي للادخار أي انخفاض في قيمة الادخار.

كما سبق تتوضح العلاقة العكسية بين الادخار و التضخم<sup>1</sup>.

### ثانياً: علاقة الادخار بحجم الثروة

يدخل عامل الثروة كثيراً من الأحيان في دالة الادخار كمحدد لها، وهي عبارة عن كل الأصول المالية والنقدية، وكذا الأصول غير المالية، أي (كل السلع الاستهلاكية المعمرة) بالنسبة لأصول المالية و النقدية يكون الإنفاق على أساس قيم الرصيد من هذه الأصول، و ذلك بافتراض عدم الاختلاف، أي التجانس بالنسبة للعوامل الأخرى بما فيها الدخل المتاح لكن هناك عدة تخفيضات لهذا التحليل و ذلك لأثر نمط توزيع ملكية الأصول المالية بين فئات الدخل المختلفة، كما أن لهذه الملكية دافعا للمزيد نحو هذا التملك، و بالتالي فإن الأساس بالنسبة للثروة ليس مجرد الحجم النقدي لأصول المالية فيها، و إنما بالقيمة الحقيقية لها.

أما بالنسبة لرصيد السلع الاستهلاكية، فإن حيازتها و الحصول عليها يمكن أن يكون لها آثارا و انعكاسات متعددة على السلوك الادخاري للفرد و المجتمع ككل، فإما أن تجعل منه ميلا للإنفاق

<sup>1</sup>- عبيد عنتر، دراسة سلوك العون الاقتصادي الأكثر إدخارا في الجزائر خلال فترة ( 1985-2012 )، مذكرة شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، السنة 2014/2015، ص 13.

و الادخار لمواجهة متطلبات المستقبل، أو تخلق لديه رغبة عكس ما سبق تماما، و ذلك ما يشكل عبئا مستمرا على الدخل الحالي<sup>1</sup>.

### ثالثا: علاقة الادخار بالمستوى العام للأسعار

يعتبر المستوى العام للأسعار عاملا هاما من العوامل التي تؤثر على الادخار و يبين ذلك في حالتين التاليتين:<sup>2</sup>

#### الحالة الأولى:

إذا ارتفع الدخل المتاح أو انخفض بنفس نسبة ارتفاع أو انخفاض المستوى العام للأسعار، فإن الدخل الحقيقي المتاح سوف يبقى دون تغير، وسوف يعتبر الأفراد أنفسهم لا في حالة أفضل أو أسوء، بالمقارنة بوضعهم من قبل، وغالبا سوف يبقون على مستوى إنفاقهم الاستهلاكي الحقيقي و ادخارهم الحقيقي دون تغيير.

ولكن على الرغم من ذلك فإن الأمور ليست بهذه البساطة، ولو كان الأفراد يتعرضون لما يطلق عليه الاقتصاديون و هم النقود، و الذي تقع الأسر تحت تأثيره بوحدة من الطريقتين:

- فالبعض يرى أن المستوى العام للأسعار قد ارتفع و يتناسون بطريقة ما حقيقة أن دخلهم المتاح قد زاد أيضا و بنفس النسبة، ويعتقدون بكونهم قد أصبحوا أسوأ حالا، وسوف يشعرون بإحساس أن دخلهم الحقيقي قد انخفض فيعمدون إلى تخفيض نسبة ما يستهلك، وهذا في حقيقته يؤدي إلى زيادة في الاستهلاك الحقيقي على الرغم من عدم تغيير دخلهم الحقيقي.

<sup>1</sup> - سمير محمد عبد العزيز، المدخل الحديث في التنمية الاقتصادية، بدون طبعة، مؤسسة الشباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع، إسكندرية، 1998، ص: 113.

<sup>2</sup> - سمير محمد العزيز، التمويل العام- المدخل الادخاري و الضريبي- المدخل الإسلامي- المدخل الدولي - الطبعة الثانية، مكتبة الإشعاع الفنية، إسكندرية، 1998، ص: 90.

- بينما يرى البعض الآخر أن الزيادة في مقدار الدخل النقدي المتاح و يتغاضون بطريقة ما عن الارتفاع النسبي المماثل في المستوى العام للأسعار، وهذا يشعرهم بأنهم أصبحوا أحسن حالا، وقد يؤدي ذلك إلى زيادة نسبة ما يدخر من الدخل و تخفيض نسبة ما يستهلك، وهذا في حقيقته يمثل نقصا في الاستهلاك الحقيقي على الرغم من عدم التغير في الدخل الحقيقي.

فإذا افترضنا عدم انتشار و هم النقود بين الأفراد فالمتوقع عدم حدوث تغير في نسبة الإنفاق الكلي إلى الدخل الكلي المتاح، كنتيجة للتغير في مستوى الأسعار المصحوب بتغير متناسب في هذا الدخل المتاح.

### الحالة الثانية:

في حالة عدم مصاحبة التغيرات في المستوى العام للأسعار بتغيرات متناسبة في الدخل المتاح، أو أي تغيرات تعويضية في الدخل، فإن هذا يعني تغيرات في الدخل الحقيقي و الذي يكون له أثر مباشر على الإنفاق الاستهلاكي و الادخار، فارتفاع الأسعار سيؤدي إلى انخفاض في الدخل الحقيقي المتاح، و تحريك المستهلكين كمجموعة إلى أسفل على دالة الاستهلاك الكلية قصيرة الأجل، وعند هذه النقطة الجديدة على الدالة سيكون هناك نقص مطلق في الإنفاق الاستهلاكي الحقيقي و زيادة في نسبة ما يدخر من الدخل الحقيقي المتاح، وبالعكس فإن حدوث انخفاض في الأسعار سيؤدي إلى ارتفاع في الدخل المتاح و تحريك المستهلكين كمجموعة إلى أعلى دالة الاستهلاك الكلية قصيرة الأجل، وعند النقطة الجديدة على دالة الاستهلاك و سيكون هناك زيادة مطلقة في الاستهلاك الحقيقي و نقص في نسبة ما يدخر من الدخل الحقيقي المتاح.

### رابعا: علاقة الادخار بالضرائب

إن علاقة الادخار بالضرائب هي علاقة طردية، فعند تعريف الضريبة هي تلك المبالغ المالية التي تقسم و تدخر من جهة، و من جهة أخرى فإن دفع هذه الضريبة من طرف المنتجين و المستهلكين تعمل على تشجيعهم على الزيادة في الإنتاج، وذلك لسد النقص الناجم عن دفع تلك الضرائب، وكذلك

الادخار جزء كبير من مداخيلهم، أو توجيه هذا الادخار نحو نشاط آخر، وذلك كزيادة في تشجيع الاستثمارات نتيجة الزيادة الحاصلة في الادخار<sup>1</sup>.

حيث إن الادخار الكلي يتكون من الادخار الخاص و الادخار الحكومي و لذلك فهناك من ينادي بزيادة الادخار الحكومي من خلال زيادة الضرائب من أجل زيادة الادخار الكلي، ولكن هناك نظرية تدعى أن محاولة زيادة الضرائب الحكومية من أجل زيادة الادخار الحكومي سوف يتسبب في انخفاض الادخار الخاص، وبالتالي فإن الادخار الكلي قد ينخفض أو يزيد أو يظل كما هو.

حيث يكون للادخار الحكومي أثرا إيجابيا إلا أن أثر الضريبة على الادخار الخاص لا يكون كذلك في الغالب من الحالات، حيث أن فرضها يؤثر في دخول الأفراد بالنقصان، و بالتالي تقليل إنفاقهم على الاستهلاك مما يؤثر سلبا على مستوى مدخراتهم، فالضريبة تؤدي بالأفراد إلى إعادة توزيع دخولهم المتاحة بين الاستهلاك و الادخار وفقا لمرونة كل منها، و يختلف أثر الضريبة في الادخار باختلاف أنواع الضرائب<sup>2</sup>.

### المطلب الثالث: العوامل الغير اقتصادية المحددة للادخار

هناك عوامل غير اقتصادية تؤثر على مستوى الادخار حيث جمعها كينز في عوامل شخصية و عوامل موضوعية أما من حيث الكلاسيك فقد تم الابتعاد عن دراسة الجوانب الاجتماعية أو الشخصية من خلال ما يلي:

<sup>1</sup>- أحمد هني، دورس في التحليل الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص: 24- 25.

<sup>2</sup>- أحمد رمضان نعمة و اخرون، النظرية الاقتصادية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص: 24- 25.

أولاً: العوامل الغير اقتصادية المحددة للادخار حسب التحليل الكلاسيكي

لقد تميز الفكر الكلاسيكي بابتعاده عن الاهتمام بالجوانب الاجتماعية و الشخصية في تحليله للظواهر الاقتصادية المرتبطة بالإنسان و منها الاستهلاك و الادخار، فلقد قامت فروض التحليل الاقتصادي التقليدي على الأسس التالية:<sup>1</sup>

- افترض الكلاسيك علما ستاتيكية تسوده المنافسة الحرة، و هذا العالم لا يعد أن يكون نوعاً من التجريد الذي يقوم على فكرة عزل الظاهرة محل الدراسة عن الظروف المختلفة المحيطة بها، مما أدى إلى إبعاد ميدان البحث عن الواقع، و من ثم أصبح تفسير الادخار الشخصي من خلال التحليل الكلاسيكي يشكو الكثير من الانتقادات ذلك أن عناصر ميدان البحث التي أسس عليها الكلاسيك تحليلهم تقوم على عنصرين هما المنافسة الحرة، و ستاتيكية العالم.

أ) افترض الكلاسيك سيادة المنافسة الحرة حيث لا وجود للاحتكارات و لا مجال للتكتلات الاقتصادية أو العالمية، و هو أمر يخالف الواقع الذي نعيشه لا يعرف المنافسة الحرة إلا في حدود ضيقة جداً.

ب) افترض الكلاسيك ستاتيكية العالم، و قد أدى هذا الافتراض إلى ابتعاد هذا التحليل عن العالم الواقعي، بحيث تحمل هذه التوقعات الأفراد على اكتناز جزء من الثروة أو من الدخل المتبقي بعد الاستهلاك لمواجهة المخاطر التي قد يواجهها، و على ذلك فليس كل ادخار يستثمر كما تفترض النظرية الكلاسيكية لأن جزءاً منه يكتنز، و بالتالي فإن العرض الذي يخلق الطلب المساوي له و هذا عكس ما تفترضه النظرية الكلاسيكية.

وقد اختصرت دراسة الكلاسيك على المتغيرات الاقتصادية فقط كالدخل و الأسعار، و إهماله المتغيرات الاجتماعية و الفروقات الشخصية بين الأفراد، والتي قد تؤثر في تفصيلاته و سلوكه، على الرغم من إعطاء

<sup>1</sup> - سمير محمد عبد العزيز، التمويل العام - المدخل الادخاري والضريبي - المدخل الإسلامي - المدخل الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 101 -

التحليل الكلاسيكي أهمية نسبيا لمفهوم التفصيلات و اعتبارها عاملا أساسيا في السلوك الاستهلاكي إلا أنه لم يتناول مصدر هذه التفصيلات و لا مكوناتها أو التغيرات التي قد تطرأ عليها.

لذا تعرض التحليل الكلاسيكي إلى انتقادات من قبل المفكرين الاقتصاديين، بحيث أرجعوا هذا السلوك إلى أكثر عدد من العوامل الخارجية التي لا تتبع الفرد ذاته و بناء على هذا تخطى التحليل الكلاسيكي الفرد أو الجماعة التي تسلك أو تتصرف و نسب السلوك إلى مفاهيم أو عوامل لا تملك القدرة على التصرف مثل سعر الفائدة أو الأسعار أو الدخل.

### ثانيا: العوامل الغير اقتصادية المحددة للادخار حسب التحليل الكينزي

قام هذا التحليل بالأساس على نقد وجهة نظر الفكر الكلاسيكي في علاقة سعر الفائدة بالادخار الشخصي.

بحيث تناول كينز الخصائص الذاتية و الخصائص النفسية للطبيعة الإنسانية و أيضا العوامل الاجتماعية المؤثرة فيها و التي حددها في ثمانية بواعث أو عوامل تدفع الفرد على الادخار و هي كما يلي:<sup>1</sup>

-تكوين احتياطي لمقابلة الحوادث غير المتوقعة.

-تكوين احتياطي لمقابلة الظروف المتوقعة التي تغير النسبة بين الدخل الفرد و حاجاته الشخصية و العائلية كالشيخوخة، التعليم، و الإعالة.

-التمتع بالفائدة و التقدير، إذ أن الفرد يفضل استهلاك حقيقي أكبر في المستقبل عن مجرد استهلاك أقل في الوقت الحاضر.

-التمتع بإنفاق متزايد تدريجيا لإشباع الغريزة الفطرية في الفرد و هي تعطله إلى تحسين مستوى معيشتة عن وضعها الحالي حتى و لو كانت مقدرة الاستمتاع عنده متناقصة.

<sup>1</sup> - سمير محمد عبد العزيز، المداخل الحديثة في تمويل التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص: 136، 137.

-التمتع بشعور الاستقلال و القدرة على التصرف حتى و لو لم تكن لدى الفرد فكرة واضحة عما سيعمل أو تصميم محدد لعمل معين.

-القيام بالمضاربة حتى تكون الفرصة مواتية أو القيام بالمشروعات التجارية.

-تكوين ثروة يهبها الفرد لورثته من بعده.

-إشباع مجرد رغبة البخل عند البعض.

إن هذه الحوافز الثمانية يمكن تسميتها: الإحتراس، الحيلة، الحسبان، الطموح، الإستقلال، المبادرة، الكبرياء، البخل.

وفي مقابلة هذه الحوافز التي تقلل من الإنفاق الاستهلاكي و يزيد من الادخار يذكر كينز حوافز أخرى تزيد من الاستهلاك وتقلل من الادخار و هي الاستمتاع الحالي بدلا من الاستمتاع في المستقبل، قصر النظر (عدم الحيلة)، السخاء(الكرم)، التبذير(الإسراف).

إن التقدم الذي طرأ على العلوم السلوكية في مجالاتها المختلفة قد مهد الطريق لتقديم تفسير يتسم بالواقعية لظواهر اقتصادية كالاستهلاك والادخار و الاستثمار والعمل والإنتاج.....إلخ .

### ثالثا: الموقف الاجتماعي:

إن السلوك الادخاري أو الاستهلاكي للفرد يركز على أن قرارات الاستهلاك و بالتالي الادخار تتأثر بالموقف الاجتماعي السائد، ذلك أن خصائص الهيكل الاجتماعي و ما يعطيه من أهمية أكبر للأفراد المتميزين أصحاب الدخول المرتفعة، تجعل هؤلاء يميلون إلى إتباع أسلوب استهلاكي معين و متميز تدعو غيرهم إلى تقليدهم رغبة منهم في الإقتداء بهم، مما يساعد على تشجيع عملية التقليد الرغبة في مستوى المعيشة، وهو هدف اجتماعي في حد ذاته، ورفع مستوى المعيشة يأخذ شكل رفع مستوى جودة السلع أو الخدمات التي يتم استهلاكها أو الاستفادة منها، وأيضا شراء سلع جديدة لم يكن يستعملها الفرد من قبل مثل السيارات و الأجهزة الكهربائية الحديثة، و يرى ديزنبري صاحب نظرية الدخل النسبي أن حرية الفرد في

اتخاذ قرارات الاستهلاك تنحصر في تغيير جودة السلع و الخدمات التي يستخدمها لأي غرض من الأغراض، أي أن الفرد يهدف إلى اختيار مستوى الجودة المطلوبة في حدود ميزانية الفرد و رغبته في الادخار، و يلاحظ هنا أن مستوى الجودة المطلوب هو الذي يعكس البعد الاجتماعي لظاهرة الاستهلاك و الادخار ويرى ديزنبري أن تحديد هذه الرغبة يتم على النحو التالي:<sup>1</sup>

- طبيعة المجتمع الحديث أوجدت أفراد متفوقين اجتماعياً إما لثرائهم أو علمهم أو عملهم..... و هذا التفوق الاجتماعي ينعكس في تمتعهم بأعلى مستوى استهلاكي في المجتمع.

- أن الارتفاع بمستوى الاستهلاك أصبح غاية من الغايات التي يسعى إليها المجتمع.

- هناك اتصال وثيق بين الطبقات الاجتماعية المختلفة، هذا اتصال قد يتم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق وسائل الإعلام.

وبناء على هذه العوامل ينشأ عامل جديد له تأثير فعال على السلوك الاستهلاكي و الادخاري و هو أثر تقليد أو محاكاة و مضمونه أن كل فرد يجري مقارنة بين مستوى استهلاكه و استهلاك الأفراد المرموقين اجتماعياً الذين يتصل بهم، و نتيجة لهذه المقارنة يعم الفرد إما شعور بالرضا والارتياح لمستوى استهلاكه الحالي أو العكس، و هذا الشعور له تأثير واضح على سلوكه الاستهلاكي و الادخاري، فإذا افترضنا مثلاً أن الفرد نتيجة لهذه المقارنة شعر بعدم الرضا عن مستوى استهلاكيه الحالي لانخفاضه عن مستوى استهلاك الأفراد الذين يتصل بهم، فإن ذلك قد يدفعه نحو إنفاق معظم دخله في شراء السلع التي يعتقد أنها تقربه من مستوى استهلاك هؤلاء الأفراد.

ويتضح مما سبق مدى تركيز نظرية الدخل النسبي على الموقف الاجتماعي في تفسير السلوك الادخاري.

<sup>1</sup> - سمير محمد عبد العزيز، المداخل الحديثة في تمويل التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص: 111، 113

### رابعاً: الفروق الشخصية:

هناك ثلاثة أفكار رئيسية تفسر حقائق السلوك الادخاري، أول هذه الأفكار هي السببية casualty التي تركز على أن السلوك الادخاري هو سلوك مسبب، وتتولد السببية و الذاتية و يرجع ذلك إلى أن ما هو كائن خارج الإنسان يؤثر فيما هو موجود بداخله.

وترتكز الفكرة الثانية على أن السلوك الادخاري سلوك موجه نحو هدف goal directed، وهذا يفسر أن الأفراد يرغبون في تحقيق حاجات متعددة مثل الأمان و الثروة و الاستماع و غيرها من الحاجات الشخصية و الاجتماعية.

أما الفكرة الثالثة فهي تختص بمفهوم الدافعية concept of motivation، فإذا بحثنا وراء السلوك الادخاري للفرد سوف نجد أن هناك رغبة want أو حاجة need أو دافع motive أو محرك drive لذلك السلوك، وتقدم لنا الأفكار الثلاثة البداية المنطقية للإطار الذي يمكن من خلاله تفهم السلوك الادخاري، و على أساسها يمكن النظر إلى السلوك الادخاري على أنه يبدأ من السبب cause أو المثير stimulus ثم ينتقل بعد ذلك إلى وجود حاجة أو دافع ينتج عنها سلوك معين إلى هدف، وذلك كله في حدود طاقة الفرد المالية، وعلى الرغم من تشابه الأفراد في الفروض المفسرة لسلوكهم الادخاري، فإنه تظهر بعض الاختلافات بينهم، ويرجع ذلك إلى الأفراد عرضة لاختلافات في أنواع الإستثمارات stimulaticns، وفي أنواع و درجات الدافعية، وفي نواحي السلوك المختلفة التي يتبعها الأفراد لتحقيق أهداف متنوعة، فيمكن أن تنتج الفروق بين الأفراد في سلوكهم الادخاري من مجالات متعددة تذكر منها:<sup>1</sup>

- الفروق بين الأفراد فيما يتعلق بوعيهم المصرفي، مما ينعكس على المستويات الودائع الادخارية بالبنوك.

- الفروق الخاصة بين الأفراد من حيث حالتهم الاجتماعية (أعزب-متزوج و لا يعول-متزوج و يعول) مما ينعكس على قدرتهم الادخارية.

<sup>1</sup> - سمير محمد عبد العزيز، المداخل الحديثة في تمويل التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص: 144، 147.

- الفروق الخاصة بين الأفراد من حيث حالتهم التعليمية و ما يتصل لذلك بنوع المهنة و العمل مما ينعكس على السلوك الادخاري و المصرفي.

- الفروق الخاصة بين الأفراد من حيث تأثيرهم بالنوازع الدينية، فالدين من أكثر العوامل تأثيراً على السلوك الإنساني في كافة أنشطته، و أهمية العلاقة بين الدين و السلوك الادخاري تكمن في قضية الفوائد، و التي ستجعل الفرد يخرج من الصراع الدائر حولها و الخاص بالحلال و الحرام، بقرار تحقيق الفائض من الدخل دون أن تقوم بإيداع ما يدخره بل يكتنزه أو قد لا يتخذ هذا القرار على الإطلاق و يغلب الاستهلاك على الادخار تفادياً لأي مشكلة و أخذاً بالأحوط.

إضافة لما سبق فالأفراد الذين يحققون فائض من دخلهم المتاح للإنفاق لا يكون وحدة متجانسة تتصرف وفق نظام محدد فيما يتعلق بكيفية التصرف في هذا الفائض، بل أن كل فرد يكاد يختلف تماماً عن الآخرين، فليس بالضرورة أن نجد كل هذا الفائض سيتجه به إلى أحد الأوعية الادخارية، بل يمكن أن يحقق هذا الفائض و لكن يكتنزه و بالتالي لا يصبح له أي دور في التنمية الاقتصادية أو يحوله إلى ادخار عيني في صورة سلع.

### المبحث الثالث: النظريات المحددة للادخار

عرفت الأحداث الاقتصادية ظهور مدارس و اتجاهات اقتصادية، حيث جاءت في مراحل تاريخية معينة و باعتبار أن الادخار أهم الظواهر الاقتصادية، حيث كانت هناك اختلافات في تفسير ظاهرة الادخار بين مختلف المدارس و النظريات الاقتصادية و سنحاول في هذا المبحث إلقاء على هذه النظريات كما يلي:

#### المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية

سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى أهم ما جاءت به هذه النظرية.

حسب رأي الكلاسيك أن الادخار هو شكل من أشكال الإنفاق أي أنه يمثل الإنفاق على مشتريات سلع الرأسمالية، وبتعبير آخر أن الادخار لا بد أن يتحول إلى استثمار و بصورة آلية، و بذلك لا يمكن أن ينتج حالة نقص في الطلب الكلي<sup>1</sup>.

كما أن الادخار يتحدد بمعدل الفائدة الذي يعرف على أنه "نسبة مبلغ معين من العملة" و ما يمكن الحصول عليه إذا أودعناه لفترة معينة، وكلما ارتفعت تلك النسبة زاد إقبال الأفراد على الادخار على حساب الاستهلاك و يكون ابتداءً من مستوى معين من الدخل و لهذا يرى الاقتصاديون الكلاسيك بتبرير معدل الفائدة للتعويض عن الامتناع و انتظار الاستهلاك، كما يروا الأجر كتعويض عن الجهد، و لهذا يبقى معدل الفائدة هو المحدد الرئيسي لقرارات الاستهلاك و الادخار و بفعل هذا المعدل يحول الادخار أوتوماتيكيا إلى استثمار، و بهذا يتم اتجاه الأفراد إلى الادخار و الاستثمار عن طريق معدل الفائدة، كما افترض الكلاسيكيون أن:

<sup>1</sup> - بريش سعيد، الاقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر و التوزيع، عنابة، 2007، ص، 89.

حجم الدخل الوطني ثابت سيحقق حالة الاستخدام التام بصورة معتادة فعند ادخار الأفراد ينقص الاستهلاك لكن المبالغ المدخرة يمكن استثمارها و ذلك بأخذ العمال من القطاع الاستهلاكي و تشغيلهم في القطاع الاستثماري فهناك حجم الدخل ثابت و فكرة الاستخدام التام محققة<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: النظرية الكينزية

سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى أهم ما جاءت به هذه النظرية.

سلم جل الاقتصاديين المعاصرين أن الدخل هو العامل الأساسي الذي يحدد مقدار الاستهلاك و الادخار.

ذكر كينز أن الادخار عبارة عن فضلة (résidu) متبقية من الدخل بعد الإنفاق على الاستهلاك، فقد اعتبر أن الدخل يعتبر المتغير الأساسي و أن المدخرين ينظمون استهلاكهم حسب الدخل المتحصل عليه، أي أن الفرد يستهلك حسب دخله و ما يبقى من هذا الأخير يدخر<sup>2</sup>.

إذن: الادخار = الدخل - الاستهلاك.

كما يرى أن الادخار يتوقف على عاملين أساسيين حددهما كينز في الدخل الشخصي و الميل للاستهلاك، وبالتالي فإن الادخار يعتبر استهلاكاً مؤجلاً فالمحددات التي تؤثر في الاستهلاك تؤثر فيه أيضاً، حيث يقر كينز بوجود عوامل أخرى تحدد الاستهلاك و الادخار هي العوامل الموضوعية و العوامل الشخصية (عوامل داخلية)، إضافة إلى الدخل كمحدد أساسي، و تمثلت فيما يلي:<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - علاش أحمد، دوروس و تمارين في التحليل الاقتصادي الكلي، مرجع سبق ذكره، ص: 34.

<sup>2</sup> - خالد واصف الوزاني و آخرون، مبادئ الكلي بين النظرية و التطبيق، الطبعة الخامسة، دار وائل للنشر، عمان، 2002، ص، 164.

<sup>3</sup> - دعاس خليل، الادخار المحلي و التمويل الخارجي بين التكامل والإحلال، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة

الجزائر، 2003، ص، 17.

أ)العوامل الموضوعية: و تتمثل العوامل الموضوعية التي تحدد الادخار و الاستهلاك فيما يلي:

### -الدخل الوطني المتاح:

وهو عبارة عن الدخل الوطني مطروحا منه الضرائب.

فإذا حدث و أن هبطت القوة الشرائية للنقود في الأثمان فتزداد بذلك المبالغ المخصصة لشراء السلع الاستهلاكية فينخفض معدل الادخار و العكس صحيح.

### -الدخل الصافي:

يقرر الدخل الصافي مقدار المبالغ المنفقة في شراء سلع استهلاكية، فإذا حدث انخفاض في قيمة النقود يقابله ارتفاع في الأسعار، وبافتراض بقاء الدخل ثابتا مع حدوث هذا الارتفاع، فينسجم عن ذلك انخفاض في الادخار، و العكس صحيح.

### -القيمة الاسمية للأموال:

يقل الادخار إذا زادت هذه القيمة حيث يشعر أصحاب الأموال بأنهم أكثر ثراء من السابق، وهذا ما يؤدي إلى زيادة في استهلاكهم.

### -التغيرات في معدل مبادلة الأموال الحاضرة بالأموال المستقبلية:

قد يؤثر التغير في سعر الصرف للعملة على الادخار، فباعتبار النقود مخزن للقيمة، فإن الأفراد سوف يزيدون من إيداعاتهم إذا توقعوا وقوع ارتفاع في قيمة مبادلة أموالهم المدخرة مستقبلا، والعكس صحيح.

### -تغيرات السياسة المالية:

فإذا توقع الأفراد أن الضرائب عالية سوف تصيب الأرباح مثلا، فإنهم سوف يقللون من نسبة الدخل المخصصة للادخار أو يتجهون نحو الاستهلاك، وإذا حدث العكس فإن إيداعاتهم لن يسترجع مستواه

الأول فحسب بل سيعرف نوعا من الارتفاع رغبة منهم في الاستفادة أكبر قدر ممكن قبل حدوث آخر في السياسة المالية.

(ب) العوامل الشخصية: وتمثل العوامل الشخصية التي تحدد الادخار و الاستهلاك فيما يلي:<sup>1</sup>

- السلوك النفسي أي رغبة المستهلك في الشراء .

- التغير في العادات و تقاليد المجتمع.

- التغير في جاذبية السلع.

- التغير في التوقعات المستقبلية حول مشتريات الأسعار.

- توقعات حالة الحرب و السلم.

- حالة توفر أو ندرة السلع في السوق.

- التغير في ميول و رغبات المستهلك.

- تطور المستوى الثقافي والحضاري.

- تطور المستوى التعليمي.

و في هذا الصدد نلاحظ اختلافا جوهريا بين وجهة نظر الكلاسيك و الكينزيين:<sup>2</sup>

**1- بالنسبة للكلاسيك،** يعتبرون أن المتغير الأساسي على المستوى الكلي هو الادخار (S) و ليس الاستهلاك (C)، بمعنى أنه عندما يفيض الأفراد دخولهم فإن أول قرار يتخذونه هو تحديد ما يدخرونه من أجل استثماره كليا و ذلك وفق مستوى معدل الفائدة السائد.

**2- أما بالنسبة للكينزيين،** فالعكس تماما بحيث يرى كينز بأن قرار توزيع الدخل وفق كما يلي:

<sup>1</sup> - بريش سعيد، الاقتصاد الكلي، مرجع سبق ذكره، ص: 129.

<sup>2</sup> - بريش سعيد، نفس المرجع ص: 130.

أولاً: تحديد ما يريد الأفراد استهلاكه و ما تبقى هو للادخار أي أن الادخار متغير متبقى  $s=y-c$   
ثانياً: إن الجزء المدخر يوزع على أساس معدل الفائدة  $i$  عن الاستثمار  $I$  سواء في الأصول المالية أو  
عينية أو معا و الاكتناز في شكل أصول نقدية.

### المطلب الثالث: النظرية الحديثة

إن نتائج دراسات كينز فتحت المجال أمام الاقتصاديين المعاصرين لإجراء توفيق بين نتائج هذه  
الدراسات و فروض الدالة الكينزية، و لقد تبلور ذلك في إعادة إيضاح نظرية كينز فيما يتعلق بالدخل،  
و أصبحت تعرف بنظرية الدخل المطلق، و ظهور نظرتين أخرتين هما نظرية الدخل النسبي و نظرية الدخل  
الدائم.

### أولاً: نظرية الدخل المطلق

تقوم هذه النظرية على الإنفاق الاستهلاكي في فترة معينة يعتمد على الدخل المتاح في الفترة نفسها،  
و يتزايد الاستهلاك كلما زاد الدخل و لكن بنسبة أقل، كما أن الميل المتوسط للاستهلاك و الميل الحدي  
للاستهلاك يتناقضان كلما زاد الدخل و يكون الميل المتوسط للاستهلاك أكبر من الميل الحدي للاستهلاك  
عن كل مستوى من الدخل.

إلا أن بعض الاقتصاديين قد أوضحوا أن العلاقة بين الاستهلاك الجاري و الدخل الجاري إن لم  
تكن معدومة، و إن استهلاك العائلة يعتمد ليس فقط على الدخل الجاري، وإنما على تيار من الدخل عبر  
زمن طويل، وعلى ثروة العائلة، والخلاصة عند كينز في هذا المجال، هي أن الميل المتوسط للاستهلاك يزيد  
عن الميل الحدي للاستهلاك، والميل المتوسط للاستهلاك يتناقص مع تزايد حجم الدخل، وبالتالي فإن الميل  
المتوسط للادخار يتزايد مع تزايد حجم الدخل.

و من النظرية يمكن الخروج بالاستنتاجات التالية:<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - سمير محمد عبد العزيز، التمويل العام، المدخل الادخاري و الضريبي - المدخل الإسلامي - المدخل الدولي - مرجع سبق ذكره، ص 48 ، 49.

أ- إمكانية التنبؤ بمستوى الاستهلاك الذي يعتبر جزءاً أساسياً من الطلب الكلي.

ب- إن الآثار المترتبة عن ارتفاع أو انخفاض الدخل المتاح في الفترة القصيرة على الاستهلاك و بالتالي على الطلب الكلي ستكون أقل بالمقارنة في الفترة الطويلة.

ج- عندما يزداد الدخل القومي فإن الاستهلاك والطلب الكلي سيرتفعان أيضاً و لكن بنسبة أقل، إذا لهذا يتعين العمل على زيادة الاستثمار، أو الإنفاق الحكومي إذا أردنا المحافظة على الحالات التوظف الكامل.

د- هناك إمكانية لقبول وجود متغيرات أخرى إلى جانب الدخل المتاح تؤثر على الإنفاق الاستهلاكي.

### ثانياً: نظرية الدخل النسبي

في سنة 1949 قدم الاقتصادي duesenbery نظرية حول الاستهلاك و مدى ارتباطه لمستوى الدخل النسبي ومن ثم استخرج شكلاً جديداً لدالة الاستهلاك في الفترة الطويلة تختلف عن دالة الاستهلاك الكينزية في الفترة القصيرة و كذلك عن دالة الاستهلاك عند kuznets ، حيث تعتبر نظرية الدخل النسبي التي طورها دوزنبري أرقى من نظرية الدخل المطلق من ناحية التوفيق ما بين العلاقة التناسبية و غير التناسبية للاستهلاك الكلي، والدخل الكلي المتاح و عند عرض النظرية فإننا نفترض فروضاً أولية عن السلوك الفردي بحيث تتأثر القرارات الاستهلاكية و الادخارية بالبيئة الاجتماعية التي يعيش فيها الفرد إلى درجة كبيرة<sup>1</sup>.

و تعتمد هذه النظرية على إفتراضين بخصوص الدخل النسبي:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - يوجين أ. ديوليو، الترجمة محمد رضا العدل و اخرون، النظرية الاقتصادية الكلية، الطبعة الثانية، دار الدولية للنشر، مصر، 1993، ص: 76.

<sup>2</sup> - ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص: 189.

الافتراض الأول:

و تتناول اهتمام الأفراد بمستوى الاستهلاك النسبي أي نسبة إلى الاستهلاك، وإن من شأن هذا الافتراض أن يصبح الميل المستوى للاستهلاك  $C/Y$  معتمدا على مكانة الفرد في توزيع الدخل، فإذا كان مستوى دخل الفرد أقل من المعدل ففي هذه الحالة يصبح ميل المتوسط الاستهلاك عاليا، طالما أنه يحاول الحفاظ على مستوى معدل الاستهلاك الوطني عند متوسط دخل منخفض و من ناحية أخرى، إذا كان مستوى دخل الفرد أعلى من المعدل، ففي هذه الحالة يكون الميل المتوسط لاستهلاكه  $C/Y$  منخفض طالما يتطلب منه إنفاق جزء صغير من دخله لشراء المستوى العام من السلع الاستهلاكية.

الافتراض الثاني:

و يشير إلى أن المستوى الحالي للاستهلاك لا يتأثر فقط بالمستوى الحالي للدخل المطلق أو الدخل النسبي، بل يتأثر أيضا بمستوى الاستهلاك المتحقق في فترات السابقة، إذا يعتقد ديزنبري أنه من الصعب جدا على العائلة تخفيض مستوى استهلاكها الذي بلغته، بل يكون من الأسهل عليها تقليل الادخار لأي فترة زمنية، و يقود هذا الافتراض إلى أن إجمالي الميل المتوسط للادخار يعتمد على مستوى الدخل الحاضر منسوبا إلى أعلى مستوى دخل سابق  $y$ ، و على ذلك تتمثل صيغة الميل المتوسط للادخار كالتالي:

$$\frac{S}{y} = \frac{a_0}{y} + a_1 \frac{yd}{y}$$

حيث  $yd$  الدخل الحقيقي تحت التصرف، و إن ارتفاع الدخل الحالي نسبة أعلى مستوى سابق من شأنه أن يؤدي إلى زيادة  $S/y$ ، والعكس بالعكس.

وبالإمكان تحويل دالة الادخار ديزنبري إلى دالة استهلاك على اعتبار أن  $y$  تشير إلى الدخل تحت التصرف و بالتالي نحصل على دالة الاستهلاك ديزنبري كما يلي:

$$\frac{c}{y} = (1-a_0) + a_1 \frac{yd}{y}$$

ثالثاً: نظرية الدخل الدائم

في التحليل الكينزي، الاستهلاك هو دالة للدخل المحصل خلال الفترة، فيردمان قدر من جهته، أنه ليس الدخل الجاري و لكن الدخل الدائم هو المحدد الرئيسي لنفقات الاستهلاك.

يتميز فريدمان، في الاستهلاك و الدخل، بين مكون دائم و مكون عابر الصعوبة هي في تحديدهما، لأنه ليس بالإمكان إحصاء سوى القيم الجارية، يحدد فريدمان انطلاقاً من تقدير ثروة المستهلكين، إذا كان  $i$  هو معدل الفائدة في السوق المالي و  $y$  الدخل الجاري الذي يحصل عليه المستهلكون في الوقت  $t$  فتكون الثروة الوطنية في فترة معينة  $w$  تساوي القيمة في ذلك الحين لكل المداخل الجارية المحصلة لمجموع المستهلكين، لكل الفترات القادمة<sup>1</sup>.

$$W = \sum_{t=0}^n \frac{Y_t}{(1+i)^t}$$

إذا كانت  $w$  هي الثروة الوطنية، فالدخل الدائم  $yp$  هو كما لو أن  $w = yp/i$

وطبقاً لمفهوم نظرية الدخل الدائم الهدف من الادخار هو مد الأسر باستهلاك في المستقبل ، و أن الأسر تهدف إلى تحقيق تعادل في الاستهلاك خلال فترة طويلة من الزمن، فحتى لو سلمنا بذلك فإنه يصبح من المشكوك فيه أن تكون درجة تفضيل الاستهلاك الحاضر على المستقبل واحدة عند جميع المستويات دخول الأسر، ذلك أن تفضيل الاستهلاك الحاضر على المستقبل بالنسبة للأسر الفقيرة يكون أكبر منه للأسر الغنية، مثل هذا التفضيل يعمل على زيادة نسبة استهلاك الأسر الفقيرة بالنسبة لدخولهم و انخفاض نسبة الادخار، كذلك يعمل على جعل مدخرات الأسر ذات الدخل المرتفعة عالية بالنسبة لدخولهم، و انخفاض نسبة الاستهلاك<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - ب.برنييه و إستمون، ترجمة عبد الأمير إبراهيم شمس الدين، أصول الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، الكتاب للنشر و التوزيع، بيروت، 1989، ص:125.

<sup>2</sup> - سمير محمد عبد العزيز، المداخل الحديثة في تمويل التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص:90.

المطلب الرابع: نظرية دورة الحياة

لقد حاول الاقتصادي f-Modigliani تفسير سلوك الاستهلاك مستخدماً في ذلك بيانات قطاعية عن الإنفاق الاستهلاكي و الدخل الجاري، و توقعات التغير في الدخل و الثروة.

إن نظرية دورة الحياة ترى أن سلوك الأفراد يتصف بأنهم يخططون لمستوى استهلاكهم و ادخارهم على مدى الفترة زمنية طويلة بحيث يتحقق لهم أفضل توزيع ممكن للاستهلاك خلال حياتهم بالكامل.

هذه النظرية ترى أن الادخار ما هو إلا انعكاس لرغبة الأفراد في الاستهلاك في المستقبل عندما ينتقلون إلى المعاش، كما أن هذه النظرية أظهرت أهمية بعض العوامل التي تؤثر في الادخار الكلي في الاقتصاد و التي لم يتناولها التحليل الكينزي من قبل الهيكل العمري للسكان.

وحسب نظرية دورة الحياة فإن الادخار الكلي خلال حياة الفرد يتم الحصول عليه من خلال ضرب الادخار الجاري في عدد سنوات العمل، حيث أن الفرد لا يقوم بالادخار إلا خلال فترة العمل التي يحصل فيها على دخل.

و يتحدد الادخار الجاري حسب نظرية دورة الحياة كما يلي:<sup>1</sup>

عدد سنوات العمل - العمر الكلي من بداية العمل

الادخار الجاري = الدخل الجاري ×

العمر الكلي من بداية العمل

<sup>1</sup> - بريش سعيد، الاقتصاد الكلي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 43-44.

أما:

سنوات المعاش

الميل الحدي للادخار من الدخل =

العمر الكلي من بداية العمل

سنوات المعاش = عدد سنوات العمل - العمر الكلي من بداية العمل

حيث يتوقع أن يزيد الميل الحدي للادخار من الدخل كلما زادت السنوات المعاش، أي كلما قلت سنوات العمل للعمر الكلي<sup>1</sup>.

- إن نظرية دورة الحياة التي قدمها كل من أندور- موديلغيانى تنص بأن الفرد الاعتيادي يحصل على تيار من الدخل يكون منخفضا نسبيا في أول و أواخر سنوات حياته، عندما تكون إنتاجيته منخفضة، إلا أنه يحصل على دخل عالي في متوسط سنوات حياته، و من ناحية أخرى قد يحاول الفرد الحفاظ على مستوى استهلاك ثابت خلال فترة حياته، أو مع شيء قليل من الارتفاع<sup>2</sup>.

كما تشير هذه النظرية على أن الفرد خلال حصوله على قدر من الثروة في فترة زمنية معينة من عمره، فإنه في هذه الحالة سوف يقوم بإنفاق هذه الثروة بالكامل خلال العمر المتبقي له و نفس الوقت الذي يستمر فيه الفرد في الحصول على دخل خلال الفترة المتبقية له من عمر العمل حتى يصل إلى سن المعاش.

و تتفق نظرية دورة الحياة مع نظرية الدخل الدائم فيما يتعلق بأن الاستهلاك و الادخار لا يرتبطان بالدخل الجاري فقط، و إنما بتقديرات طويلة الأجل عن مستوى الدخل في المستقبل.

<sup>1</sup>- أحمد رمضان نعمة الله وآخرون، النظرية الاقتصادية الكلية، مرجع سبق ذكره، ص: 49-50.

<sup>2</sup>- ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص: 164.

### خلاصة الفصل:

إن الادخار يعتبر عنصر أساسي في تحقيق النمو والرفاهية الاقتصادية، وإنما تم توظيفه أو استثماره بطريقة مناسبة، رغم أن الاستثمار يعتبر أفضل سلوك كونه يؤدي إلى زيادة في الكتلة النقدية أي خلق ثروة إضافية ومنافع جديدة.

لقد تم إعطاء نظرة شاملة جزئياً لمفهوم الادخار ومعانيه نظراً لاتساع مفاهيمه وتعددتها لأهميته الكبرى في العمليات الاقتصادية باعتباره يساهم مساهمة فعالة في المشروعات التنموية أضف إلى ذلك أنواع المختلفة للادخار، كما تم التطرق إلى مصادر الادخار حيث تعددت بين ادخار حكومي تقوم به الحكومة وادخار عائلي تقوم به الأفراد، بالإضافة إلى خلق أشكال متعددة للادخار تتناسب واحتياجات الأفراد وتتلاءم مع أهداف المؤسسة المالية.

ونظراً لأهمية المدخرات في التنمية والإنعاش الاقتصادي أصبحت محل اهتمام وبحث علماء الذين أبرزوا العلاقة الوثيقة بين الادخار وكل من الدخل والاستثمار والاستهلاك.

كما تطرقنا إلى أن رغبة الأفراد في الادخار تحددها عدة عوامل قد تكون اقتصادية أو غير اقتصادية، بالإضافة إلى تم التطرق إلى نظريات المحددة للادخار.

# الفصل الثاني :

عموميات حول سعر الفائدة  
عموميات حول سعر الفائدة

### تمهيد

ينتج النمو الاقتصادي عن تداخل العديد من العوامل الاقتصادية ( الميزان التجاري و السياسات الاقتصادية ) و هذه العوامل بدورها تؤثر على تكلفة الأعمال ( سعر الفائدة ) ، حيث يحظى سعر الفائدة بمكانة هامة في الدراسات الاقتصادية باعتباره وسيلة رئيسية و أداة فعالة في تمويل الاقتصاد و تنميته ، و نظرا لارتباطه بمعظم أدوات التعامل في الأسواق المالية و النقدية و كونه من بين المتغيرات الأساسية و المهمة التي تعتمد عليها السلطة النقدية في تحقيق أهدافها المختلفة من خلال التأثير على حجم العرض النقدي و الائتمان .

و ذلك بإحداث تغيرات بما متلائم و الظروف الاقتصادية السائدة ، كما يمثل نقطة اختلاف فيما بين الاقتصاديين و الباحثين على اختلاف مذاهبهم و مدارسهم و لا يزال محل الدراسة و التحليل .

حيث تم تقسيم هذا الفصل حسب متطلبات البحث إلى ثلاث مباحث على النحو التالي :

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول سعر الفائدة .

المبحث الثاني: نظريات سعر الفائدة .

المبحث الثالث: تحديد سعر الفائدة.

## المبحث الأول: مفاهيم عامة حول سعر الفائدة.

يعتبر سعر الفائدة من أكثر الموضوعات الاقتصادية إثارة للجدل لان تعريف الفائدة في حد ذاته يختلف باختلاف النظريات النقدية التي تناولت سعر الفائدة ، وستتطرق في هذا المبحث إلى تحديد مفهوم سعر الفائدة و أنواعها إضافة إلى وظائف سعر الفائدة و أسباب التفاوت .

### المطلب الأول: مفهوم سعر الفائدة و أنواعها و أسباب التفاوت.

ستتطرق في هذا المطلب إلى عدة تعاريف و كذا أنواع سعر الفائدة .

#### أولاً: تعريف سعر الفائدة.

هناك جملة من التعريف لسعر الفائدة و كلها تصب في معني واحد و من هذه التعاريف نذكر:

- يعرف سعر الفائدة بأنه المتغير الاقتصادي الذي يوفق و يربط بين المقرضين و المقترضين في علاقات تمويلية ، حيث يدفعه المقترض كتكلفة نظير استخدام الأموال المقرضة لفترة زمنية محددة ، و يأخذه المقرض كإيراد من القروض التي يمنحها ، بحيث إذا احتفظ بها يكون قد ضحى بالعائد الذي يمكن أن يحصل عليه من عملية الإقراض و لذلك يسمى تكلفة الفرصة البديلة<sup>1</sup>.

- يعتبر سعر الفائدة إحدى محددات حجم الاستثمار المرجو تحقيقه ، و طبقاً لمفهوم كينز فان سعر الفائدة هو المعدل الذي يحقق التوازن بين تفضيل السيولة (الطلب على النقود) كأصل نقدي كامل السيولة أي الطلب المباشر للنقود بين الاستثمار النقدي (الناتج عن الادخار) و بذلك يكون سعر الفائدة هو الأداة التي تعمل على تحويل النقود بين أصل عاطل (في حالة تفضيل السيولة) إلى أصل استثماري (طاقة إنتاجية في حالة التخلي عن تفضيل السيولة)<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي و الوضعي، الطبعة الأولى، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر، 2007، ص 164 .

<sup>2</sup> أحمد فريد مصطفى و آخرون، النقود و التوازن الاقتصادي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2010، ص 126 .

- كما يعتبر سعر الفائدة على انه أجرة المال المقرض، أو ثمن استخدام الأموال، أو العائد على رأس المال المستثمر، و يقال أيضا إن سعر الفائدة هو عائد الزمن عند اقتراض الأموال مقابل تفضيل السيولة<sup>1</sup>.  
 مما سبق يمكن تعريف سعر الفائدة على انه ثمن تأجيل الاستهلاك الحالي إلى استهلاك أفضل في المستقبل.

### ثانيا: أنواع سعر الفائدة.

\* **سعر الفائدة الاسمي:** هو السعر الذي تتقاضاه المصارف من عملائها، و هو الذي يتفق عليه الدائن و المدين عند نشأة علاقة مديونية لن يعكس العائد الحقيقي على الاستثمار ما لم يتم تخليص هذا السعر من اثر التغير في المستوى العام للأسعار<sup>2</sup>.

\* **سعر الفائدة الحقيقي:** هو سعر الفائدة المقيم بالأسعار الحقيقية. يأخذ في الحسبان معدلات التضخم المستقبلية المتوقعة و هو السعر الذي يجب النظر إليه لمعرفة ما إذا كان الاستثمار مجديا أم لا، و ما إذا كان الدائن قد حصل على زيادة حقيقية في داخله أم لا و يتحدد نتيجة التوازن بين الادخار و الاستثمار، فهو سعر الفائدة الذي يأخذ بعين الاعتبار المستوى العام للأسعار<sup>3</sup>.

### ثالثا: أسباب التفاوت في أسعار الفائدة.

تختلف أسعار الفائدة التي تطلبها البنوك حسب اختلاف أغراض الاقتراض، و من أهم أسباب الفروق في أسعار الفائدة مايلي<sup>4</sup>:

1- يعتبر اختلاف درجات المخاطرة عاملا مهما في سياسة الإقراض و الاختلاف في سعر الفائدة، فكلما زاد احتمال عدم إمكانية المقرض في دفع مبلغ القرض كلما زاد طلب المقرض على سعر فائدة أعلى و العكس صحيح .

<sup>1</sup> طاهر حردان، أساسيات الاستثمار، الطبعة الأولى، دار المستقبل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 61.

<sup>2</sup> محمد سعيد السهموري، اقتصاديات النقود و البنوك، طبعة الأولى، دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان، 2012، ص 108.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص 108.

<sup>4</sup> إسماعيل عبد الرحمن و آخرون، مفاهيم و نظم اقتصادية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص 475 476.

2- تؤثر مدة القرض في سعر الفائدة أيضا فتكون أسعار الفائدة للقروض طويلة الأجل أعلى من أسعار الفائدة القصيرة أو المتوسطة لان الإقراض للأجل الطويل معناه حرمان المقرض من فرص استثمار أمواله طويلة من الزمن .

3- كذلك يؤثر مقدار الإقراض في سعر الفائدة فإذا افترضنا تساوي عاملي الزمن و المخاطرة بالنسبة لقرضين فان سعر الفائدة ستكون أعلى للقرض الصغير من سعر الفائدة علي القرض الكبير و ذلك لان تكاليف الإدارية تكاد تكون واحد بغض النظر عن اختلاف مقدار القرض.

4- الاختلاف في تركيب الأسواق من حيث درجة المنافسة المقرضة فإذا كان هناك بنك واحد فقط في مدينة فمعني هذا أن تمركز القوة الاحتكارية للسوق النقدي سيمكن هذا البنك من فرض سعر فائدة اعلي مما تفرضه بعض البنوك في مدن أخرى.

5- كذلك تختلف أسعار الفائدة بالنسبة إلى الأفراد و المؤسسات الصناعية ٤ و كذلك فيما بين المؤسسات نفسها من حيث ضخامة المؤسسة و قابليتها المالية بحيث تتمكن مثل هذه المؤسسات من الحصول على قروض بأسعار فائدة اقل مما تحصل عليه المؤسسات الصغيرة.

### المطلب الثاني: وظائف سعر الفائدة و خصائصها و العوامل المحددة لها .

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى معرفة وظائف سعر الفائدة و الخصائص بالإضافة إلى العوامل المحددة لسعر الفائدة .

#### أولاً: وظائف سعر الفائدة .

من خلال تعريف سعر الفائدة و علاقته بخصائص الأدوات المالية ٤ يمكن تلخيص وظائف سعر الفائدة في النقاط التالية: <sup>1</sup>

1- التشجيع على زيادة الادخار و توجيهه نحو الاستثمار ٤ مما يؤدي إلى تنشيط الإنتاج و تخفيض البطالة.

<sup>1</sup> جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي و الوضعي، مرجع سبق ذكره، ص 148.

2-الكفاءة في تخصيص الموارد من خلال توجيهها نحو المشاريع الاستثمارية ذات المردود الأعلى في ظل المنافسة الحرة .

3-تحقيق التوازن في السوق النقدي بين الطلب على النقود و عرضها.

4-تشجيع التدفقات المالية إلى مختلف الأسواق الدولية ،من خلال تغيرات أسعار الفائدة في مختلف البلدان حيث يبحث المقرضون عن الاستثمارات التي تمنح أسعار اعلي للفائدة في إطار العوامة المالية .

5-إمكانية استخدام أسعار الفائدة في توجيه السياسة النقدية حسب حالة النشاط الاقتصادي ،من خلال تأثير الدولة على أسعار الفائدة لتنشيط الإنفاق الاستثماري أو الاستهلاكي أو في المستوى العام للنشاط الاقتصادي ،عن طريق تخصيص أسعار الفائدة ،و العكس في حالة وجود تضخم ،مما يؤدي إلى اتخاذ إجراءات تصنيفية عن طريق رفع أسعار الفائدة بصفة عامة .

ثانيا: خصائص سعر الفائدة .

تتميز أسعار الفائدة بالخصائص التالية :<sup>1</sup>

- 1-متغير نقدي يؤثر على كل من العرض و الطلب على النقود و يؤثر على كافة المتغيرات الاقتصادية .
- 2-هو ثمن تأجيل السلعة ،فإذا اعتبرنا الأجر هو ثمن سلعة العمل و الربح هو ثمن سلعة رأس المال و الإيجار هو ثمن التخلي عن الأرض .فالنقود عندما يقرضها الفرد للبنك سوف يحصل على ثمن ،لذلك فان سعر الفائدة هو ثمن تخلي المستثمر عن أمواله لفترة زمنية معينة .
- 3-يؤثر سعر الفائدة على الادخار و الاستثمار .فهو يشجع الادخار إذا كان مرتفعا ،و يشجع الاستثمار بحيث يوفر العوائد لأصحاب الأموال و يوفر الربح للمستثمرين .
- 4-يحقق سعر الفائدة التوازن بين النقود ،فإذا ازداد الطلب على النقود ارتفع سعر الفائدة ،و إذا ازداد عرض النقد انخفض سعر الفائدة.

<sup>1</sup>علي كنعان، النقود و الصيرفة، جامعة دمشق، سوريا، 2011، ص 385.

5- يساهم سعر الفائدة في زيادة معدل النمو الاقتصادي إي إن سعر الفائدة سوف يشجع المستثمرين على زيادة استثماراتهم الأمر الذي يؤدي إلى تشغيل العاطلين عن العمل و يزيد حجم الإنتاج مما يؤدي لرفع معدلات النمو و يطرأ التحسين على الدخل .

ثانيا: العوامل المحددة لسعر الفائدة.

نظريا يتقرر سعر الفائدة في السوق في ضوء مجموعة من العوامل الاقتصادية الآتية:<sup>1</sup>

أ) التغير في مستوى الادخار و الاستثمار: وقد يكون التغير في هذين العنصرين إما تغير في عرض الأموال (الادخار) أو الطلب عليها (الاستثمار) أو أي مزيج آخر منهما و يؤدي هذا التغير إلى التعديل في أسعار الفوائد السائدة في السوق .

ب) التغير في عرض النقد: يمكن النظر لأثر التغير في عرض النقد على أسعار الفوائد:

1- إما من خلال اثر التغير في عرض النقد في الأموال القابلة للإقراض ، حيث يمكن التحكم في مستوى أسعار الفوائد من خلال التأثير على عرض النقد .

2- و إما من خلال اثر التغير في عرض النقد على نسبة التضخم ، حيث يؤدي التغير في عرض النقد إلى تغير في المستوى العام للأسعار .

و من الناحية العملية ، يمكن التحكم بمستوى أسعار الفوائد من خلال إدارة التغير في عرض النقد ، و ذلك باستعمال الأدوات التقليدية للسياسة النقدية .

ج) شكل منحى العائد: يعكس الشكل الذي يتخذه منحى العائد ، التوقعات المستقبلية بشأن أسعار الفائدة ، فالمنحى الايجابي يعني استمرار الفوائد المستقبلية اعلي من الحالية ، و اتجاهه السلبي يعني انخفاضاً متوقعا في الفوائد .

<sup>1</sup> مفلح محمد عقل، وجهات نظر مصرفية، الطبعة الأولى، طبع بدعم من البنك العربي، عمان، الأردن، 2000، ص 21 و 22.

(د) مستوى التضخم الحالي أو المتوقع: يتطلع المدخرون إلى أسعار فوائد تعوضهم من التدني الحالي، أو المتوقع، في القوة الشرائية لمدخراتهم، فإذا ارتفع معدل التضخم، زاد معدل الفائدة الذي يطلب به المدخرون، و إلا فضلوا إنفاق أموالهم على الاستهلاك قبل أن تتدني قيمتها، و إذا ما تم ذلك يصبح عرض الأموال القابلة للإقراض شحيحا، و تعود الفوائد إلى الارتفاع مرة أخرى .

(هـ) وضع الموازنة العامة للدولة: حيث يؤدي وجود عجز فيها إلى دخول الدولة كمقرض، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على الأموال المتاحة للإقراض و تدفع أسعار الفوائد إلى اعلي .

(و) تغير أسعار الفائدة في الخارج: اختلاف أسعار الفوائد بين الدول المتخلفة، قد يؤدي إلى تحرك الأموال من سوق إلى آخر، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة، أو الانخفاض، الأموال المتاحة للإقراض .

كما يمكن أن تؤثر أيضا على الطلب على الأموال لغايات الاستثمار، إذا ما أصبحت المنتجات الأجنبية أكثر قدرة على منافسة المنتجات المحلية، بسبب التفاوت في كلفة مصادر التمويل .

(ز) مستوى النشاط الاقتصادي: إن النمو الاقتصادي و زيادة الناتج المحلي الإجمالي يتطلب تمويلا، و هذا بحد ذاته يؤدي إلى زيادة الطلب على المدخرات، كما انه في نفس الوقت يقلل من معدلات البطالة و يزيد الدخل، الأمر الذي سينعكس في النهاية بشكل زيادة المدخرات .

### المطلب الثالث: علاقة سعر الفائدة بالمتغيرات الاقتصادية.

سوف يتم في هذا المطلب دراسة علاقة سعر الفائدة بكل من الاستهلاك و الاستثمار و الدخل و في الأخير علاقة سعر الفائدة بالتوازن في سوق السلع و في سوق النقود .

#### أولا :علاقة سعر الفائدة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية:

**1 -علاقة سعر الفائدة بالاستهلاك:** أن الزيادة في المعروض من النقود لها أثر توسعيا على الاقتصاد فإنها ستؤدي إلي زيادة الدخل و الثروة و من ثم زيادة الاستهلاك و التطلع إلى استهلاك السلع الكمالية و تغير أذواق المستهلكين غير إن زيادة المعروض من النقود يؤدي إلى ارتفاع معدل الفائدة و زيادة معدل

الفائدة يجعل الأفراد يميلون أكثر إلى ادخار قسط كبير من الدخل و التخلي عن الاستهلاك خاصة للسلع غير الضرورية إي إن ارتفاع معدل الفائدة يقلل من الاستهلاك نسبيا عند بعض الأفراد<sup>1</sup>.

2 -علاقة سعر الفائدة بالاستثمار: أثبتت الدراسات الحديثة أن سعر الفائدة الجاري في السوق ليس العامل الوحيد الذي يؤثر في قرارات الاستثمار، و أن تكلفة الحصول على الأموال اللازمة للاستثمار و التوسع الرأسمالي لا تتشكل سوى احد الاعتبارات، التي تؤثر في الاستثمار و اختلفت هذه الدراسات حول مدى تأثير سعر الفائدة على الإنفاق الاستثماري و لكن على الرغم من هذه النتائج و الاختلافات فإنه يمكن القول، في ضوء الدراسات الأولية، إن مرونة الطلب الاستثماري، بالنسبة للتغير في سعر الفائدة، تعتبر كبيرة نسبيا إلى حد ما (و لكنها اقل من الواحد الصحيح) و خاصة إذا ما سمحنا بمرور وقت كافي حتى نتحقق آثار سعر الفائدة في الإنفاق الاستثماري، إذن سعر الفائدة يعتبر تكلفة الحصول على الأموال المقترضة للاستثمار، فإذا ارتفع سعر الفائدة، انخفض الطلب على اقتراض الأموال للاستثمار، و ذلك لارتفاع تكلفة الحصول على القروض التي توجه إلى الاستثمار، و إذا انخفض سعر الفائدة، ازداد الطلب على الأموال المقترضة للاستثمار و ذلك لانخفاض تكلفة الحصول على الأموال و استثمارها، إي إننا نستطيع إن نقول، إن العلاقة بين الفائدة و الاستثمار هي علاقة عكسية إذا انخفض سعر الفائدة ازداد الاستثمار، و إذا ارتفع سعر الفائدة انخفض الطلب على الاستثمار<sup>2</sup>.

3-علاقة سعر الفائدة بالدخل: في التحليل الكلاسيكي يتحدد سعر الفائدة بناء على تقاطع منحنى الادخار و الاستثمار و في هذه الحالة يعتبر سعر الفائدة غير محدد نظرا لان منحنى الادخار يعتمد على مستوى الدخل و الذي بدوره على مستوى سعر الفائدة عن طريق المضاعف و هكذا نجد انه لكي يعرف سعر الفائدة فلا بد أولا من معرفة سعر الفائدة و هذا هو السبب في عدم قدرة النظرية على تحديد حل معين لسعر الفائدة نظرا لأنها تقضي بنا إلى الدوران في حالة مفزعة أما نظرية كينز في سعر الفائدة فلا تؤدي هي الأخرى إلى سعر الفائدة محدد للفائدة و يرجع ذلك إلى ما تقرره النظرية بان الطلب على النقود

<sup>1</sup>محمد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات النقود و البنوك، دار التعليم الجامعي، مصر، الإسكندرية، 2015، ص 120.

<sup>2</sup>محمد مروان السمان و آخرون، مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي و الكلي، الطبعة الاولى، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص

و عرض النقود يحددان سعر الفائدة إذا أمكن معرفة مستوى الدخل إلا أن معرفة هذا الأخير يتطلب معرفة حجم الاستثمار الذي يعتمد بدوره على سعر الفائدة و هكذا تدور نظرية كينز في حلقة مفرغة هي الأخرى فلكي يتحدد سعر الفائدة يجب معرفة مستوى الدخل و لكي يتحدد مستوى الدخل لابد من معرفة سعر الفائدة و للتغلب على هذا القصور لابد من تجميع الأجزاء المختلفة التي تم التعرض لها مع بعضها لكي تشكل في مجموعها نموذجاً يوضح التوازن العام و يسمح في نفس الوقت<sup>1</sup>.

### ثانياً: علاقة سعر الفائدة بالتوازن في سوق السلع و في سوق النقود

**1-علاقة سعر الفائدة بالتوازن في سوق السلع:** يمكن أن تسبب زيادة المعروض من النقود في زيادة المستوى العام للأسعار على مستوى الاقتصاد القومي و يتوقع تحليل تفضيل السيولة إن ذلك سيؤدي لارتفاع سعر الفائدة و لذلك فان اثر مستوى العام للأسعار الناجم عن زيادة المعروض من النقود هو ارتفاع سعر الفائدة كاستجابة لارتفاع مستوى الأسعار.

ولا يعد الاهتمام بارتفاع الأسعار أمراً حديثاً لكل العقود القليلة الماضية شهدت اهتمام متزايد من قبل صانعي السياسات الاقتصادية بالعمل على تحقيق استقرار نسبي في المستوى العام للأسعار تفادياً للآثار الاقتصادية و الاجتماعية للتضخم.

و يتحقق استقرار الأسعار بالاستقرار في أسعار الفائدة الذي يعد من أهم الأهداف السياسة النقدية نظراً لما تسببه تقلبات سعر الفائدة من آثار واضح الرؤية في المجتمع الذي يؤثر بصورة سلبية على قرارات المستهلكين و ما تسببه تقلبات الأسعار على جميع المستويات الاقتصادية<sup>2</sup>.

### 2- علاقة سعر الفائدة بالتوازن في سوق النقود:

يعد العرض النقدي احد المتغيرات الأساسية التي تساعد في تفسير التغيرات في أسعار الفائدة و هذا لان الفائدة يتحدد في سوق النقود بالطلب على النقود و العرض عليها و توضح الدراسات الاقتصادية أن الزيادة في العرض النقدي في أمريكا قد صاحبها زيادة سعر الفائدة على سندات الحكومية طويلة الأجل نظراً لتأثير العرض النقدي على سعر الفائدة و العديد

<sup>1</sup>محمد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات النقود و البنوك، مرجع سبق ذكره، ص 114.

<sup>2</sup>نفس المرجع، ص 120.

من المتغيرات الاقتصادية الأخرى في الاقتصاد القومي فان المصرف المركزي في أي دولة يكون لديه من السلطات ما تمكنه من إدارة السياسة النقدية في المجتمع بشكل يستطيع معه تحقيق الاستقرار في العرض النقدي و بالتالي في سعر الفائدة و من ثم مستوى النشاط الاقتصادي .

و من المعروف أن تكلفة البنك مقابل الاحتفاظ بالاحتياطات الزائدة هي تكلفة الفرصة البديلة و هي هنا الفائدة التي يمكن أن يحصل عليها هي منحة للقروض أو استثماره في الأوراق المالية إذا قرر ذلك بدلا من الاحتفاظ بالاحتياطات الزائدة . فإذا ازداد سعر الفائدة السوقي فان تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالاحتياطات الزائدة سترفع و ستخفض النسبة المرغوب في الاحتفاظ بها من الاحتياط إذا اخفض سعر الفائدة السوقي .

### ثالثا: اثر سعر الفائدة في الاقتصاد:

يؤدي التغير في سعر الفائدة إلى تأثيرات هامة على النشاط الاقتصادي بصورة عامة و على المصارف و المؤسسات وكذا الأفراد ، هذا و سيتم تناول اثر الارتفاع في سعر الفائدة على بعض القطاعات ، بافتراض إن للانخفاض في أسعار الفائدة أثرا معاكسا للارتفاع كما يلي <sup>1</sup>:

(أ) البنوك التجارية : يؤدي ارتفاع الفوائد إلى انخفاض الطلب على القروض و زيادة الودائع ، و هذا بدوره يؤدي إلى انخفاض الهوامش الربحية للمصارف ، بسبب انخفاض الطلب على الخدمات المصرفية ، نتيجة تراجع النشاط الاقتصادي ، كمحصلة لارتفاع الفوائد ، كما يؤدي إلى خسارة في قيمة الأصول ذات العائد الثابت تحوزها هذه المصارف ، بالإضافة إلى ذلك تتدني قيمة الضمانات التي كانت المصارف قد حصلت عليها من عملائها ، كما يؤدي زيادة الفوائد إلى زيادة احتمالات فشل العملاء الأمر الذي يستوجب زيادة مخصصات الديون المشكوك فيها .

(ب) الأفراد : تتأثر القوة الشرائية للأفراد بارتفاع أسعار الفوائد ، كما تنقلص رغبتهم في الشراء الأجل بسبب ارتفاع الكلفة (العقارات و السيارات) و بسبب ارتفاع البطالة الذي قد ينتج عن تراجع النشاط الاقتصادي ، مع أن زيادة الفائدة قد تؤدي إلى تحسين إيرادات المدخرين من الأفراد و تشجيعهم على المزيد

<sup>1</sup> مفلح محمد عقل، وجهات نظر مصرفية، مرجع سبق ذكره، ص ص 26 27.

من الادخار، لكن يواجه هذا الاعتقاد باعتقاد آخر واسع الانتشار، بان الادخار يتأثر بمستوى الدخل أكثر مما يتأثر بسعر الفائدة .

**ج) الشركات :** من أهم آثار زيادة أسعار الفائدة على قطاع الشركات، تراجع معدلات الاستثمار لان ارتفاع الفائدة يقلل من عدد المشاريع التي يمكن قبولها عند تطبيق معايير الاستثمار المبنية على خصم التدفقات النقدية، مثل معدل العائد الداخلي، و صافي القيمة الحالية .

حيث ستعاني الشركات القائمة ذات المديونية المرتفعة من ارتفاع أسعار الفوائد و تنقلص ربحيتها و بالتالي عدم قدرتها على المزيد من الاستثمارات.

**د) ميزان المدفوعات :** يؤدي ارتفاع الفائدة إلى دخول استثمارات خارجية، و توقف خروج الأموال المحلية و مثل هذا التدفق يؤدي في حالة استقرار سعر الصرف إلى زيادة الاحتياطات من العملات الأجنبية نتيجة التدفقات الرأسمالية من الخارج بالدرجة الأولى، لكن من الناحية السلبية، قد يؤدي هذا التدفق إلى تحسن سعر صرف العملة المحلية الأمر الذي يؤدي إلى تدني الصادرات الوطنية، و بالتالي زيادة العجز في الميزان التجاري و هنا لابد من التحذير من الأموال التي تأتي لغاية الاستفادة المؤقتة من أسعار الفائدة العالية .

## المبحث الثاني : نظريات سعر الفائدة :

نظرا للدور المهم الذي تلعبه أسعار الفائدة في النظام المالي و رأسمالي فقد نال اهتمام الكثير من المفكرين و المنظرين و ظهرت العديد من النظريات في هذا المجال .لذا سنتطرق في هذا المبحث إلى أهم ما جاءت به هذه النظريات .

### المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية والنظرية الكينزية :

سنحاول في هذا المطلب التعرف على النظرية الكلاسيكية و الكينزية :

#### أولا: النظرية الكلاسيكية:

إن النظرية الكلاسيكية في سعر الفائدة تعرف أيضا بنظرية التفضيل الزمني، و قد تم وضع هذه النظرية من قبل الاقتصاديين الكلاسيك أمثال (ريكاردو) ، و سعر الفائدة هو السعر الذي يحقق التعادل بين الطلب على رأس المال الذي تحدده فرص الاستثمار و عرض رأس المال الذي تحدده الرغبة في الادخار<sup>1</sup>.

و قد اعتبروا الكلاسيكيون أن الادخار يتمثل في علاقة طردية مع سعر الفائدة أي انه يميل إلى الارتفاع كلما ارتفع سعر الفائدة، و قد بنوا افتراضهم هذا على أساس التفضيل الزمني أي أن الأفراد إذا أريد لهم أن يتنازلوا عن مبلغ معين الآن، فان من الضروري أن يكافئوا بفرق إضافي يدفع لهم في المستقبل إضافة إلى المبلغ الأصلي، و هذا الفرق هو سعر الفائدة الذي يصبح بهذا المعنى ثمنا للامتناع عن الاستهلاك في الحاضر أي ثمنا للادخار، و من ناحية أخرى اعتبروا الكلاسيكيون الاستثمار علاقة تميل إلى الانحدار نحو الأسفل مشيرا إلى ارتفاع الطلب على رأس المال كلما انخفض سعر الفائدة و يعود سبب هذا الانحدار إلى افتراض تناقص الإنتاجية الحدية لرأس المال كلما زاد حجم رأس المال، و على ذلك لا بد من انخفاض سعر الفائدة إذا ما أريد لحجم الاستثمار أن يزداد<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف و سعر الفائدة و انعكاساتها على ميزان المدفوعات، دار البازوري للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 38.

بن حمودة سكيبة، الاقتصاد السياسي، الطبعة الأولى، دار الملكية للطباعة و الإعلام، الجزائر، 2006، ص 414.

\*انتقادات النظرية الكلاسيكية:

تعرضت النظرية الكلاسيكية لانتقادات عديدة نذكرها كالآتي<sup>1</sup>:

**أولاً:** ترى النظرية الكلاسيكية أن كل ادخار لابد من أن يتمخض عن فائدة، و بناء عليه فهي لا تسلم بوجود ادخار دون فائدة أي لا تسلم بوجود الاكتناز و هو يمثل مدخرات سائلة لا تستثمر و لا تدر فائدة و هذا المنطق يقتصر بالتالي على اعتبار النقود مجرد عربة لنقل القيم و دون أن تؤدي دورها كمخزن للقيم أي كأداة للوفاء بالقيم المستقبلية، و مستودع لحفظ القيمة إلى المستقبل، و هذا التحليل بطبيعته يستبعد عنصر الزمن من الدراسة الاقتصادية بما يحويه من توقعات و ما يستلزمه بالتالي من اكتناز .

**ثانياً:** و كما سلم الكلاسيكيون أولاً بعدم وجود ادخار لا يدر فائدة فإنهم سلموا كذلك بعدم وجود فائدة لا تتولد عن ادخار، فلكي يحصل الفرد على الفائدة لابد من القيام بالادخار و لا مناص له من ذلك، و بناء عليه فإننا إذا ما أدخلنا في اعتبارنا نشاط البنوك التجارية في خلق نقود الودائع، انهارت نظرية الكلاسيكية في الفائدة حيث يعني وجود الائتمان المصرفي إمكان وجود فائدة لا تتولد عن ادخار و ذلك أن البنوك التجارية تخلق النقود عن طريق قيود نقدية وهمية بالاعتماد على ما لديها من احتياطات قانونية و تحصل من وراء ذلك على فوائد دون أن تترتب هذه الفوائد عن ادخار فعلي .

**ثالثاً:** طبقاً للنظرية الكلاسيكية للفائدة، فان مزيداً من الاستثمار (إنتاج سلع رأسمالية) يمكن أن يحدث فقط عن طريق خفض الاستهلاك و كلما زاد الخفض في الاستهلاك كلما زادت المدخرات و زاد الاستثمار و لكن الانخفاض في الطلب على السلع الاستهلاكية من المحتمل أن يقلل الدافع لإنتاج سلع رأسمالية و ذلك سيؤثر على الاستثمار تأثيراً معاكساً .

**رابعاً:** كذلك فان الكلاسيك في نظريتهم لسعر الفائدة يفترضون ثبات حجم الدخل القومي ذلك أن النظرية تستبعد اثر تغيرات الدخل على الادخار و هو ما يعتبر شرطاً ضرورياً لإمكان النظر إلى كل من

<sup>1</sup> بن حمودة سكينه، الاقتصاد القياسي، مرجع سبق ذكره، ص 418.

منحني الادخار و منحني الاستثمار باعتبارهما عاملين مستقلين عن بعضهما، وهذا بدوره شرط ضروري لإمكان الاعتماد على المنحنيين في تحديد سعر الفائدة .

ثانيا: النظرية الكينزية:

نظر كينز إلى الفائدة كثمن للنقود، أي كثمن للنزول عن السيولة و ليس كما يرى الكلاسيك كثمن لتأجيل الاستهلاك، حيث هاجم الاقتصادي الإنجليزي كينز أصول التفكير الكلاسيكي حيث أن سعر الفائدة ليس هو العامل الأساسي الذي يحدد عرض الأموال القابلة للإقراض (أي مقدار الادخار في الدولة) كما قال الاقتصاديون الكلاسيك و إنما هو العامل الأساسي و الأهم هو مقدار الدخل القومي، و أن دور سعر الفائدة ينحصر في تحديد ذلك القدر من الأصول الذي يخصصه الأفراد في الدولة للاحتفاظ به في شكل نقد سائل، و القدر الذي يقررون الاحتفاظ به في شكل أموال غير سائلة كالسندات مثلا.

و قد قال كينز بان سعر الفائدة و أن كان ثمنا يتحدد بتوازن الطلب و العرض، فان الطلب ليس طلبا على رأس المال و العرض ليس عرضا للمدخرات، و إنما الطلب هو طلب على النقود للاحتفاظ بها و العرض هو عرض النقود كما تحدده السلطات النقدية<sup>1</sup>.

\*دوافع الاحتفاظ بالنقود عند كينز :

عند كينز يكون الطلب على النقود او تفضيل السيولة على ثلاثة دوافع و هي:<sup>2</sup>

1)دافع المعاملات: transactions

هناك فترة تأخير بين إنفاق الأفراد لدخولهم و بين حصولهم على هذه الدخول، أو بين نفقات منشآت الأعمال و بين إيراد المبيعات و بعبارة أخرى أن الأرصدة السائلة تكون مطلوبة لنعبر بها الفترة الفاصلة بين استلام الدخل و بين إنفاقه، و بالتالي فان حجم الأرصدة النقدية السائلة إنما يتوقف على

<sup>1</sup>إسماعيل محمد هاشم، أسس علم الاقتصاد، دار الكتب، مصر، 1979، ص 144.

<sup>2</sup>سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف و سعر الفائدة و انعكاساتها على ميزان المدفوعات، مرجع سبق ذكره، ص 47 48.

حجم الدخل المستلم و على عدد مرات استلام الدخل و تكرار الإنفاق إذ النقطة الأساسية هي مقدار طلب النقود بدافع المعاملات إنما يتوقف على الدخل و نستطيع أن نعبر عن هذه العلاقة بالمعادلة الآتية :

$$L_t = f(y)$$

إذ أن  $L_t$  طلب النقود و ذلك بدافع المعاملات .

$Y$  مستوى الدخل .

و عليه فان المعادلة توضح أن حجم الأرصدة النقدية المطلوبة بدافع المعاملات إنما تتحدد بالمستوى العام للدخول .

## 2) دافع الحيطة و الحذر :

يوضح هذا النوع من الطلب على النقود الاحتفاظ بالنقود كاحتياط تأميناً لإحداث غير متوقعة كإحداث الطارئة، و يمكن القول أن الطلب على النقود في هذه الحالة هو بسبب عدم التأكد أو عدم اليقين تجاه المستقبل، و إن مقدار النقود اللازمة لإشباع هذه الدافع سوف يختلف اختلافاً كبيراً باختلاف الأفراد و اختلاف منشآت الأعمال فيما يتعلق بدرجة احتفاظهم بمستوى الدخل، و حالة الضمان الاجتماعي و طبيعة النشاط التجاري و مدى توافر السوق الأجل.

## 3) دافع المضاربة : *précaution*

يعني دافع المضاربة أن يحتفظ الأفراد بالنقود بدلاً من الاحتفاظ بالأوراق المالية و ذلك للاستفادة من التقلبات المتوقعة في أسعار هذه الأوراق، فإذا توقع الأفراد أن أسعار السندات ستخفض اشتد طلبهم على النقود للاحتفاظ بها بدافع المضاربة و إذا توقعوا ارتفاع أسعار السندات قل طلبهم على النقود و زادت مشترياتهم من السندات استهدافاً للكسب عندما ترتفع أسعار السندات، و يعتبر هذا الدافع أهم الدوافع الثلاث أما له من علاقة مباشرة بتحديد سعر الفائدة .

و ينحدر الطلب على النقود في هذه الحالة شكل منحنى طلب عادي ينحدر من أعلى إلى الأسفل ناحية اليمين معبرا بذلك عن زيادة الكمية المطلوبة من النقود كلما انخفض سعر الفائدة و العكس صحيح.

أما العرض من النقود عادة ثابت نسبيا في الفترة القصيرة و تحدده السلطات النقدية<sup>1</sup>.

### \*انتقادات النظرية الكينزية :

تعرضت النظرية الكينزية للعديد من الانتقادات أهمها ما يلي:<sup>2</sup>

**أولا:** لقد أشار البعض إلى أن سعر الفائدة ليس ظاهرة نقدية بحتة و القوى الحقيقية مثل إنتاجية رأس المال و التدبير أو الادخار أيضا تلعب دورا هاما في تحديد سعر الفائدة. جعل كينز سعر الفائدة مستقلا عن الطلب على أموال الاستثمار، في الحقيقة انه ليس مستقلا هكذا فالأرصدة النقدية لرجال الأعمال تتأثر إلى حد كبير بطلبهم على المدخرات للاستثمار الرأسمالي هذا الطلب على الاستثمار يتوقف على الإيراد الحدي لإنتاجية رأس المال، لذلك فان سعر الفائدة لا يتحدد مستقلا عن الإنتاجية الحدية لرأس المال أو الكفاية الحدية لرأس المال كما يسميها كينز .

**ثانيا:** نظرية كينز في الفائدة، مثل النظرية الكلاسيكية و نظرية الأرصدة القابلة للاقتراض غير محددة، طبقا لكينز سعر الفائدة يتحدد بواسطة طلب النقود لغرض المضاربة و عرض النقود المتاح لإشباع طلب المضاربة، و بافتراض ثبات العرض الكلي للنقود، فانه لا يمكننا أن نعرف طلب المعاملات على النقود ما لم نعرف أولا مستوى الدخل. و هكذا النظرية الكينزية مثل النظرية الكلاسيكية غير محددة. في الحالة الكينزية منحنى العرض و الطلب لا يمكن أن يعطي سعر الفائدة ما لم نعرف بالفعل مستوى الدخل، و في الحالة الكلاسيكية منحنى العرض و الطلب الادخار لا تقدم حلا حتى يعرف الدخل .

<sup>1</sup>إسماعيل محمد هاشم، أسس علم الاقتصاد، مرجع سبق ذكره، ص 145.

<sup>2</sup>بن حمودة سكين، الاقتصاد السياسي، مرجع سبق ذكره، ص 426.

المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية و النظرية الحديثة :

في هذا المطلب سنحاول معرفة ما جاءت به هاتين النظريتين :

أولاً: نظرية الأرصدة المعدة للاقتراض (النظرية النيوكلاسيكية):

إن نظرية الأرصدة المعدة للاقتراض إنما تعرف بنظرية سعر الفائدة الكلاسيكية الحديثة، وضع هذه النظرية الاقتصادي السويدي الشهير وكسيل و قد تم تطوير و تنقيح هذه النظرية بواسطة مجموعة من الاقتصاديين السويديين هم:

( H.Rebertion, Erichindahl, Bertil Ohlin, Hansen)

و الفرضيات التي يسلم بها أصحاب هذه النظرية هي العرض على أساس كل من الوحدات الحقيقية و الوحدات النقدية، و هي تعترف بالدور الحيوي الذي تلعبه النقود في الاقتصاد الحديث و تأخذ في الحسبان الائتمان المصرفي كمكون للنقود المعروضة و بالتالي فهي تؤثر على سعر الفائدة و هناك دور للاكتناز (الأرصدة النقدية العاطلة) كعامل مؤثر في الطلب على الأرصدة المعدة للاقتراض<sup>1</sup>.

و يرى أصحاب هذه النظرية أن سعر الفائدة هو ثمن الذي يدفع لاستخدام الأرصدة القابلة (المتاحة) للإقراض و كما هو الحال في النظرية الكلاسيكية فان الطلب على الأموال المعدة للإقراض يأتي من جانب رجال الأعمال (المنظمين) الذين يرغبون في الاستثمار، بينما عرض الأموال القابلة للإقراض يتمثل في الجانب الهام منها من يدخره الأفراد، إلا أن هناك عوامل أخرى تؤثر في كل من جانبي العرض و الطلب، حيث هناك جانب من الادخار مثلاً قد لا يكون متاحاً للإقراض نظراً لقيام المدخرين باكتنازه في شكل نقدي، أي هناك طلباً على الأموال بغرض الاكتناز إلى جانب طلب المستثمرين .

<sup>1</sup>سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف و سعر الفائدة و انعكاساتها علي ميزان المدفوعات، مرجع سبق ذكره، ص 41.

أما بالنسبة للأموال المعروضة، فيلى جانب الادخار يوجد هناك المعروض من الأموال السابق اكتنازها في فترات سابقة كما أن هناك الائتمان الذي تخلقه البنوك التجارية، و ذلك كنتيجة لما تتسم به هذه البنوك من قدرة على خلق الائتمان في ظل نظام الاحتياطي الجزئي<sup>1</sup>.

### \*انتقادات النظرية النيوكلاسيكية :

تعرضت نظرية الأرصدة المعدة للاقتراض للانتقادات أهمها مايلي<sup>2</sup>:

**أولاً:** انتقد هانس هذه النظرية وقال بأنها لاتمدنا بكل مشكلة سعر الفائدة، حيث أن سعر الفائدة لا يمكن معرفته إلا إذا عرفنا مستوى الدخل، و إن مستوى الدخل لا يمكن معرفته إلا إذا عرفنا سعر الفائدة ذلك أن سعر الفائدة هو الذي يحدد مستوى الدخل .

**ثانياً:** نظراً لاختلاف طبيعة كل من الادخار و الاستثمار (عوامل حقيقية)، و الائتمان المصرفي و تفضيل السيولة (عوامل نقدية)، فمن غير الممكن جمعها و المقارنة بينها لتحديد سعر الفائدة .

**ثالثاً:** يرى العديد من النقاد أن الأفراد عادة ما يدخرون ليس بسبب سعر الفائدة و لكن بسبب دافع الاحتياط و يعني ذلك أن الادخار يعتبر مرناً بالنسبة لسعر الفائدة.

### ثانياً: النظرية الحديثة :

إن نظرية سعر الفائدة الحديثة تعرف أيضاً بنظرية الكينزيين المحدثون في سعر الفائدة أو كما يطلق عليه بنموذج (هيكس-هانس) فالاقتصاديون المحدثون أمثال (Hansen, Lerner, Hicks) رأوا أن نظرية الأرصدة المعدة للاقتراض و نظرية كينز في تفضيل السيولة لو تم أخذهما معاً لأعطت نظرية مناسبة لسعر الفائدة، و هذه هي النظرية الحديثة في سعر الفائدة حيث تقوم النظرية الحديثة لسعر الفائدة بجمع

<sup>1</sup>محب خلة توفيق، التطور و اقتصاديات الموارد، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 412 413.

<sup>2</sup>بوزيدي جمال، دور أسعار الفائدة في إحداث الأزمات المالية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية و البنوك، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير، جامعة احمد بوقرة، بومرداس، 2011 2012، ص 96.

كل العوامل الأربعة (الادخار، تفضيل السيولة، الاستثمار، كمية النقود) في نظرية متكاملة فهي تجمع العوامل النقدية مع العوامل الحقيقية<sup>1</sup>.

تحتوي هذه النظرية على نموذج (Is-Lm) و هو نموذج التوازن العام الذي توصل إليه لأول مرة الاقتصادي البريطاني (John Hirks) و الاقتصادي الأمريكي (Alvin Hansen)، مستخدماً النموذج الكينزي و أداتين جديدتين و هما منحنى (Is) و منحنى (Lm) .

حيث يمثل منحنى (Is) حالة التوازن و يمثل منحنى (Lm) حالة التوازن في القطاع النقدي و فيما يلي نبين كيفية اشتقاق كل من المنحنيين :

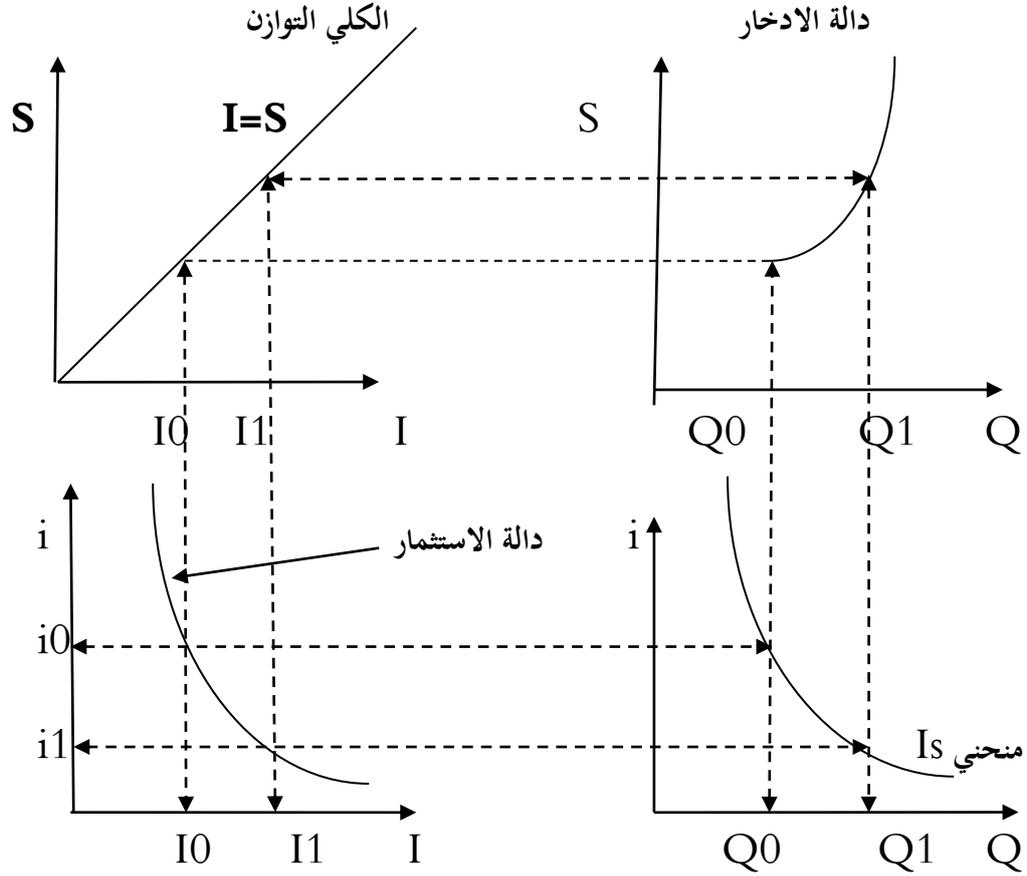
أ) اشتقاق منحنى (Is): توازن سوق السلعي:

إن توازن سوق السلع و الخدمات يتحقق بالمساواة بين الادخار و الاستثمار ( $S=I$ ) و ذلك في الفترة القصيرة حيث يكون الادخار ( $S$ ) تابعاً متزايداً للدخل ( $Y$ ) بينما الاستثمار تابع متناقص لسعر الفائدة ( $I$ ).

<sup>1</sup>سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف و سعر الفائدة و انعكاساتها على ميزان المدفوعات، مرجع سبق ذكره ص 54.

حيث يمكن توضيح العلاقة بين الدخل و سعر الفائدة و كيفية اشتقاق منحنى (Is) كما يلي: <sup>1</sup>

الشكل (1.2): بناء منحنى (Is) .



المصدر: محمد بوخاري، الاقتصاد الكلي المعقم، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر،

2014، ص 102.

نلاحظ انه عند مقارنة النموذج الكلاسيكي بالنموذج الكينزي، التشابه الكبير بين النموذجين و الاختلاف البائن يكمن في شكل دالة الادخار و التي هي أوسع في النموذج الكلاسيكي منه في النموذج الكينزي، فالادخار الكينزي مرتبط بالنتاج وحده، أما عند الكلاسيك فالادخار مقترن بالنتاج و معدل الفائدة، أما الاختلاف الثاني ففي شكل دالة الطلب على النقود مع العلم أن الكينزيون لا يعتدون بها نظرا

<sup>1</sup>بريش سعيد، الاقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر و التوزيع، الجزائر، 2007، ص 186.

لظاهرة مصيدة السيولة، و بالتالي يخلص هيكل إلى أن النموذج الكينزي الخاص ما هو إلا حالة خاصة من النموذج الكلاسيكي.

و حتى يوضح أكثر و يدمج شكليا النموذج الكينزي في النموذج الكلاسيكي ابتكر هيكل منحني Is الذي يعبر عن التوازن الكلي الآني في السوق السلعي و سوق رؤوس الأموال، و ذلك حسب الشكل رقم (1.2).

لنعتبر أن معدل الفائدة المعطي عند مستواه الأصلي  $i_0$  فهذا يقابله بحسب الشكل رقم (1.2) استثمار قدره  $I_0$ ، أما الشرط الكلي  $S=I$  فيسمح باستنتاج قيمة  $S_0$ ، و من ثم فإسقاط قيمة الادخار على منحنى دالة الادخار سيحدد قيمة الناتج التوازني اللازمة لخلق ادخار مماثل و عليه فنحصل على النقطة ذات الإحداثيات  $(i_0, Q_0)$  من نقط منحنى Is فإذا انخفض معدل الفائدة الاسمي، تكررت الحلقة السابقة الذكر باستنتاج مستوى الاستثمار عند  $I_1$  و الادخار عند  $S_1$  و من ثم الناتج التوازني  $Q_1$  إذن سنحصل على نقطة جديدة ذات الإحداثيات  $(i_1, Q_1)$ ، و بالتالي نستخلص مجموعة من الشئيات التوازنية التي تشكل منحنى Is كما هو موضح في شكل رقم (1.2).

و بالتالي فان منحنى Is منحنى متناقص و هذا بديهي لان زيادة الناتج مرتبط بارتفاع الاستثمار و ان هذا الأخير مرتبط عكسيا مع معدل الفائدة.

و رياضيا يمكن استنتاج دالة Is علي النحو التالي<sup>1</sup>:

$$I=S$$

$$I(i) = S(Q)$$

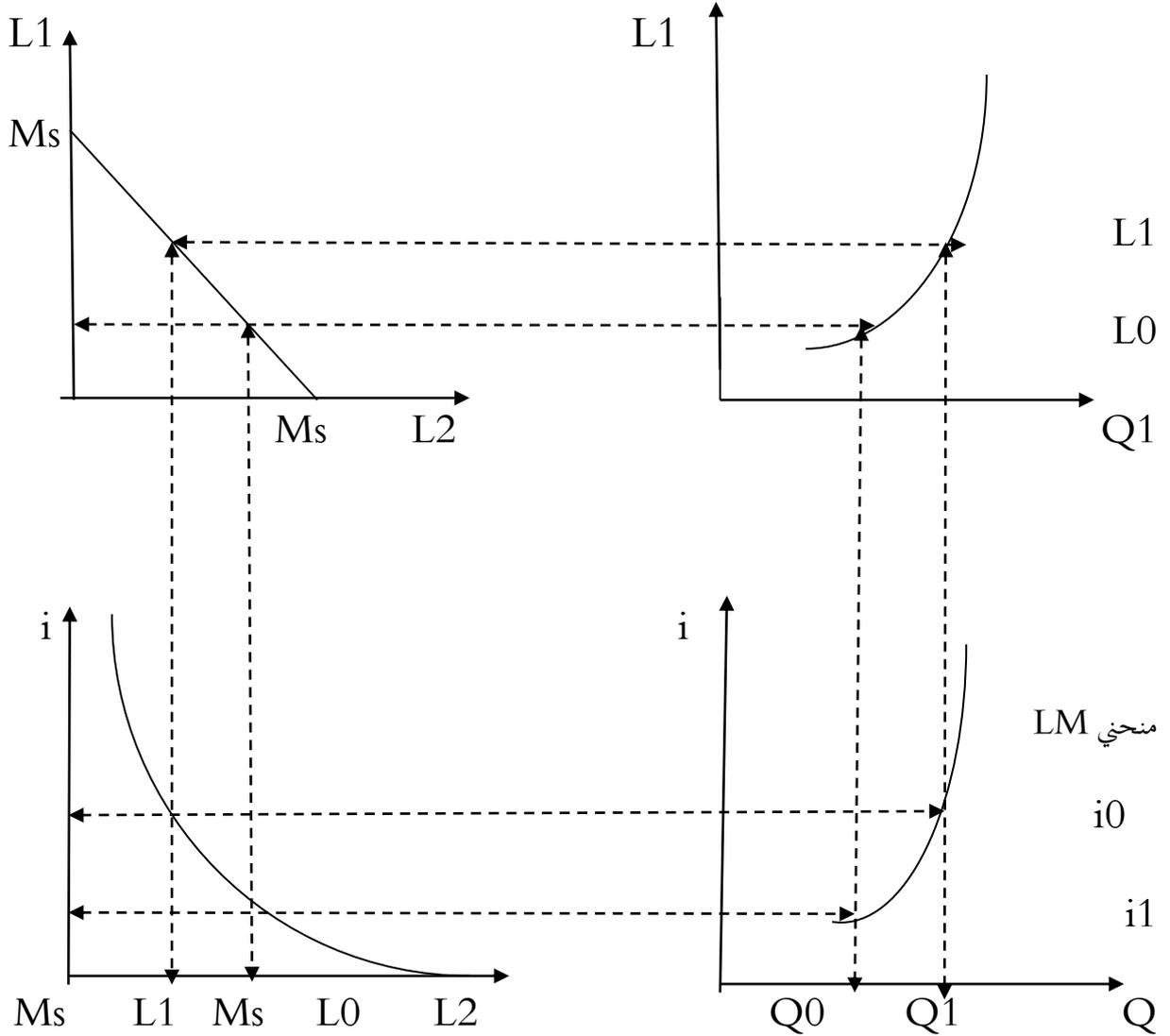
$$I_s < 0 \quad i=I_s(Q)$$

<sup>1</sup> محمد بوخاري، الاقتصاد الكلي المعمق، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2014، ص 101 103.

(ب) اشتقاق منحنى LM : توازن في سوق النقد :

إن التوازن في سوق النقد يتحقق عندما يتعادل كل من الطلب على النقود مع العرض، حيث ان اشتقاق منحنى (LM) يكون حسب الشكل التالي:<sup>1</sup>

الشكل (2.2) بناء منحنى LM



المصدر: محمد بوخاري، الاقتصاد الكلي المعقد، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع،

الجزائر، 2014، ص 105.

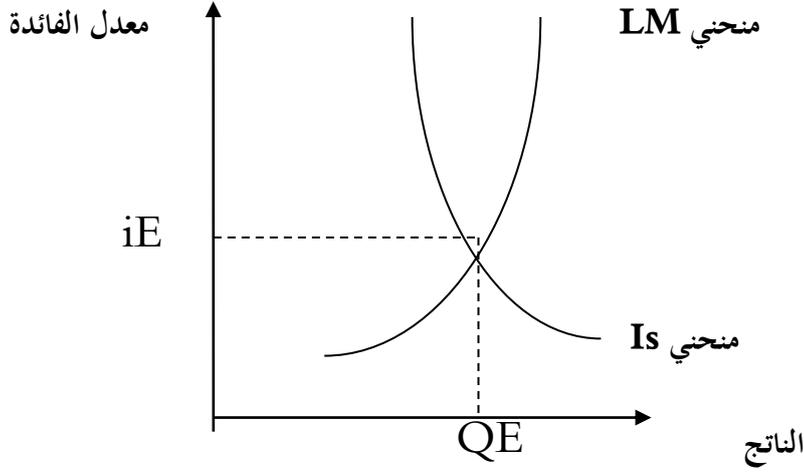
<sup>1</sup> محمد فوزي ابو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات، دار الجامعة الاسكندرية، مصر، 2004، ص 241.

لنفترض بداية أن الناتج المعطى يعادل القيمة  $Q_0$  في هذه الحالة الطلب على النقود التابعة للدخل  $N_i$  يتم التوازن في سوق النقود في حالة تساوي الطلب و العرض على النقود و هذا يعني وجوب مساواة الطلب على النقود التابع لمعدل الفائدة إلى الفرق ما بين عرض النقود و الطلب على النقود التابعة للدخل ، أي القيمة  $Ms L_0$  ، و من خلال إسقاط القيمة الأخيرة على منحنى تفضيل السيولة ، يمكننا حساب معدل الفائدة الاسمي في سوق النقود و عليه تحصلنا على النقطة الأولى ذات الإحداثيات  $(Q_1, i_1)$  من منحنى  $LM$  ، بنفس الطريقة ، إذا ارتفع الناتج إلى  $Q_1$  ، فسيرتفع الطلب على النقود التابع للدخل إلى  $L_1$  و من ثم يتقلص الطلب على النقود التابع لمعدل الفائدة إلى القيمة  $Ms L_1$  ، و هذا يعني استخلاص نقطة توازنية ثانية من منحنى  $LM$  ذات الإحداثيات  $(Q_1, i_1)$  مجموع النقط التوازنية سينجر عنه إنشاء منحنى  $LM$  ، كما يتجلى في الشكل رقم (2.2) فان منحنى  $LM$  هو منحنى متزايد نظرا الجزء الكلاسيكي لدالة الطلب على النقود و خارجية عرض النقود .

إذن منحنى  $LM$  هو مجموعة من التوليفات الممكنة بين الناتج و معدل الفائدة الاسمي و التي يتحقق بموجبها التوازن في السوق النقدي<sup>1</sup> .

<sup>1</sup> محمد بوخاري ، الاقتصاد الكلي المعمق ، مرجع سبق ذكره ، ص 106 .

الشكل رقم (3.2): منحنى التوازن في النموذج Is-LM



المصدر: محمد بوخاري، الاقتصاد الكلي المعقد، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2014، ص 107.

يتضح من الشكل رقم (3.2) ، إن تقاطع منحنيا Is و LM يبين التوازن الكلي و الذي بموجبه تتحدد الثنائية (QE, iE) ، و الملاحظ أن هذه النقطة هي الوحيدة التي تحقق التوازن في جميع الأسواق ، لذلك فالنقطة التوازنية مرتبطة بجل متغيرات النموذج ، بمعنى أن توقعها ستخلص بحسب ميل و وضعية كل من منحنيا Is و LM .

أما الصيغة الرياضية للتوازن فتكتب كما يلي<sup>1</sup>:

$$Is(QE) = LM(QE)$$

QE: هو الناتج التوازني

و التوازن في سوق النقود يكون كالتالي :

<sup>1</sup> محمد بوخاري، الاقتصاد الكلي المعقد، مرجع سبق ذكره، ص 105 106.

$$MS = MD$$

$$MS = L(Q_i)$$

$$LM > 0 \quad i = LM(Q)$$

المطلب الثالث : نظرية الحرمان و نظرية الإنتاجية .

أولاً : نظرية الحرمان (الانتظار):

يعتبر سينيور **Senior** أول من قدم نظرية تقوم على تفسير سعر الفائدة على أساس العرض و الطلب في القرن التاسع عشر، و قد قال بان العرض من رأس المال يتوقف على امتناع الأفراد عن الاستهلاك الحاضر حتى يمكن تخصيص جزء من الموارد لإنتاج السلع الرأسمالية ، أما الطلب على رأس المال فهو يتوقف بطبيعة الحال على الإنتاجية<sup>1</sup> .

ثانياً : نظرية الإنتاجية :

طبقاً لهذه النظرية فان الفائدة البحتة تدفع لان الإنتاج يزداد بشكل أكبر إذ أضيف رأس المال إلى أي عنصر إنتاجي و من ثم فان الإنتاجية المادية للسلع الرأسمالية تؤدي إلى زيادة الطلب على رأس المال ، و للحصول على هذه الإنتاجية ينبغي دفع فائدة على المبلغ الذي يستخدم في شراء المعدة الرأسمالية و من ثم فان الطلب على هذا العنصر طبقاً لنظرية الإنتاجية هو الذي يقود إلى دفع مبلغ نقدي للمقرض .

و لان هذه النظرية توضح السبب لدفع الفائدة من زاوية الطلب (الإنتاجية) . فقد تم انتقاد هذه النظرية على أساس أنها أهملت جانب العرض حيث إن ما يحدد الفائدة هي الندرة النسبية و الإنتاجية معا و ليست الإنتاجية فقط ، و حتى إذا كانت الفائدة تتحدد بإنتاجية رأس المال و إن هذه الإنتاجية تتغير<sup>2</sup> .

<sup>1</sup> محمد إسماعيل هاشم، أسس علم الاقتصاد، مرجع سبق ذكره، ص 138.

<sup>2</sup> السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود و البنوك، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، 2010، ص 121.

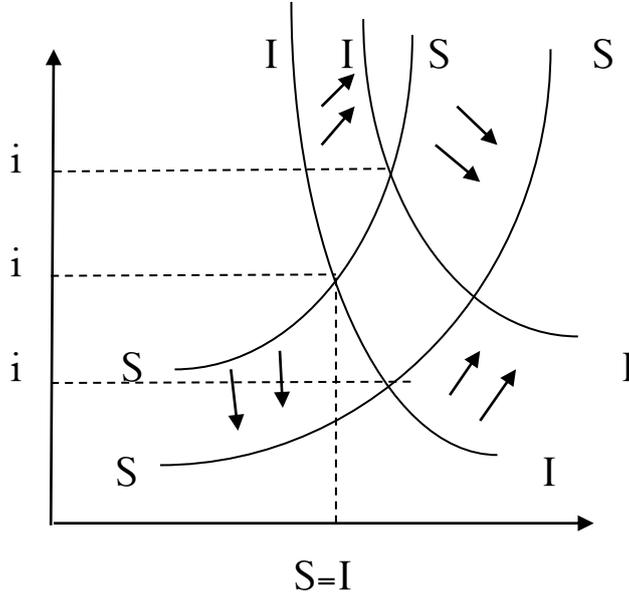
المبحث الثالث: تحديد نظرية سعر الفائدة:

المطلب الأول: تحديد سعر الفائدة حسب النظرية الكلاسيكية :

تحدد سعر الفائدة بتقاطع دالة الادخار مع دالة الاستثمار كما هو موضح في الشكل (2.4) و ان سعر الفائدة هو الثمن الذي يحقق التوازن بين طلب الموارد للاستثمار و بين الاستعداد للامتناع عن الاستهلاك الحاضر، و عليه فان النظرية الكلاسيكية نظرية حقيقية لسعر الفائدة فهي ترجع سعر الفائدة إلى الإنتاجية الحدية لرأس المال في المعنى الحقيقي (دالة طلب الاستثمار) و الضرر الحدي للانتظار(دالة الادخار) حيث نظرية الإنتاجية الحدية تهتم بجانب طلب المدخرات ، و هي أيضا سعر الفائدة على انه ثمن يدفع مقابل الحصول على رأس المال و أن هذا الثمن يتحدد بمدى إنتاجية رأس المال في الظروف المتاحة كما كان العائد الصافي أو المعدل الصافي لسعر الفائدة مرتفعا سيظل المقترض يوازن الاقتراض حيث يتساوى الإيراد الحدي للإنتاج لديه مع المعدل الصافي لسعر الفائدة . و طالما أن الأول أكبر من الأخير فان الطلب على رؤوس الأموال قائم من قبل أصحاب المشروعات حتى يظهر اثر قانون الغلة المتناقصة ، حيث تتراجع الإنتاجية الحدية باستمرار استخدام عرض رأس المال مما يرفع المعدل الصافي للانخفاض ، وهذا النقص في الإنتاجية الحدية يستمر حتى يتعادل المعدل الطبيعي الصافي لسعر الفائدة السائد في السوق و عندها يصل الادخار و الاستثمار إلى نقطة التوازن<sup>1</sup>.

<sup>1</sup>خالد واصف الوزاني، احمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة التاسعة، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الاردن، 2008، ص 368.

الشكل رقم (4.2): الحالة التوازنية للادخار و الاستثمار و تحديد سعر الفائدة



المصدر : سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف و سعر الفائدة و انعكاساتها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، الأردن، 2011، ص 39.

فالشكل (4.2) يوضح أن المنحني (SS) دالة عرض المدخرات، و اتجاه هذه الدالة للانحدار للاعلي، إنما يوضح أن عرض المدخرات يزداد عند سعر الفائدة الأعلى و العكس بالعكس . و منحني (II) إنما يمثل دالة طلب الاستثمار و انحدار هذه الدالة إلى الأسفل يوضح أن الطلب على رأس المال يزداد مع انخفاض سعر الفائدة و العكس بالعكس، و سعر الفائدة السائد في السوق يتحدد بتقاطع هذين المنحنيين، و لذلك فانه عند النقطة التقاطع يتحدد سعر الفائدة في السوق و الذي نشير إليه ب (i) . و يرى الكلاسيكيون أن تغيرات سعر الفائدة إنما تحقق التعادل بين الادخار و بين الاستثمار، فطلب الادخار (رأس المال) أي طلب الاستثمارات إنما يتوقف على الإنتاجية الحدية لرأس المال بالمعني الحقيقي .

و عرض المدخرات إنما يتوقف على الانتظار أو على الامتناع أي الاستعداد الأفراد لعدم الإنفاق أو تأجيل الاستهلاك الحاضر، فسعر الفائدة إنما هو عبارة عن العلاوة التي يجب إن تدفع للأفراد و ذلك لميلهم إلى تأجيل الاستهلاك الحاضر و من ثم عرض المدخرات .

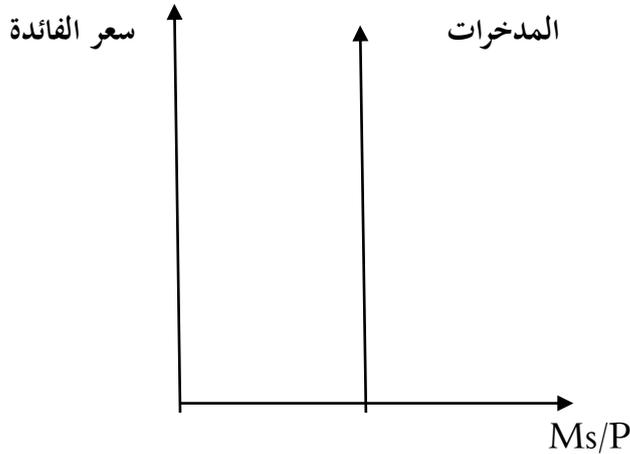
و في نفس الوقت إنما هو عبارة عن الثمن الذي يدفع لاستخدام رأس المال في المعنى الحقيقي و عليه فان سعر الفائدة وفقا لنظرية الكلاسيكية إنما يتحدد بطلب المدخرات و عرضها أو برأس المال و عليه فان سعر الفائدة يتغير مع تغير استعداد الأفراد للادخار أو بعبارة أخرى أن الإنتاجية الحدية لرأس المال مع الضرر للانتظار إنما يحددان سعر الفائدة<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: تحديد سعر الفائدة حسب النظرية الكينزية:

حيث يرى كينز أن الفائدة (كظاهرة اقتصادية) هي ثمن أو أجزاء التخلي عن السيولة، و تتوقف مقدار الفائدة على قوة تفضيل السيولة أي ثمن النقود و من ثم تتحدد سعر الفائدة في سوق النقود من خلال تلاقي قوى العرض مع قوى الطلب على النقود (و أطلق عليها التفضيل النقدي) و ذلك على النحو التالي:<sup>2</sup>

أولاً: عرض النقود :

الشكل رقم (5.2): منحنى عرض النقود:



المصدر: السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود و البنوك، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان،

2010، ص 28.

<sup>1</sup>سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف و سعر الفائدة و انعكاساتها على ميزان المدفوعات، مرجع سبق ذكره، ص ص 40 42.

<sup>2</sup>السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود و البنوك، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، الأردن، 2010، ص ص 128 129.

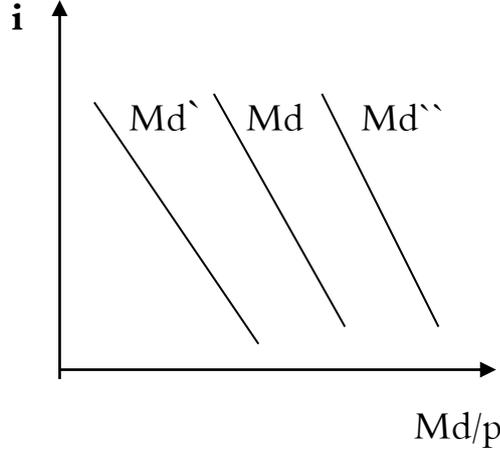
يقصد بعرض النقود وسائل الدفع بجميع أنواعها، و تتألف من البنكنوت الصادر عن المصرف المركزي و العملات المساعدة-المعدنية و الورقية- و التي تصدرها الخزينة العامة، ثم النقود المصرفية أو الكنتاينة، أو نقود الودائع، و تخلقها المصارف التجارية، و يعود تحديد الكمية النقدية إلى السلطات النقدية، البنك المركزي الخزينة العامة و البنوك التجارية و يمكن في ظل النظم المصرفية المعاصرة اعتبار كمية النقود المعروضة عديمة المرونة بالنسبة لحركات سعر الفائدة، و هو ما يبرر رسم منحني عرض النقود موازيا لمحور سعر الفائدة و معني ذلك أن سياسة السلطات النقدية في تحديد عرض النقود إنما تستند أساسا إلى اعتبارات أخرى أقوى من سعر الفائدة مثل: اثر الكمية النقدية على مستوى الأسعار و مرحلة الدورة الاقتصادية، حالة النشاط الاقتصادي، و معدل النمو الاقتصادي .

و هذه كلها اعتبارات تبرر بصفة أساسية في حالة تملك الدولة للجهاز المصرفي تبرر اعتقاد كينز بان عرض النقود بمفاهيمه الضيقة M1 أو M2 أو L يعتبر متغيرا خارجيا تتحكم فيه السلطات النقدية و من ثم فانه يعد عدم التأثير بسعر الفائدة طالما كنا نتعامل مع العرض الحقيقي للنقود أي عرض النقود منسوبا للأسعار، و يتمثل سعر الفائدة على المحور الراسي و عرض النقود على المحور الأفقي .

#### ثانيا: التفضيل النقدي (الطلب على النقود):

يقصد كينز بتفضيل السيولة أو الطلب على النقود البواعث التي تحمل الفرد أو المشروع على الاحتفاظ بالثروة في شكل سائل و التي حددها في باعث أو دافع المعاملات و دافع الاحتياط و دافع المضاربة، و فيما يخص الطلب على الأرصد العاطلة-تفضيل السيولة بدافع المضاربة- فقد خلص كينز إلى انه يتأثر عادة بحركة سعر الفائدة، كما تحدد أسعار السندات و الديون و هذا ما يفسر الأهمية التي خلقها كينز على باعث المضاربة حيث يعتبره الباعث الوحيد الذي يتغير بتغيرات واسعة في الفترة القصيرة و الذي يستطيع بذلك أن يؤثر في سعر الفائدة.

الشكل رقم (6.2): منحنى الطلب على النقود



المصدر: السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود و البنوك، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، 2010، ص 129.

أما عن منحنى الطلب الكلي Md فيمثل الشكل السابق موضحا العلاقة العكسية بين الطلب على النقود و سعر الفائدة، و كما يتضح فانه إذا حدث و ارتفع الدخل يزيد التفضيل النقدي فينتقل المنحنى بأكمله نحو اليمين و العكس بالعكس.

### المطلب الثالث: تحديد سعر الفائدة حسب النظرية النيوكلاسيكية :

يطلق على هذه النظرية نظرية الأرصدة المعدة للإقراض، و في إطارها فان معدل الفائدة يعني الثمن المدفوع مقابل استخدام الأموال القابلة للإقراض، و يتحدد سعر الفائدة التوازني في إطار هذه النظرية بعرض و طلب الأموال القابلة للإقراض كما يلي:<sup>1</sup>

#### أولاً: عرض الأموال القابلة للإقراض:

يتكون عرض هذه الأموال من مصادر أربعة هي : الادخار، الاكتناز و الائتمان المصرفي و الاستثمار السليبي:

<sup>1</sup>اسماعيل عبد الرحمن، حربي عريقات، مفاهيم و نظم اقتصادية، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، 2004، ص 477 478.

1) الادخار: المصدر الأول و الأساسي للأموال القابلة للإقراض هي ادخار الأفراد و ادخار قطاع الأعمال، و ادخار القطاع العائلي في إطار هذه النظرية له معنيان أو ينظر له بأحد طريقتين: الأولى: الادخار المخطط أو المتوقع بواسطة الأفراد في بداية الفترة و هو بين الدخل المتوقع و الاستهلاك المتوقع .

الثانية: أن الادخار هو الفرق بين الدخل من فترة سابقة و الاستهلاك الجاري. و عندما يكون الدخل ثابت فان حجم المدخرات التي يعرضها الأفراد تتغير طرديا بتغير سعر الفائدة، أيضا فان مدخرات قطاع الأعمال تتمثل في الأرباح غير الموزعة و التي تتأثر جزئيا بسعر الفائدة إن لم تدخل سوق الإقراض.

2) الاكتناز السلبي: هو الأرصدة النقدية العاطلة أو المكتنزة من فترة سابقة و تزيد الأموال المحررة منه بزيادة سعر الفائدة في السوق و العكس صحيح.

3) الائتمان المصرفي: تمثل المصارف مصدرا هاما لعرض الأموال القابلة للإقراض من خلال منح القروض و تقديم الائتمان و تزيد هذه القروض عند ارتفاع سعر الفائدة و العكس أيضا صحيح.

4) الاستثمار السلبي: هو الحالة التي يتم فيها السماح لرصيد الآلات و المعدات القائمة التي تبلي دون أن يتم إحلالها أو تخفيض السحب من المخزون عن المستوى السابق و من ثم تدخل الإيرادات التي كانت تمثل استثمار حلاليا إلى سوق الإقراض. و عن طريق تجميع الجانبي لهذه المنحنيات نحصل على منحني واحد يمثل العرض الكلي للأموال القابلة للإقراض.

ثانيا: الطلب على الأموال القابلة للإقراض:

يأتي الطلب على هذه الأموال من ثلاث ميادين هي الاستهلاك و الاستثمار و الاكتناز.

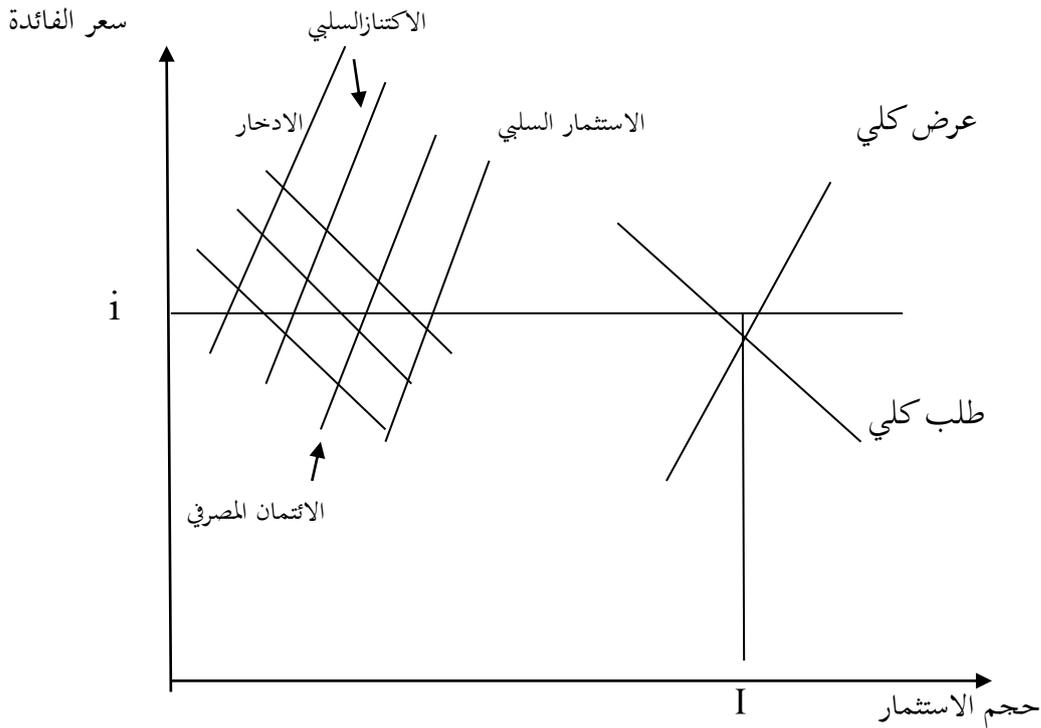
1) الاستهلاك: يقوم الأفراد بالاقتراض لتمويل شراء السلع المعمرة عندما يفوق هذا الطلب الاستهلاكي دخولهم الجارية، و عند انخفاض سعر الفائدة يزيد الطلب على مثل هذه القروض و العكس صحيح.

(2) الاستثمار: و يأتي هذا الطلب من المستثمرين بهدف شراء أو تصنيع الآلات رأسمالية و يكون الاستثمار مجزياً إلى النقطة التي يتساوي عندها العائد المتوقع على الاستثمار مع سعر الفائدة السوقي، و سوف يطلب المستثمرون و قطاع الأعمال المزيد من القروض عندما تكون أسعار الفائدة منخفضة.

(3) الاكتناز: المصدر الثالث للطلب على الأموال القابلة للإقراض يكون بغرض إشباع غريزة الاكتناز لدى بعض الأفراد و عندما ترتفع أسعار الفائدة تنخفض الطلب بهؤلاء الأفراد على هذه الأموال و العكس صحيح.

و بتجميع المنحنيات الثلاثة نحصل على منحنى الطلب الكلي على الأموال القابلة للإقراض و يتحقق سعر الفائدة التوازني عندما يتساوي الطلب على هذه الأموال و العرض منها .

الشكل رقم (7.2): منحنى التوازن بين الطلب و العرض الأموال القابلة للإقراض



المصدر: السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود و البنوك، الطبعة الأولى، دار

الفكر، عمان، 2010، ص 127.

و من ثم يتحقق التوازن بين عرض الأموال القابلة للإقراض و الطلب على الأموال القابلة للإقراض  
كما بالشكل السابق.

## خلاصة الفصل

يعتبر الكثير من الاقتصاديين أن سعر الفائدة متغير محوري في بناء و عرض النظريات النقدية المختلفة على مختلف مراحل تطورها كما يعتبر من منظورهم عامل أساسي في نشاط المؤسسات المالية و المصرفية و منه يعد سعر الفائدة من المتغيرات الهامة في الاقتصاد القومي سواء على مستوى الكلي أو الجزئي فالمتغيرات في أسعار الفائدة تؤثر مباشرة على القرارات العديدة من الوحدات الاقتصادية سواء ذات الفائض المالي أو العجز المالي.

و إن اعتماد سعر الفائدة في التمويل هو الذي سينهض بالدول النامية من التخلف نحو التقدم الاقتصادي و تخلصها من أعباء المديونية و ما ينتج من تعبئة في شتي مجالات الحياة فوجود نظام اقتصادي معاصر بنفسه و مؤسساته الحديثة مرهون بوجود سعر الفائدة ، كما أن تقلبات و تغيرات أسعار الفائدة تؤثر على سياسة النقدية التي هي عبارة عن إستراتيجية مثلي أو دليل تنتهجه السلطات النقدية من اجل المشاركة الفعالة في توجيه مسار الوحدات الاقتصادية نحو تحقيق النمو الذاتي إلى المتوازن عن طريق زيادة الأسعار (سلع خدمات و صرف ، و أيضا أسعار الفائدة في إطار توفير السيولة المناسبة) .

# الفصل الثالث :

دراسة قياسية لمدى تأثير  
دراسة قياسية لمدى تأثير

سعر الفائدة على الادخار في  
سعر الفائدة على الادخار في

الجزائر (1990-2016)  
الجزائر (1990-2016)

## تمهيد

يهتم الاقتصاد القياسي بالقياس الكمي بين مختلف العلاقات الاقتصادية بغية تبسيط الواقع من خلال بناء نماذج اقتصادية لا تحتوى فقط على جميع تفاصيل الظاهرة و حسب بل تتضمن العلاقة الأساسية للمحددات تلك الظواهر و التي تستخدم في تقييم السياسات الاقتصادية القائمة و يعد الادخار و سعر الفائدة من الظواهر الاقتصادية يرتبطان و يتغيران على بعض المتغيرات الاقتصادية و في هذا المبحث سوف نلقي الضوء على بعض المتغيرات الاقتصادية مبرزين بذلك اثر سعر الفائدة على الادخار و ما يحدث بينهما من تفاعلات باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط مبرزين في ذلك طريقة اختبار الفرضيات في تقدير النموذج المناسب لذلك، حيث تم تقسيم هذا الفاصل حسب متطلبات الدراسة إلى ثلاث مباحث على النحو التالي :

**المبحث الأول:** تطورات سعر الفائدة و الادخار في الجزائر خلال فترة (1990\_2016).

**المبحث الثاني:** الارتباط الخطي البسيط.

**المبحث الثالث:** دراسة قياسية لمدى تأثير سعر الفائدة على الادخار دراسة حالة الجزائر خلال فترة (1990-2016).

## المبحث الأول: تطورات سعر الفائدة و الادخار في الجزائر خلال فترة (1990-2016).

سنتناول في هذا المبحث تطور كل من سعر الفائدة و الادخار في الجزائر خلال فترة (1990\_2016) و فيما يلي سنتطرق لتحليلات لتطور كل منهما .

### المطلب الأول: تطورات سعر الفائدة في الجزائر خلال فترة (1990\_2016).

لقد بدأت السلطات النقدية الجزائرية في سنة 1990 عملية تحرير أسعار الفائدة بشكل متدرج، و كان الهدف منها هو تحفيز الادخار و تعبئة اكبر قدر ممكن من المدخرات المالية و الحصول على معدلات فائدة حقيقية موجبة، و يمكن عرض تطور أسعار الفائدة كما يلي:

#### 1-تطورات أسعار الفائدة في الجزائر خلال فترة (1990\_1994).

الجدول رقم (3-1): تطورات أسعار الفائدة خلال فترة(1990\_1994).

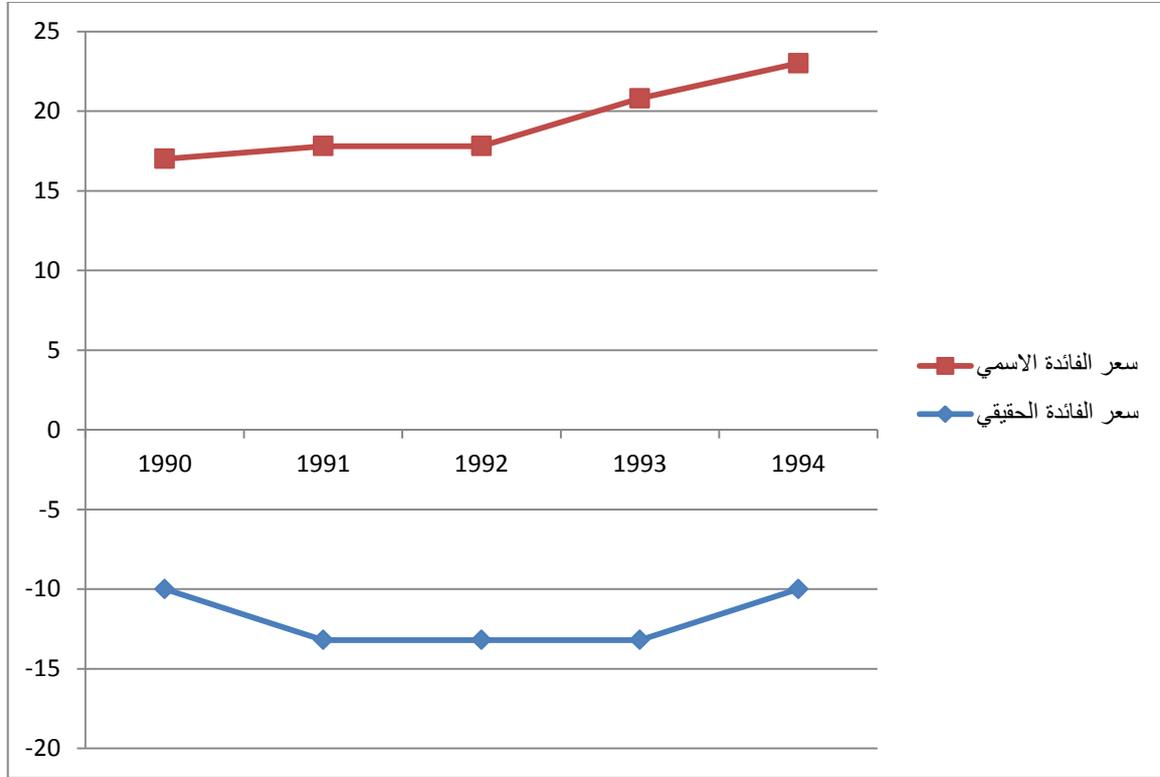
السنوات	1990	1991	1992	1993	1994
سعر الفائدة الحقيقي %	-10	-13.2	-13.2	13.2	-10
سعر الفائدة الاسمي %	16.88	17.50	17.50	20.13	20.42

المصدر: <http://data.bankaldawali.org/indicator/fp> . Site internet :

totl.zg le21/05/2018

Site internet : <http://www.bank-of-algeria.dz>

## الشكل رقم (1.3): تطورات سعر الفائدة في الجزائر خلال فترة (1990-1994).



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الإحصائيات الواردة في الجدول رقم 1-3.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن معدلات الفائدة الاسمية في تزايد حيث وصلت إلى أعلى مستوياتها سنة 1994 حيث قدرت بحوالي 20.42% مدشنة بذلك بداية التطبيق الفعلي لبرنامج التعديل الهيكلي المسطر من طرف صندوق النقد الدولي كما أن سعر الفائدة الحقيقي خلال هذه الفترة جاء بقيم سالبة و هذا راجع إلى نسبة التضخم أكبر من سعر الفائدة الاسمي، و يمكن تفسير ارتفاع التضخم خلال هذه الفترة لعدة أسباب أهمها :

قيام الحكومة بتحرير أسعار بعد صدور قانون تحرير الأسعار سنة 1989 و باقتراح من صندوق النقد الدولي تم رفع أسعار الفائدة الاسمية.

2- تطورات أسعار الفائدة خلال الفترة (1995-2000).

الجدول رقم (2.3): تطورات أسعار الفائدة خلال الفترة (1995-2000).

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000
سعر الفائدة الحقيقي %	12-	-4.2	8.5	5.2	6.7	8.2
سعر الفائدة الاسمي	18.58	16.67	11.50	10.75	10.00	9.50

المصدر: <http://data.bankaldawali.org/indicator/fp> Site internet

.totl.zg le21/05/2018

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معدلات الفائدة الاسمية بدأت بالانخفاض تدريجيا إلى أن وصلت نسبته إلى 10.75% و هي نهاية برنامج التعديل الهيكلي ثم استمر الانخفاض ليستقر عند 9.50% سنة 2000، كما أن معدل الفائدة الحقيقي خلال السنتين (1995-1996) عرف مستويات سالبة و ذلك بسبب ارتفاع معدل التضخم، و خلال فترة (1997-2000) نلاحظ ارتفاع في معدل الفائدة الحقيقي و هذا بسبب انخفاض معدل التضخم و هذا نتيجة تحقيق البنك المركزي لأهدافه خاصة منها التخفيف من حدة التضخم في إطار التطهير المالي للاقتصاد.

### 3- تطورات أسعار الفائدة خلال فترة (2001-2007)

الجدول رقم (3.3): تطورات أسعار الفائدة (2001-2007).

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
سعر الفائدة الحقيقي %	4.3	7,2	-0.19	-3.78	-7	-2,3	1.51
سعر الفائدة الاسمي %	8.58	8.13	8,00	8.00	8.50	7.50	7.50

المصدر: Site internet : <http://data.bankaldawali.org/indicator/fp>

.totl.zg le21/05/2018

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه انخفاض معدلات الفائدة الاسمية في السنوات (2001-2004) بعد أن قام البنك المركزي بتخفيض نسبة إعادة الخصم عند حدود 4% ، كما أن معدلات الفائدة الحقيقية عرفت مستويات موجبة خلال السنتين (2001-2002) و ذلك بسبب ارتفاع معدل الفائدة الاسمي عن التضخم ثم انخفاض في السنوات (2003-2006) بسبب ارتفاع معدل التضخم ، ليعرف ارتفاعا طفيفا 1.51% سنة 2007 وهذا راجع إلى ارتفاع التضخم بسبب التوسع في السياسة المالية و انطلاق برنامج الدعم الاقتصادي ، كما يعود هذا الارتفاع خصوصا إلى ثلاث عناصر أساسية و هي:

-ارتفاع الرواتب و الأجور دون أن يقابلها زيادة إنتاجية.

-ارتفاع معدل نمو الكتلة النقدية.

- فائض السيولة المصرفية.

4- تطورات أسعار الفائدة خلال الفترة (2008-2016).

الجدول رقم (4.3) : تطورات أسعار الفائدة خلال فترة (2008-2016).

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
سعر الفائدة الحقيقي %	-6.71	21.57	-6.99	-8.31	2.25	8.12	8.45	14.92	7.05
سعر الفائدة الاسمي %	8	8	8	8	8	8	8	8	8

المصدر : <http://data.bankaldawali.org/indicator/fp> : Site internet

.totl.zg le21/05/2018

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدل الفائدة الاسمي كان خلال السنوات من 2008 إلى 2016 ثابتا و قدر ب 8% ، أما معدل الفائدة الحقيقي كان سنة 2008 يقدر ب -6.71% ثم ارتفع خلال سنة 2009 إلى 21.57% ، و خلال السنتين 2010 و 2011 انخفض سعر الفائدة الحقيقي و هذا بسبب ارتفاع معدل التضخم خلال تلك الفترة ، أما خلال السنوات 2012 و 2016 ارتفع سعر الفائدة الحقيقي و هذا راجع لزيادة سعر الفائدة الاسمي.

## المطلب الثاني: تطورات الادخار في الجزائر خلال فترة (1990-2016)

سيتم في هذا المطلب تتبع تطورات الادخار في الجزائر خلال فترة (1990-2016)، و ذلك بالاعتماد على بيانات المنشورة حديثا من طرف البنك الدولي، و يمكن عرض تطور الادخار كما يلي:

## 1- تطورات الادخار في الجزائر خلال فترة (1990-1999).

الجدول رقم (5.3): تطورات الادخار في الجزائر (1990-1999).

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الادخار	139.78	264.99	290.74	236.78	306.4	422.44	606.27	680.06	530.03	704.89

المصدر: <http://data.bankaldawali.org/indicator/fp> : Site internet

.totl.zg le21/05/2018

من الجدول اعلاه نلاحظ ان الادخار في الجزائر في تزايد مستمر حيث ارتفع من 139.78 مليون دولار سنة 1990 الى 290.74 مليون دولار سنة 1992، ليتراجع بعدها الادخار الى 236.78 مليون دولار سنة 1993، حيث استمر الادخار في تحقيق المزيد من المستويات العالية في السنوات من 1994 الى 1997 نتيجة ظهور الوعي الادخاري، باستثناء سنة 1998 التي شهدت انخفاض في الادخار نتيجة تقلص اسعار البترول.

2- تطورات الادخار خلال فترة (2000-2009).

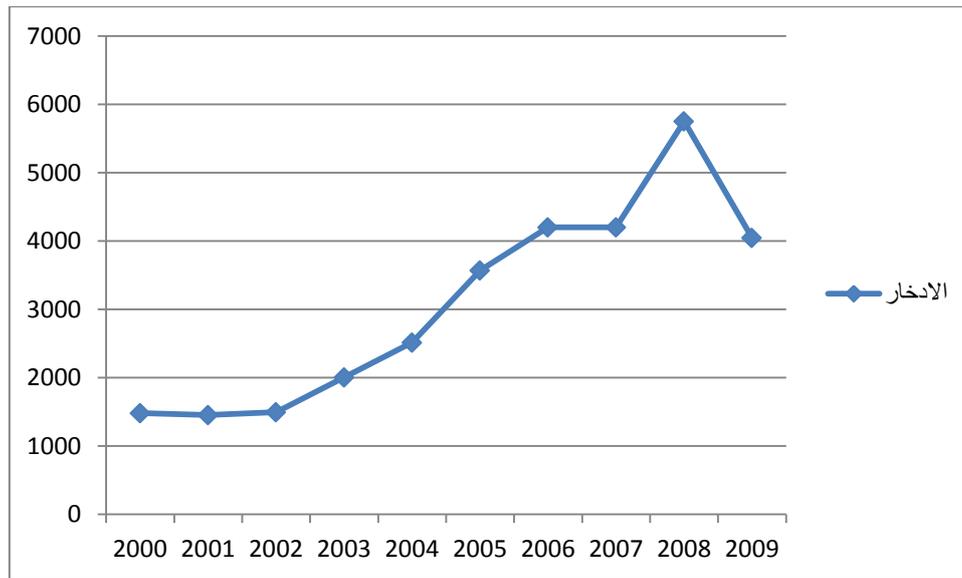
الجدول رقم (6.3): تطورات الادخار خلال فترة (2000-2009).

السنوا ت	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الادخار	1481.2	1453.1	1494.8	2002.9	2512.	3568.4	4198.4	4998.	5750.3	4043.6
	7	4	9	8	6	3	5	5	2	8

المصدر: <http://data.bankaldawali.org/indicator/fp> Site internet

le21/05/2018 .totl.zg

الشكل رقم (2.3): تطورات الادخار في الجزائر خلال فترة (2000\_2009).



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الإحصائيات الواردة في الجدول أعلاه.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن الادخار شهد تحسنا ملحوظا بداية من سنة 2000 و لكن الملفت للانتباه الزيادة المعبرة في قيمته 3568.43 مليون دولار سنة 2005 و هذا راجع للارتفاع الذي عرفته صادرات المحروقات مما أدى إلى زيادة في النشاط الاقتصادي و بالتالي زيادة في المداحيل ، حيث واصل

الادخار ارتفاعه باستثناء سنة 2009 التي تراجع فيها حجم الادخار نتيجة لتراجع أسعار البترول اثر الركود العالمي ، الذي نجم عن الأزمة المالية العالمية الأمر الذي أدى إلى انكماش حصيلة صادرات المحروقات.

### 3- تطورات الادخار خلال الفترة (2010-2016) :

الجدول رقم (7.3): تطورات الادخار خلال فترة (2010-2016).

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الادخار	5302.17	6314.4	6928.66	6601.51	6298.76	5946.64	5927.3

المصدر: <http://data.bankaldawali.org/indicator/fp> Site internet :

من الجدول أعلاه نلاحظ أن الادخار في السنوات من 2010 إلى 2012 شهد ارتفاعا مستمرا و يعود ذلك إلى الانفجار الذي عرفته قيمة صادرات المحروقات و التي تضاعفت كنتيجة لتحسن أسعار البترول مما أدى إلى زيادة المداخيل في الجزائر من العملة الصعبة و بالتالي زيادة حجم الادخار ، و من 2012 إلى 2016 نلاحظ انخفاض في قيمة الادخار بسبب الانخفاض الحاد في أسعار البترول.

## المبحث الثاني: الارتباط الخطي البسيط

يعتبر الارتباط من أدوات التحليل الوصفي الذي يهدف إن كانت هناك علاقة بين المتغيرات الاقتصادية.

### المطلب الأول: دراسة الارتباط الخطي البسيط

يوجد العديد من الطرق لقياس العلاقات الاقتصادية أبسطها الارتباط الخطي البسيط الذي يختص في البحث عن العلاقة الارتباطية بين ظاهرتين  $X$  و  $Y$ .

#### أولاً: مفهوم الارتباط وأنواعه

- سمي خطياً لأن العلاقة خطية بين المتغير التابع و المستقل، و سمي بسيطاً لأن العدد المتغيرات المستقلة واحدة فقط.<sup>1</sup>
- الارتباط الخطي البسيط هو ارتباط بين ظاهرتين أو متغيرين فقط، أي أن هناك علاقة بين متغير مستقل  $X$  و هو الذي يؤثر في قيمة المتغير التابع، ومتغير تابع  $Y$  وهو الذي يقيس نتيجة دراسة ما.<sup>2</sup>
- يمكن تعريف الارتباط الخطي البسيط بأنه مقياس لدرجة اقتران التغير في متغير ما بالتغير في متغير آخر وفي مجموعة من المتغيرات الأخرى، و يسمى الارتباط بين متغيرين اثنين بالارتباط البسيط.<sup>3</sup>

#### أنواعه:

يكون الارتباط موجب إذا دل على وجود علاقة طردية بين المتغير التابع والمتغير المستقل، أي أن كل زيادة في المتغير المستقل  $X$  تؤدي إلى زيادة في المتغير التابع  $Y$ ، ويصبح الارتباط سالبا إذا كانت

<sup>1</sup>- جلاطو جيلالي، الاحصاء التطبيقي، الطبعة الأولى، دار الخلدودية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص: 08.

<sup>2</sup>- إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، ناشد محمود عبد السلام شعبان، مبادئ التحليل الاحصائية ( بين النظرية والتطبيق)، دار المطبوعات الجامعية، مصر، 2008، ص: 273.

<sup>3</sup>- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي ( بين النظرية والتطبيق)، الطبعة الثانية، دار الجامعية مصر، 1998، ص: 423.

الزيادة في قيمة X تؤدي إلى نقصان في Y أما في الحالة التي لا تؤدي الزيادة في X إلى أي تغير في Y و ذلك يشير إلى عدم وجود أي علاقة بين المتغيرين.<sup>1</sup>

ثانيا: الانحدار الخطي البسيط

إن الشكل العام لنموذج الانحدار الخطي البسيط هو:<sup>2</sup>

$$y_i = a + bx_i + e \dots\dots(4-1) \quad i = 1.2.3\dots\dots n$$

حيث أن :

- $Y_i$  : هو المتغير التابع ( المفسر ) .
- $X_i$  : هو المتغير المستقل .
- $i$  : عدد المشاهدات
- $n$  : عدد المشاهدات
- $e_i$  : يمثل الأخطاء غير المعلومة لعينة عشوائية مستقلة بحجم  $n$  ذات توزيع طبيعي بمتوسط مساوي إلى الصفر.
- $a$  : هو الحد الثابت يعبر عن قيمة المتغير التابع الذي لا يرتبط بالمتغير المستقل ويمكن ملاحظته في الشكل ( 3-3 ) ويمثل المسافة بين نقطة تقاطع الانحدار مع محور  $Y$  وحتى نقطة الأصل.
- $B$  : الميل الحدي لمعادلة الانحدار، كما أنه يمثل التغير الذي يحدث للمتغير ( $Y$ ) بالنسبة على التغير الذي يحدث للمتغير ( $X$ ).

$$B = \frac{\Delta y}{\Delta x} \dots\dots\dots(4-2)$$

ومن الشكل المعادلة يمكن قياس  $b$  على أنه:

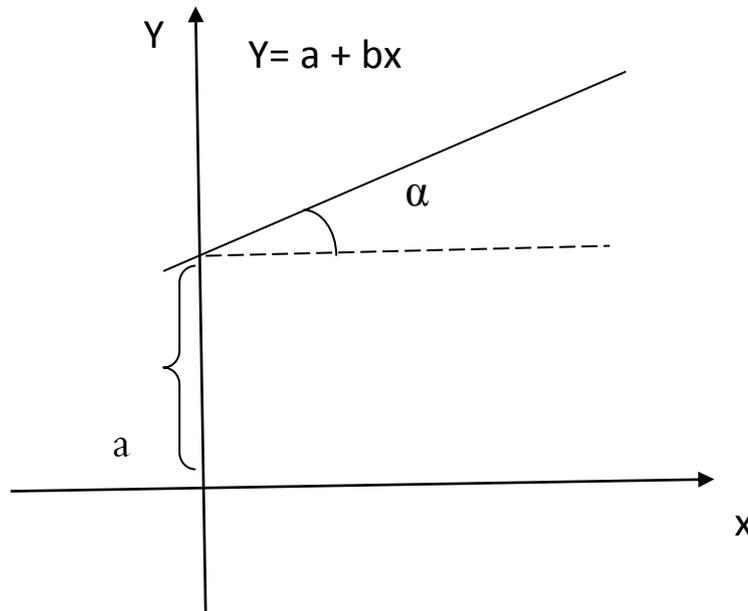
<sup>1</sup>- عبد الحميد عبد المجيد البلداوي، الأساليب التطبيقية لتحليل وإعداد البحوث العلمية مع حالات دراسية باستخدام برنامج **spss**، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 2009، ص:173.

<sup>2</sup>- نائر فيصل شاهر، الإحصاء في العلوم الإدارية و المالية ( إحصاء 1)، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص:187.

$$B = \tan(\alpha) \dots\dots\dots(4 - 3)$$

والشكل العام لمعادلة الانحدار الخطي يمكن توضيحه في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-3): يمثل معادلة الانحدار الخطي البسيط.



المصدر: ثائر فيصل شاهر، الإحصاء في العلوم الإدارية و المالية (إحصاء 1)، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص:187.

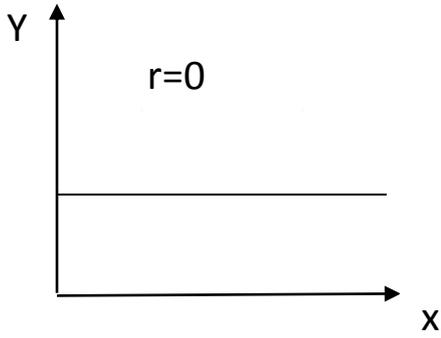
ثالثا: شكل الانتشار

يتمثل في مجموعة النقاط التي تمثل القيم المتقابلة للمتغيرين محل البحث، وهو شكل بياني يمكننا من التعرف على اتجاه الارتباط ما إذا كان طرديا أم عكسيا، كما يعطي لنا فكرة عن درجة خطية الارتباط.<sup>1</sup>

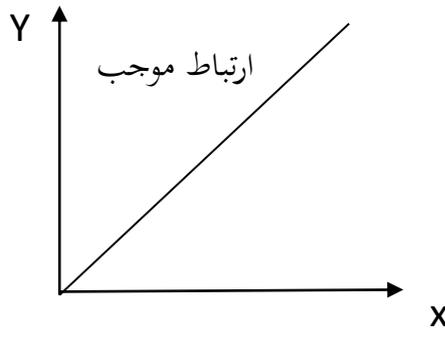
ويتضح لنا مما تقدم الأشكال الانتشارية كالاتي:

<sup>1</sup> - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي (بين النظرية والتطبيق)، الطبعة الثالثة، دار الجامعية، مصر، 2008، ص:59.

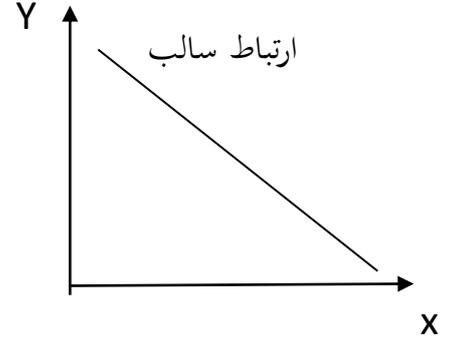
الشكل رقم (3-4): الأشكال الانتشارية



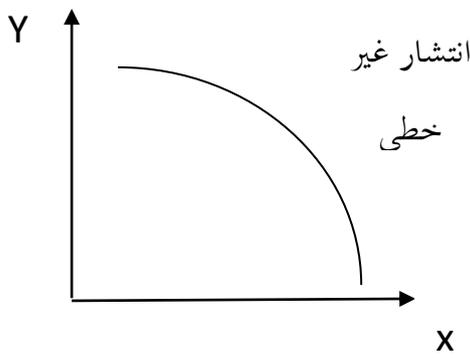
(01)



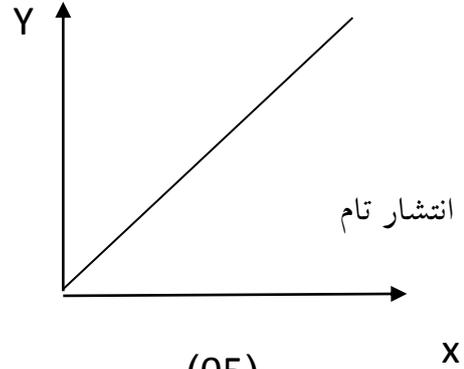
(02)



(03)



(04)



(05)

المصدر: عبد الحميد عبد المجيد البلداوي، الأساليب التطبيقية لتحليل وإعداد البحوث العلمية مع حالات دراسية باستخدام برنامج spss، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 173-174.

من خلال ما تقدم نلاحظ ما يلي:

- في الشكل (01) لا توجد علاقة ارتباطية بين المتغيرين.
- في الشكل (02) وجود علاقة ارتباطية طردية، حيث نجد أن الزيادة في أحد المتغيرين تكون مصحوبة بالزيادة في المتغير الثاني.

- في الشكل (03) وجود علاقة ارتباطية عكسية، حيث نجد أن النقص في أحد المتغيرين يقابله زيادة في المتغير الثاني وبنفس النسبة.
- في الشكل (04) وجود علاقة ارتباطية بين المتغيرين.
- في الشكل (05) وجود علاقة ارتباطية غير خطية بين المتغيرين .

### المطلب الثاني: قياس القوة الارتباطية

لقياس الارتباط بين متغيرين يتم استخدام مقياس يدعى معامل الارتباط

أولاً: معامل الارتباط وخصائصه

#### 1- معامل الارتباط البسيط

يعرف معامل الارتباط البسيط بأنه عبارة عن مقياس الذي تقاس به درجة الارتباط بين المتغيرين ويرمز لمعامل الارتباط بالرمز (r)، حيث أن تحليل الارتباط يتعامل مع متغيرين بشكل متماثل، و لا يوجد تمييز بين المتغير التابع و المتغير أو المتغيرات المستقلة<sup>1</sup>.

#### 2- خصائص معامل الارتباط البسيط:

تنحصر قيمة معامل الارتباط (r) بين  $-1 \leq r \leq 1$ ، و إذا وجد قيمة أكبر أو أصغر من هذه الحدود دلالة على أن هناك خطأ حسابي قد تم، وللمعامل دلالات نوردتها فيما يلي لتفسير العلاقة بين المتغيرين:<sup>2</sup>

- إذا كانت  $r = -1$ ، فإن العلاقة بين المتغيرين تكون عكسية تامة.
- إذا كانت  $0 > r > -1$ ، فإن العلاقة بين المتغيرين تكون عكسية.
- إذا كانت  $r = 0$ ، فهذا يعني أنه لا يوجد علاقة بين المتغيرين.
- إذا كانت  $1 > r > 0$ ، فهذا يعني أنه توجد علاقة إيجابية تقوى كلما اقتربنا من الواحد الصحيح.
- عندما تكون  $r = 1$ ، فإن العلاقة تكون علاقة تامة.

<sup>1</sup>- حسين علي بخيت، سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2009، ص: 96.

<sup>2</sup>- مراد كمال عوض، أساسية الإحصاء، الطبعة الأولى، دار البادية، عمان، 2010، ص: 157.

### ثانيا: صيغة حساب معامل الارتباط البسيط

يعتبر معامل الارتباط بيرسن من أهم الطرق المستخدمة في حالة الارتباط البسيط

#### 1- معامل الارتباط بيرسن:

يستخدم معامل ارتباط بيرسن لقياس قوة العلاقة بين قيم متغيرين  $X$ ،  $Y$ <sup>1</sup>، ويمكن استخراج معامل الارتباط من خلال تطبيق العلاقة التالية:<sup>2</sup>

$$R = \frac{r \sum xy - \sum x \sum y}{\sqrt{[r \sum x^2 - (\sum x)^2] [r \sum y^2 - (\sum y)^2]}}$$

حيث أن:

-  $r$ : معامل ارتباط بيرسن.

-  $X$ : المتغير الأول.

-  $Y$ : المتغير الثاني.

-  $n$ : حجم العينة.

#### 2- معامل التحديد

يمكن إيجاد معامل الارتباط بأخذ الجذر التربيعي لمعامل التحديد و الذي يرمز له بالرمز  $R^2$ ، و الذي يشير إلى قوة المتغير المستقل في تفسير تباين المتغير التابع، أو التنبؤ به و صيغته هي:<sup>3</sup>

$$R^2 = \frac{b(\sum xi^2 - \frac{(\sum xi)^2}{n})}{\sum yi^2 - \frac{(\sum yi)^2}{n}}$$

<sup>1</sup>- نبيل جمعة صالح النجار، الإحصاء التحليلي مع تطبيقات برمجية spss، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص: 34

<sup>2</sup>- سالم عيسى بدر، عماد غصاب عبابنة، مبادئ الإحصاء الوصفي والاستدلالي، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص: 156.

<sup>3</sup>- عبد الحميد عبد المجيد البلداوي، أساليب الإحصاء، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص: 149.

$$R = \sqrt{R^2}$$

حيث أن  $b$  تشير إلى معامل الانحدار.

3- معامل تحديد المعدل:

و يرمز له بالرمز  $R^2$  ، ويعرف بالعلاقة التالية:<sup>1</sup>

$$\overline{R^2} = 1 - (1 - R^2) \left[ \frac{n-1}{n-k} \right]$$

المطلب الثالث: اختبار صلاحية النموذج

إن أحد فروع الإحصاء الاستنتاجي هو اختبار الفرضيات، فنحن في كثير من الأحيان لا نكتفي بتقدير معلمة المجتمع بأن نعطيها قيمة معينة أو مبين لها فترة ثقة معينة، بل نحتاج إلى اتخاذ قرار حول صحة فرضية معينة أو عدم صحتها، أي نحتاج إلى اختبار الفرضيات المتعلقة بمعلمات المجتمع كالاتي:

أولاً: اختبار معنوية المعلمات (اختبار ستودانت): **T-Student distribution**

هو توزيع لمتغير مستمر ومن التوزيعات ذات الاستخدامات الواسعة لاختبار فرضيات عندما يكون تباين المجتمع غير معلوم والصيغة الإحصائية لهذا الاختبار هي:<sup>2</sup>

$$t = \frac{R}{\sqrt{\frac{(1-R^2)}{(n-2)}}}$$

$$t = \sqrt{\frac{1-2}{1-R^2}}$$

<sup>1</sup> بن أحمد أحمد، النمذجة القياسية للاستهلاك الوطني للطاقة الكهربائية في الجزائر خلال الفترة (1988-2007)، مذكر ماجستير تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص: 65.

<sup>2</sup> - تائر فيصل شاهر، اختبار الفرضيات الاحصائية، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص: 43.

و يعتمد هذا الاختبار على فرضيتين<sup>1</sup>:

$$\begin{cases} H_0 = 0 \\ H_1 \neq 0 \end{cases}$$

حيث:

-  $H_0$  : تسمى فرضية العدم و مفادها عدم معنوية المعلم بين المتغيرين X و Y.

-  $H_1$  : تسمى الفرضية البديلة و مفادها وجود علاقة خطية بين المتغيرين X و Y.

و بعد احتساب قيمة (t) المحسوبة تقارن مع قيمتها الجدولية بدرجة حرية (n-K) و مستوى معنوية فإذا كانت<sup>2</sup>:

قيمة (t) المحسوبة اكبر من قيمة (t) الجدولية نرفض فرضية العدم  $H_0$  و تقبل الفرضية البديلة

$H_1$  و يكون تقدير العينة معنويا، أي أن معامل المتغير المستقل له معنوية في تفسير التغيير الحاصل.

أما إذا كانت قيمة (t) المحسوبة اصغر من قيمة (t) الجدولية نقبل فرضية العدم  $H_0$  و نرفض الفرضية

البديلة  $H_1$  ، ويكون تقدير العينة غير معنوي أي أن المتغير المستقل X لا يؤثر على المتغير التابع Y

حيث:

- n : عدد المشاهدات

- K: عدد المتغيرات

ثانيا : اختبار معنوية النموذج ككل (اختبار فيشر F):

يستخدم اختبار فيشر لاختبار معنوية النموذج المقدر ككل إضافة إلى اختبار معنوية معامل

التحديد ( $r^2$ ) و توضح الفرضيات التي يتم اختيارها بالشكل التالي<sup>3</sup>:

<sup>1</sup>- عبد الحميد عبد المجيد البلداوي، أساليب الإحصاء، مرجع سبق ذكره ، ص: 194.

<sup>2</sup>- حسين علي بخيت، سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2009، ص: 252.

<sup>3</sup>- كامل علاوي كاظم الفتلاوي، القياس الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص: 92.

1- فرضية العدم Nulle Hypothèses التي تنص على عدم وجود علاقة بين المتغيرات أي:

$$H_0 = B_1=B_2=B_3=\dots=B_n=0$$

2- فرضية البديلة و تصاغ كالآتي :

$$H_1 \neq B_1 \neq B_2 \neq B_3 \neq \dots \neq B_n \neq 0$$

و تنص هذه الفرضية و من الناحية الإحصائية على وجود علاقة بين المتغير (المتغيرات) المستقل و المتغير التابع .

و تحسب إحصائية (F) من الصيغة الرياضية الآتية :

$$F = \frac{\sum_{i=1}^n \check{Y}i^2 / K - 1}{\sum_{i=1}^n ei^2 / n - K}$$

إذن :

- n : عدد المشاهدات

- K : عدد المعلمات

أي أن اختبار فيشر هو عبارة عن نسبة الانحرافات الموضحة من قبل خط الانحدار مقسومة على عدد المتغيرات المستقلة k ناقص منها 1 ، إلى انحرافات غير موضحة مقسومة على درجات الحرية التي تتمثل بعدد المشاهدات n مطروحا منها K .

و بعد احتساب قيمة F المحسوبة تقارن مع قيمة F الجدولية المعطاة في الجداول الخاصة بها عند مستوى المعنوية المطلوب ( %1، %5 ) و درجة حرية (n-k-1, k) للسط و المقام لتحديد أو رفض فرضية العدم، فإذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، أي معنوية العلاقة المقدرة، و بالعكس في حالة كون F المحسوبة أقل من قيمتها الجدولية، حيث

نقبل فرضية العدم، ونرفض الفرضية البديلة، أي عدم معنوية العلاقة المقدرة أو عدم معنوية معادلة الانحدار<sup>1</sup>.

### ثالثا: اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء (اختبار Durbin Watson)

هنالك عدد من الاختبارات الخاصة بالارتباط الذاتي، إلا أن أكثرها شيوعا ودقة هو اختبار داربن واتسون الذي يرمز له بالرمز (D-W) أو (d) وذلك لسهولته وإمكانية اعتماده في حالة العينات الصغيرة، ويعتمد هذا الاختبار على بواقي الانحدار المقدرة. ويفترض الاختبار وجود فرضيتين أساسيتين هما:<sup>2</sup>

$$-1 \quad \text{فرضية العدم: التي تنص على انعدام الارتباط الذاتي}$$

$$H_0: =0$$

$$-2 \quad \text{الفرضية البديلة: ويعني وجود ارتباط ذاتي موجب.}$$

$$H_1: \neq 0$$

وتعطى علاقته بالشكل التالي:

$$D.W = \frac{\sum_{t=2}^n (e_t - e_{t-1})^2}{\sum_{t=1}^n e_t^2}$$

إن قيمة D.W الإختبارية مجدولة بقيمتين، (dl) التي تشير إلى الحد الأدنى، و(du) والتي تشير إلى الحد الأعلى، حسب درجات الحرية n و k لمستوى معنوية معينة.

ويتم الاختبار على أساس مقارنة قيمة (D.W) المحتسبة بقيمة dl و du المجدولة لاتخاذ القرار

الإحصائي المطلوب حسب المخطط التالي:

<sup>1</sup> - حسين علي بحيت، سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، مرجع سبق ذكره، ص: 91.

<sup>2</sup> - نفس المرجع، ص: 200.

ارتباط ذاتي موجب	نتيجة غير مؤكدة	انعدام الارتباط الذاتي	نتيجة غير مؤكدة	ارتباط ذاتي سالب		
0	dl	du	2	4-du	4-dl	4

-  $4-dl < D.W < 4$  : رفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، أي وجود ارتباط ذاتي سالب.

-  $4-du < D.W < 4-dl$  : نتيجة غير مؤكدة.

-  $2 < D.W < 4-du$  : قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة، أي عدم وجود ارتباط ذاتي.

-  $du < D.W < 2$  : قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة، أي عدم وجود ارتباط ذاتي.

-  $dl < D.W < du$  : نتيجة غير مؤكدة.

-  $0 < D.W < dl$  : رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، أي وجود ارتباط ذاتي موجب.

## المبحث الثالث : بناء نموذج قياسي لقياس أثر سعر الفائدة على الإدخار في

### الجزائر خلال الفترة 1990 – 2016

يتم هنا دراسة مدى تأثير سعر الفائدة على الادخار بدراسة قياسية لحالة الجزائر بتغطية للفترة الممتدة

من 1990 إلى 2016 بالاستعانة ببرنامج 8 EViews

المطلب الأول : تحديد متغيرات الدراسة و دراسة الإستقرارية

أولاً : تحديد المتغيرات

تم التعبير عن متغيرات الدراسة على النحو التالي :

الإدخار وتم التعبير عنه بـ " EP "

سعر الفائدة الفأدة الحقيقي وتم التعبير عنه بـ " TIR "

ثانياً : دراسة الإستقرارية : لدراسة الإستقرارية يتم معالجة كل سلسلة على حدا ليتم جعلها مستقرة

بالإستعانة ببرنامج " Eviews8 " بدرجة ثقة 95 % بناءً على الفرضيات التالية :

H0 السلسلة تحتوي على مركبة الإتجاه العام

النموذج الأول :

H1 السلسلة لا تحتوي على مركبة الإتجاه العام

H0 السلسلة تحتوي على الثابت

النموذج الثاني :

H1 السلسلة لا تحتوي على الثابت

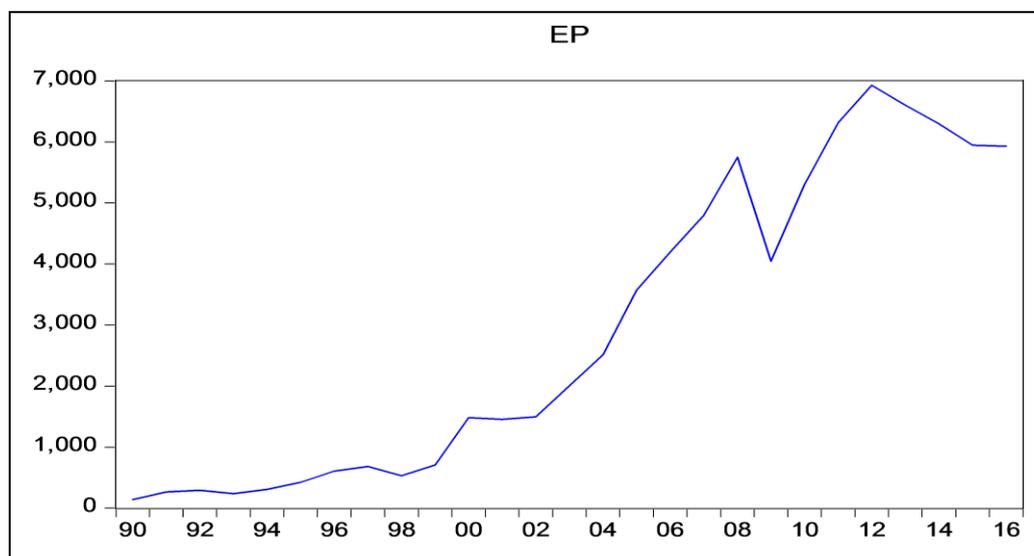
H0 السلسلة تحتوي على الجذر الأحادي

النموذج الثالث :

H1 السلسلة لا تحتوي على الجذر الأحادي

## 1 - دراسة إستقرارية سلسلة الإدخار " EP "

الشكل رقم (5.3) : تغيرات سلسلة " EP "



المصدر : من إعداد الطالب إعتقاداً على مخرجات " 8 Eviews "

من خلال المنحنى البياني يتضح أن السلسلة غير مستقر وللتأكد من ذلك نستعين بإختبار جذر الوحدة

الجدول رقم 3-8 : إختبار الجذر الأحادي للسلسلة " EP "

نوع الإختبار Type de Test	نوع النموذج Type de modèle	إحصائية ADF " t " statistique	القيمة الحرجة عند ( 05 % )	الإحتمال " P" Probabilité
Test ADF	النموذج الأول	-2.172026	-3.595026	0.4844
Test ADF	النموذج الثاني	-0.505778	-2.981038	0.8748
Test ADF	النموذج الثالث	1.050685	-1.954414	0.9185

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على برنامج " 8 Eviews " أنظر الملحق

إنطلاقاً من الجدول أعلاه يتم إختبار مركبة الإتجاه العام بالإعتماد على النموذج الأول بحيث نجد أن قيمة

$t_c$  ستبونت ( قيمة ستبونت المحسوبة ) لمركبة الإتجاه العام للسلسلة " EP " أكبر من القيمة الحرجة عند المعنوية

$\alpha = 5\%$  ( $-2.172026 < -3.595026$ ) وهذا ما يدل على وجود مركبة الاتجاه العام ولدينا

$\text{prob} = 0.4844 > 0,05$  وبالتالي فإن السلسلة تحتوي على مركبة الاتجاه العام وبهذا نقبل فرضية

العدم ومنتقل إلى النموذج الثاني

فيما يخص إختبار وجود الثابت للسلسلة "EP" فإن قيمة  $t_c$  ستبوءنت لهذا الأخير

( $-2.981038 < -0.505778$ ) أكبر من القيمة الحرجة عند المعنوية  $\alpha = 5\%$  وكون

$0,05 < 0.8748 = \text{prob}$  وبالتالي السلسلة تحتوي على الثابت وعليه نقبل بفرضية العدم والتي تشير

إلى وجود الثابت في السلسلة ومنتقل إلى النموذج الثالث .

بالنسبة للجذر الأحادي، فبمقارنة قيمة  $t_c$  ستبوءنت لهذا الأخير نجد ( $-1.954414 < 1.050685$ )

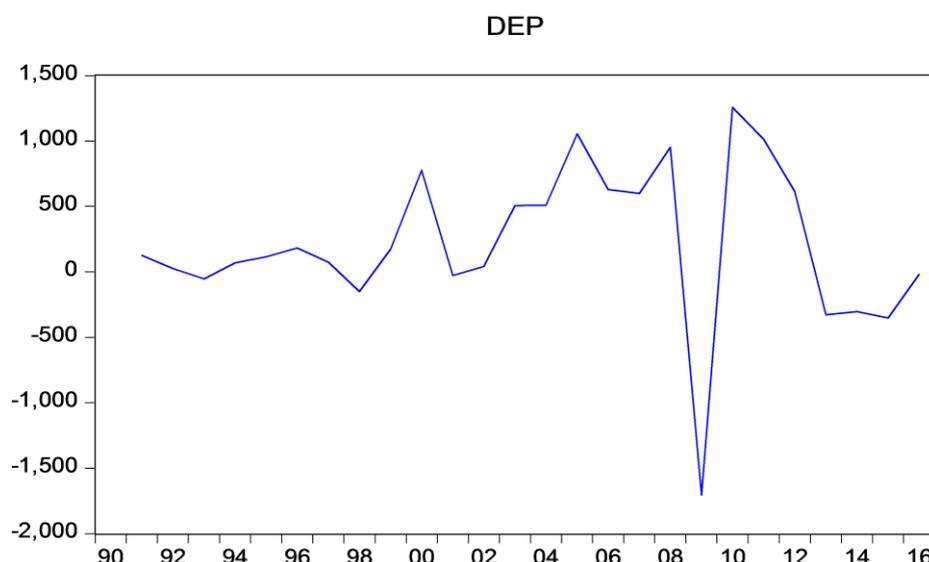
أكبر من القيمة الحرجة (قيم *Mackinnon*) عند مستوى المعنوية  $\alpha = 5\%$  ، والذي يمكن التأكد منه من

خلال الإحتمال  $P = 0.9185 > 0,05$

ومنه السلسلة EP غير مستقرة ومن نوع DS ( ولجعلها مستقرة نتبع طريقة الفروقات من الدرجة الأولى

### دراسة إستقرارية السلسلة " DEP "

الشكل رقم (3.6) : تغيرات السلسلة DEP



المصدر : من إعداد الطالب إعتقاداً على مخرجات " Eviews "

الجدول رقم (3-9) : إختبار الجذر الأحادي للسلسلة " DEP "

نوع الإختبار Type de Test	نوع النموذج Type de modèle	إحصائية ستودنت المحسوبة " t " statistique	إحصائية القيمة الحرجة	الإحتمال "P" Probabilité
Test ADF	النموذج الأول	-5.019712	-3.603202	0.0024
Test ADF	النموذج الثاني	-5.134135	-2.986225	0.0003
Test ADF	النموذج الثالث	-4.585845	-1.955020	0.0001

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على برنامج " Eviews 8 " أنظر الملحق

إنطلاقاً من الجدول أعلاه يتم إختبار مركبة الإتجاه العام بالإعتماد على النموذج الأول بحيث نجد أن قيمة

$t_c$  ستودنت ( قيمة ستودنت المحسوبة ) لمركبة الإتجاه العام للسلسلة " DEP " أصغر من القيمة الحرجة عند

المعنوية  $\alpha = 5\%$  ( $-3.603 > -5.019712$ ) وهذا ما يدل على عدم وجود مركبة الإتجاه العام ولدينا

$0.05 > 0.0024 = \text{prob}$  وبالتالي السلسلة لا تحتوي على مركبة الإتجاه العام وبهذا نرفض فرضية العدم

وننتقل إلى النموذج الثاني

فيما يخص إختبار وجود الثابت للسلسلة "DEP" فإن قيمة  $t_c$  ستبodont لهذا الأخير

(-2.98 > -5.134135) أصغر من القيمة الحرجة عند المعنوية  $\alpha = 5\%$  وكون

$0,05 > 0.0003 = \text{prob}$  وبالتالي السلسلة لا تحتوي على الثابت وعليه نقبل بالفرضية البديلة والتي تشير

إلى عدم وجود الثابت في السلسلة ومنتقل إلى النموذج الثالث

بالنسبة للجذر الأحادي، فبمقارنة قيمة  $t_c$  ستبodont لهذا الأخير نجد أنها (-1.95 > -4.585845) أصغر

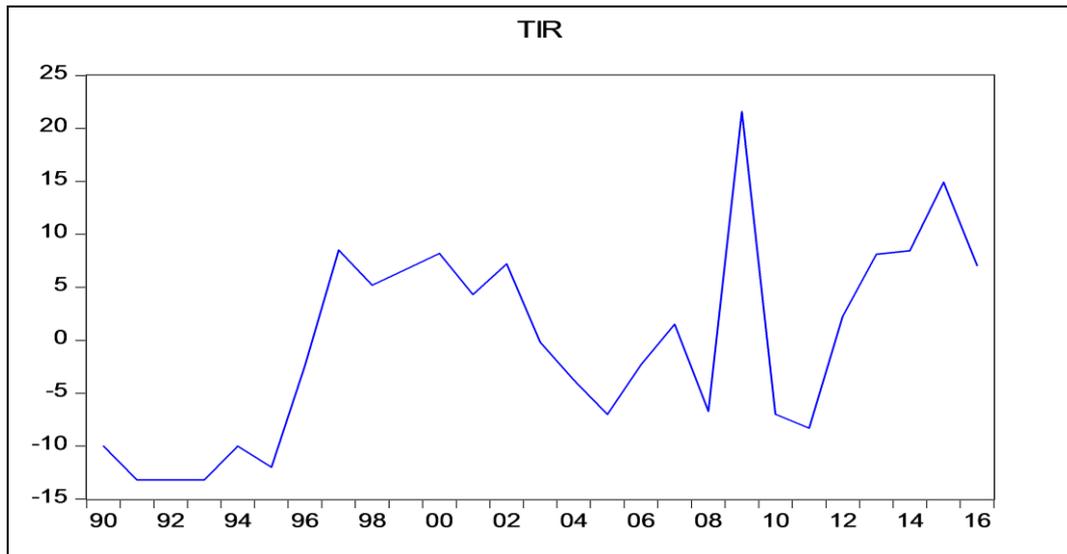
من القيمة الحرجة (قيم *Mackinnon*) عند مستوى المعنوية  $\alpha = 5\%$  ، والذي يمكن التأكد منه من خلال

الإحتمال  $0,05 > 0.0001 = P$

ومنه السلسلة "DEP" مستقرة

المطلب الثاني: دراسة إستقرارية سلسلة سعر الفائدة الحقيقي "TIR" و تقدير النموذج

الشكل رقم (7.3): تغيرات سلسلة "TIR"



المصدر : من إعداد الطالب إعتماًداً على مخرجات " Eviews 8 "

## الجدول رقم (10.3) .: إختبار الجذر الأحادي للسلسلة " TIR "

نوع الإختبار Type de Test	نوع النموذج Type de modèle	إحصائية ستودنت المحسوبة " t " statistique	إحصائية القيمة الحرجة	الإحتمال " P " Probabilité
Test ADF	النموذج الأول	-3.624584	-3.595026	0.0471
Test ADF	النموذج الثاني	-2.991629	-2.981038	0.0489
Test ADF	النموذج الثالث	-3.066417	-1.954414	0.0036

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على برنامج " Eviews 8 " أنظر الملحق

إنطلاقًا من الجدول أعلاه يتم إختبار مركبة الإتجاه العام بالإعتماد على النموذج الأول بحيث نجد أن قيمة

$t_c$  ستودانت ( قيمة ستودانت المحسوبة ) لمركبة الإتجاه العام للسلسلة " TIR " أصغر من القيمة الحرجة عند

المعنوية  $\alpha = 5\%$  ( $-3.624584 > -3.595026$ ) وهذا ما يدل على عدم وجود مركبة الإتجاه العام ولدينا

$0.0471 = \text{prob} > 0.05$  وبالتالي السلسلة لا تحتوي على مركبة الإتجاه العام وبهذا نرفض فرضية العدم

وننتقل إلى النموذج الثاني

فيما يخص إختبار وجود الثابت للسلسلة " TIR " فإن قيمة  $t_c$  ستودانت لهذا الأخير

( $-2.991629 > -2.98$ ) أصغر من القيمة الحرجة عند المعنوية  $\alpha = 5\%$  وكون

$0.0489 = \text{prob} > 0,05$  وبالتالي السلسلة لا تحتوي على الثابت وعليه نقبل بالفرضية البديلة والتي تشير

إلى عدم وجود الثابت في السلسلة ومنتقل إلى النموذج الثالث

بالنسبة للجذر الأحادي، فبمقارنة قيمة  $t_c$  ستودانت لهذا الأخير نجد ( $-3.066417 > -1.954414$ )

أصغر من القيمة الحرجة (قيم Mackinnon) عند مستوى المعنوية  $\alpha = 5\%$  ، والذي يمكن التأكد منه من

خلال الإحتمال  $P = 0.0036 > 0,05$

ومنه السلسلة " TIR " مستقرة

## تقدير النموذج :

لوجود متغيرين فهذا يدفعنا لتطبيق الإرتباط البسيط وعلى هذا الأساس يمكن تقدير الشكل العام للنموذج

على النحو التالي :

$$EP = C(1) + C(2)*TIR$$

بعد إدخال الشكل العام للنموذج في برنامج " Eviews 8 " نتحصل على :

Dependent Variable: DEP  
Method: Least Squares  
Date: 06/05/18 Time: 01:37  
Sample (adjusted): 1991 2016  
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TIR	-35.47334	10.95038	-3.239463	0.0035
C	228.9958	99.99442	2.290085	0.0311
R-squared	0.304229	Mean dependent var		222.5969
Adjusted R-squared	0.275239	S.D. dependent var		598.7979
S.E. of regression	509.7740	Akaike info criterion		15.37962
Sum squared resid	6236869.	Schwarz criterion		15.47639
Log likelihood	-197.9350	Hannan-Quinn criter.		15.40748
F-statistic	10.49412	Durbin-Watson stat		1.516817
Prob(F-statistic)	0.003490			

من مخرجات البرنامج يمكن تقدير العلاقة بين الإدخار وسعر الفائدة الحقيقي على النحو التالي

$$EP = 228.99 - 35.47*TIR$$

حيث 228.99 تمثل الثابت (C(1)) والذي لا يرتبط بسعر الفائدة الحقيقي والذي يكون مرتبط بمتغيرات أخرى لم يتم إدراجها في النموذج وإعتبارها ثابتة

أما 35.47 فهي تمثل الميل أي مقدار التغير في الإدخار الناتج عن تغير سعر الفائدة الحقيقي بوحدة واحدة

## المطلب الثالث : تحليل مخرجات النموذج

التحليل الإحصائي :

### 1 - دراسة صلاحية النموذج

#### 1 - 1 - دراسة القوة الإرتباطية بين المتغيرات :

يتم دراسة القوة الإرتباطية بين المتغيرات بالإعتماد على معامل التحديد ومعامل التحديد المعدل

لدينا  $R\text{-squared} = 0.3042$  وهذا يعني أن المتغير المفسر والمتمثل في سعر الفائدة الحقيقي يستطيع

أن يفسر ما قيمته 30.42 % من التغير الحاصل في الإدخار والباقي يعود إلى متغيرات أخرى لم يتم إدراجها في النموذج .

لدينا  $Adjusted\ R\text{-squared} = 0.2752$  وهذا يعني أن المتغير المفسر والمتمثل في سعر الفائدة

الحقيقي يستطيع أن يفسر حقيقة ما قيمته 27.52 % من التغير الحاصل في الإدخار

#### 1 - 2 - دراسة المعنوية الكلية للنموذج :

يتم دراسة المعنوية الكلية للنموذج بالإعتماد على إحصائية فيشر من خلال المقارنة بين قيمة فيشر المحسوبة

وقيمة فيشر الجدولة ففي حالة قيمة فيشر المحسوبة أكبر من قيمة فيشر الجدول فهذا يدل على صلاحية النموذج ككل.

لدينا  $F_{sta} = 10.49$  أما قيمة  $F_{tabl} = 2.86$  وكون قيمة فيشر المحسوبة أكبر من قيمة فيشر الجدولة

فهذا يدل على مدى صلاحية النموذج في عملية التقدير وهو ما يثبتته الإحتمال

$$Prob(F\text{-statistic}) = 0.003 < 0.05$$

1 - 3 - دراسة معنوية المعلمات :

لدراسة معنوية المعلمات يتم الإعتماد على إحصائية ستودانت ففي حالة وجود قيمة إحصائية فيشر المحسوبة أكبر من قيمة إحصائية فيشر الجدولة فهذا يدل على مدى معنوية أو دلالة المعلم في تفسير التغير والعكس يمكننا من رفض هذه المعلمة في تفسير التغير الحاصل.

من مخرجات البرنامج السابقة نجد :

معامل سعر الفائدة الحقيقي معنوي كون قيمة إحصائية ستودانت المحسوبة أكبر من قيمة إحصائية ستودانت

$$\text{المجدولة وهو ما يثبتته } \text{Prob} = 0.0035 < 0.05$$

الحد الثابت معنوي كون قيمة إحصائية ستودانت المحسوبة أكبر من قيمة إحصائية ستودانت المجدولة وهو ما

$$\text{يثبتته } \text{Prob} = 0.0311 < 0.05$$

1 - 4 - دراسة الارتباط الذاتي بين الأخطاء :

يتم دراسة الارتباط الذاتي بين الأخطاء بالإعتماد على قيم إحصائية دارين واتسن " D.W " لدينا قيمة

دارين واتسن  $DW = 1.51$  تنتمي إلى المجال المقبول وعلى هذا الأساس يمكننا القول أنه لا يوجد ارتباط

ذاتي بين الأخطاء .

التحليل الإقتصادي :

$$\text{DEP} = 228.99 - 35.47 * \text{TIR}$$

من خلال الشكل العام للنموذج نلاحظ ان هناك علاقة عكسية بين الادخار بفترة ابطاء اولي و سعر

الفائدة الحقيقي اي ان ارتفاع الادخار بفترة الابطاء الاولي يكون نتيجة لانخفاض في سعر الفائدة.

و ان ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي بوحدة واحدة يؤدي الى انخفاض في الادخار بفترة ابطاء اولي بـ 35.47 وحدة.

اي ان زيادة سعر الفائدة الحقيقي يكون مؤشر على انخفاض في الادخار فارتفاع سعر الفائدة دلالة على زيادة الطلب على النقود و انخفاض الادخار دلالة على زيادة في المستوى العام للأسعار و التي تقارب بين الدخل و الاستهلاك و على هذا الاساس تنشأ علاقة عكسية بين سعر الفائدة و الادخار فزيادة سعر الفائدة تكون نتيجة حتمية لإنخفاض الادخار .

## خلاصة الفصل

تطرقنا في هذا الفصل إلى تطورات أسعار الفائدة الحقيقية و الاسمية في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)

حيث لاحظنا من بداية تحرير أسعار الفائدة بشكل متدرج 1990 إلى غاية 1996 سادت أسعار فائدة حقيقية سالبة على رغم من الرفع التدريجي لسعر الفائدة الاسمي لكن ابتداء من 1997 عرفت الجزائر أسعار فائدة موجبة نتيجة انحصار معدل التضخم و هو ما انعكس على سياسة الادخار و الاستثمار و أداء المؤسسات بصفة عامة ثم بدأت بتذبذب ابتداء من 1999 أما أسعار الفائدة الاسمية شهدت أعلى مستوياتها خلال فترة 1990 إلى 1994 ثم بدأت بالانخفاض من سنة 1995 ، كما تطرقنا في هذا الفصل إلى تطورات الادخار حيث تبين أن معدل الادخار عرف نوعا من الاستقرار خلال فترة من 1990 إلى 1997 و مع بداية 2000 شهد تحسنا ملحوظا و لمن الملفت للانتباه الزيادة المعتبرة في قيمته بداية من 2005 ، و هذا راجع للارتفاع التي عرفته صادرات المحروقات ، و قد استمر الادخار في تحقيق المزيد من المستويات العالية باستثناء سنة 2009 التي شهدت انخفاضا محسوسا في حجم الادخار نتيجة الأزمة المالية العالمية .

أما الدراسة القياسية فقد ركزت على اختيار متغير تابع يتمثل في الادخار و متغير مستقل يتمثل في سعر الفائدة محاولين بذلك إيجاد العلاقة التي تربط بين هذين المتغيرين وفق نموذج الارتباط البسيط لكن ما تم التوصل اليه هو وجود علاقة عكسية بين الادخار و سعر الفائدة في الجزائر .

الخطمة

يتمثل الهدف الأساسي من بحثنا هذا هو محاولة منا لتسليط الضوء على اثر سعر الفائدة على الادخار في الجزائر ، و لأجل ذلك قمنا بدراسة قياسية بغية التحديد و بشكل دقيق طبيعة العلاقة التي تربط هاتين المتغيرين .

و لقد جاء بحثنا هذا للإجابة على الإشكالية الرئيسية و الأسئلة الفرعية بالإضافة إلى اختبار صحة الفرضيات المقترحة في المقدمة العامة.

و لدراسة موضوعنا بشكل كافي و متكامل لا بد من التعرض لعدة فصول رئيسية ، حيث كان الفصل الأول يتناول الجانب النظري للادخار بدءا بإعطاء مفاهيم عامة حول الادخار و أنواعه ، كما تطرقنا إلى علاقته ببعض التغيرات الاقتصادية الكلية و بعد ذلك حاولنا إبراز النظريات المحددة للادخار ، أما الفصل الثاني فتناول مفاهيم عامة حول سعر الفائدة و أنواعها و بما أن هذا الأخير يمثل نقطة اختلاف فيما بين الاقتصاديين و الباحثين على اختلاف مذاهبهم و مدارسهم ، و لا يزال إلى وقتنا الراهن مجال للدراسة و التحليل لذلك اشرنا إلى أهم النظريات التي تفسره و تحدده.

و من خلال كل ما تم دراسته بشكل عام تم تطبيق ذلك على حالة الجزائر بدراسة تطبيقية لقياس مدى تأثير سعر الفائدة على الادخار خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2016 و هو ما تم التطرق إليه في الفصل الثالث للإجابة على التساؤل الرئيسي في المقدمة العامة ، كما تم التطرق هنا لتحليل اقتصادي و تحليل قياسي لتأثير الادخار على سعر الفائدة خلال الفترة السابقة الذكر.

**أولا: اختبار الفرضيات:**

**الفرضية الأولى:** صحيحة لان سعر الفائدة هو أداة تستعمل للقضاء على السوق الموازي و تحقيق استهلاك أفضل في المستقبل لكن لا يعتبر العرض و الطلب المحددان الوحيدان فقد يكون ذلك راجع للسياسة المنتهجة لتحقيق اهداف مسطرة.

الفرضية الثانية: فرضية غير صحيحة دائما لأن الادخار قد يكون راجع لسوء تقدير الاستهلاك مما ينشا عنه فائض في الدخل .

الفرضية الثالثة: فرضية خاطئة كون سعر الفائدة يؤثر على الادخار بصفة عكسية فزيادة سعر الفائدة يكون مؤشر على انخفاض في الادخار أي ان هناك علاقة عكسية بين سعر الفائدة الحقيقي و الادخار فارتفاع سعر الفائدة يكون بسبب نقص الادخار مما يتسبب في زيادة الطلب على النقود .

### النتائج:

- تتحقق التنمية الاقتصادية عن طريق تعبئة الادخار و توجيهه نحو التوظيف المالي أو الاستثماري الأمثل لان زيادة معدل الادخار شرط من الشروط الضرورية لتحقيق معدل نمو مناسب .
- لا يوجد ترابط ايجابي كبير بين سعر الفائدة و الادخار حيث أن الغالب من قرارات الادخار يتم في غياب سعر الفائدة و من ناحية أخرى فان سعر الفائدة يمارس تأثير سلبي على المدخرات من ناحية تأثيرها في التضخم الذي يحدث اثار سلبية على المدخرات الاختيارية و الإجبارية معا ذلك أن التضخم يجعل الأفراد يقبلون على إنفاق المزيد مما لديهم على الاستهلاك نظر لارتفاع الأسعار كذلك فانه يضعف لديهم الرغبة في الادخار حيث أن القيمة الحقيقية للمدخرات تتآكل بفعل التضخم .
- سعر الفائدة يؤثر تأثيرا سلبيا على الادخار و الذي ينعكس على حجم الإنتاج الوطني و بالتالي النمو الاقتصادي ، إن أسعار الفائدة المنخفضة لا تؤدي إلى جمع الموارد الادخارية اللازمة و لا إلى الاختيار الناجح للاستثمار و أيضا أسعار الفائدة المرتفعة جدا تعطل الاستهلاك و الاستثمار .
- تقيد معدلات الفائدة أو تحريرها لا يؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية .
- معدل الادخار غير حساس اتجاه استعار الفائدة الحقيقية و بالتالي عدم فعالية سياسة التحرير أسعار الفائدة التي انتهجتها الحكومة ابتداء من 1995 في جذب المدخرات بالرغم من أن الفكر الاقتصادي قد أكد على أهمية العلاقة بين الادخار و سعر الفائدة الأمر الذي يؤكد على أن هناك

عوامل اجتماعية ثقافية و اجتماعية و دينية تجعل سعر الفائدة عاملا غير مؤثر على الادخار في الجزائر الأمر الذي لا يمكن الاعتماد عليه في رسم السياسات المتعلقة بالادخار في الجزائر .

### التوصيات:

من خلال النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم مجموعة من لتوصيات التي تتمثل فيما يلي :

- يتعين على الجزائر إتباع سياسة التنمية الاقتصادية ذاتية التوليد و القابلة للاستمرار بعيدا عن التأثيرات و العوامل الخارجية التي يصعب التحكم فيها بل التنبؤ بها في كثير من الأوقات و يكون ذلك انطلاقا من استغلال الوفرة المالية الحالية لإحداث نهضة تنموية و محكمة و لن يتحقق ذلك إلا بتجنيد الادخار و توجيهه نحو الاستثمار في القطاعات المنتجة و المدرة للدخل و المجدية من الناحيتين المالية و الاقتصادية.
- لابد من استحداث و سائل و آليات لتلبية رغبات المدخرين في تحويل مدخراتهم إلى استثمارات و تأخذ هذه الآليات شكل مؤسسات متنوعة ابتداء من الشركات التضامنية ووصولا إلى الشركات المساهمة و العامة و الخاصة و شركات التضامن بالأسهم.
- إن اعتماد الجزائر على إيرادات المحروقات كمصدر رئيسي للثروة يمثل احد التحديات الخطيرة التي تواجهها و بالتالي يجب ترشيد استغلالها و رفع كفاءة استخدامها .
- توصي الدراسة بعدم جدوى الاعتماد على سعر الفائدة كعامل مؤثر في تحفيز الادخار و هذا يقود إلى ضرورة الاتجاه نحو اعتماد المعاملات المالية الحالية من سعر الفائدة نظرا لما تتمتع به من قبول لدى المواطن الجزائري بحكم ديانته الإسلامية.
- العمل على تطوير بورصة الجزائر و قضاء على مسببات جهوده على اعتبار ان عملية التطوير شرط أساسي المناخ الاستثماري و جعله قدرة على جذب المدخرات نحو الاستثمار.

### أفاق البحث:

يبقى هذا البحث المتواضع فضاء واسع للتعلم و الاكتشاف و تطوير الدراسة الى:

- دراسة تأثير سعر الفائدة على التنمية الاقتصادية في الجزائر.
- القيام بدراسة قياسية حول الادخار على المستوى الكلي و أخرى حول الادخار العائلي.
- دراسة العلاقة بين الادخار المحلي و الادخار الخارجي في الجزائر .
- دراسة مقارنة بين سعر الفائدة و البديل الإسلامي في تعبئة المدخرات

و في الأخير بقي أن نتمنى بان نكون قد وفقنا في هذا العمل فان أصابنا فمن الله و إن أخطانا فمن أنفسنا.

# قائمة الجداول و الأشكال

## قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
87	تطورات سعر الفائدة خلال فترة 1994_1990	(1-3)
89	تطورات سعر الفائدة خلال فترة 2000-1995	(2-3)
90	تطورات سعر الفائدة خلال فترة 2007-2001	(3-3)
91	تطورات سعر الفائدة خلال فترة 2016-2008	(4-3)
92	تطورات الادخار في الجزائر خلال فترة 1999-1990	(5-3)
92	تطورات الادخار في الجزائر خلال فترة 2009-2000	(6-3)
93	تطورات الادخار خلال فترة 2016-2010	(7-3)
106	اختبار الجذر الأحادي للسلسلة EP	(8-3)
108	اختبار الجذر الأحادي للسلسلة DEP	(9-3)
109	اختبار الجذر الأحادي للسلسلة TIR	(10-3)

## قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
27	تمثيل بياني للعلاقة بين الادخار و الدخل المتاح	(1-1)
70	بناء منحنى (Is)	(1-2)
72	بناء منحنى (LM)	(2-2)
74	التوازن في النموذج (Is-LM)	(3-2)
77	الحالة التوازنية للادخار و الاستثمار و تحديد سعر الفائدة	(4-2)
78	منحنى عرض النقود	(5-2)
80	منحنى الطلب على النقود	(6-2)
82	منحنى التوازن بين الطلب و العرض الأموال القابلة للإقراض	(7-2)
88	تطور أسعار الفائدة في الجزائر خلال فترة 1990_1994	(1-3)
93	تطور الادخار في الجزائر خلال فترة 2000-2009	(2-3)
79	معادلة الانحدار الخطي البسيط	(3-3)
98	الأشكال الانتشارية	(4-3)

106	تغيرات سلسلة EP	(5-3)
108	تغيرات سلسلة DEP	(6-3)
109	تغيرات سلسلة TIR	(7-3)

# قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية .

أولاً : الكتب .

- احمد فريد مصطفى و آخرون ؛ النقود و التوازن الاقتصادي ، مؤسسة الشباب الجامعة ، مصر . 2010 .
- إسماعيل عبد الرحمن و آخرون ، مفاهيم و نظم اقتصادية ، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر و التوزيع عمان ، الأردن ، 2004 .
- إسماعيل محمد هاشم ، أسس علم الاقتصاد ، دار الكتب ، مصر ، 1979 .
- ب برنييه و استمون الترجمة عبد الأمير إبراهيم شمس الدين أصول الاقتصاد الكلي الطبعة الأولى دار الكتاب للنشر و التوزيع بيروت 1989 .
- حسين علي بخيت ، سحر فتح الله ، اقتصاد القياسي ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2009 .
- سمير فخري نعمة ، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف و سعر الفائدة و انعكاساتها على ميزان المدفوعات ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، الاردن ، 2011 .
- طاهر حردان ، أساسيات الاستثمار ، الطبعة الأولى ، دار المستقبل للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2010 .
- علي كنعان ، النقود و الصيرفة ، جامعة دمشق ، سوريا ، 2011 .
- محمد إبراهيم عبد الرحيم ، اقتصاديات النقود و البنوك ، الطبعة الأولى ، دار التعليم الجامعي ، الإسكندرية ، 2015 .
- محمد سعيد السهموري ، اقتصاديات النقود و البنوك ، الطبعة الأولى ، دار الشروق للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2012 .

- محمد مروان السمان و اخرون ، مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي و الكلي ، الطبعة الأولى ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ،عمان ، الاردن ،2002 .
- إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه ، ناشد محمود عبد السلام شعبان ، مبادئ التحليل الإحصائية بين النظرية و التطبيق ، دار المطبوعات الجامعية ، مصر، 2008 .
- السيد متولي عبد القادر ، اقتصاديات النقود و البنوك ، الطبعة الأولى ، دار الفكر ، عمان ،الأردن . 2010 .
- بن حمودة سكينه ، الاقتصاد السياسي ، الطبعة الأولى ،دار الملكية للطباعة و الإعلام ، الجزائر ، 2006 .
- نائر فيصل شاهر، الإحصاء في العلوم الإدارية و المالية (إحصاء 1) ، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2010 .
- جلاطو جيلالى ، الإحصاء التطبيقي ، دار الخلدونية للنشر و التوزيع ، الجزائر 2007.
- جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي و الوضعي الطبعة الأولى دار الخلدونية للنشر و التوزيع الجزائر 2007 .
- خالد واصف الوزاني ،احمد حسين الرفاعي ، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة التاسعة ، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان ،الاردن ، 2008.
- خالد واصف الوزاني و آخرون ، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية و التطبيق ، الطبعة الخامسة ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن ، 2002 .
- سالم عيسى بدر ، عماد غصاب عبابنة ، مبادئ الإحصاء الوصفي و الاستدلالي ، الطبعة الأولى دار الميسرة للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2007 .

- عبد الحميد عبد المجيد البلداوي ، الأساليب التطبيقية لتحليل و إعداد البحوث العلمية مع لحالات دراسية باستخدام برنامج SPSS ، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر و التوزيع ، عمان ، الاردن ، 2009.
- عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق ، الطبعة الثانية ، دار الجامعة ، مصر ، 1998 .
- عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق ، الطبعة الثالثة ، دار الجامعة ، مصر ، 2008 .
- محب خلة توفيق ، التطور و اقتصاديات الموارد ، دار الفكر الجامعي، إسكندرية ، 2000 .
- محمد بوخاري ، الاقتصاد الكلي المعمق ، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر ، 2014 .
- محمد فوزي أبو السعود مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات دار الجامعة الإسكندرية مصر 2004.
- مراد كمال عوض ، أساسيات الإحصاء ، الطبعة الأولى ، دار البداية ، عمان ، 2010.
- مفلح محمد عقل و جهات نظر مصرفية الطبعة الأولى طبع بدعم من البنك العربي عمان الأردن 2000 .
- نبيل جمعة صالح النجار ، إحصاء التحليلي مع التطبيقات برمجية SPSS ، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2015.
- يوجين ا.ديوليو ، الترجمة محمد رضا العدل و آخرون ، النظرية الاقتصادية الكلية ، الطبعة الثانية ، دار الدولية للنشر، مصر، 1993 .
- احمد رمضان نعمة و آخرون ، النظرية الاقتصادية ، الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1993 .

- احمد هني ، المديونية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1992 .
- احمد هني، دروس في التحليل الاقتصادي الكلي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1993 .
- إسماعيل رياض، الادخار في المجتمع الاشتراكي، دار الجامعي للنشر ، مكتبة القاهرة الحديثة ، مصر، دون سنة نشر.
- إسماعيل عبد الرحمن ، حربي عريقات ، مفاهيم و نظم اقتصادية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان، الأردن، 2004.
- بريش سعيد ، الاقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر و التوزيع ، عنابة ، 2007 .
- رمزي زكي ، مشكلة الادخار مع دراسة خاصة عن البلاد النامية ، الدار القومية للطباعة و النشر، القاهرة - مصر ، 1996،
- سام ويلسون و آخرون ، ترجمة هشام عبد الله ، الاقتصاد الطبعة الأولى دار الأهلية للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2001 .
- سمير محمد عبد العزيز عجمية ، عبد الرحمن يسرى احمد ، التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و مشكلاتها ، دار الجامعية ، الإسكندرية ، 1999.
- سمير محمد عبد العزيز، التمويل العام المدخل الادخاري و الضريبي- المدخل الإسلامي المدخل الدولي- الطبعة الثانية، مكتبة الإشعاع الفنية ، الإسكندرية ، 1998 .
- سمير محمد عبد العزيز، المدخل الحديثة في التنمية الاقتصادية ، مؤسسة الشباب الجامعة للطباعة و النشر و التوزيع ، الإسكندرية ، 1998.
- ضياء مجيد الموسوي ، النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 1994 .
- طاهر لطرش ، تقنيات البنوك ، الطبعة الأولى ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2001 .
- عبد الله الصعيدي ، الادخار و النمو الاقتصادي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، مصر ، 1989 .
- علاش احمد ، دروس و تمارين في التحليل الاقتصادي الكلي ، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2012 .
- عمرو محي الدين ، التخلف و التنمية ، دار الطبعة العربية ، القاهرة ، مصر ، 1976 .

- كامل بكري و آخرون ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار الجامعة ، مصر ، 1999 .
- محمد بشير عليه ، القاموس الاقتصادي العربي ، فرنسي ، انجليزي ، ألماني ، المؤسسة العربية لدراسات و النشر ، بيروت ، 1985 .
- محمد عبد الغفار محمد ، مشكلة الادخار في مصر - الأسباب - سياسات العلاج ، طبعة الأولى ، مكتبة الزهراء الشرق القاهرة ، 1997 .
- نزار سعد الدين عيسى ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، الطبعة الأولى ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2001 .

قائمة المراجع باللغة الفرنسية :

- E.A – Lislé L' EPARGNANT : Edition dunod paris 1968 .
- Kornai : socia lisme et economique de la penurie : edition dunod paris 1984 .
- Martin Daniel Précis d' économie : édition nathan paris 1998 .
- Tournier jean claude bourse investissement Epargne édition Organisation Paris 1993 .

ثالثا: المذكرات:

- احمد سلامي ، دراسة قياسية لأهم محددات دالة الادخار العائلات الجزائرية خلال فترة 1970. 2006 و التنبؤ بمكوناتها ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد تطبيقي ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة 2007/2006 .
- بوزيدي جمال ، دور أسعار الفائدة في إحداث الأزمات المالية ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاديات مالية و البنوك ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة احمد بوقرة ، بومرداس ، 2012/2011 .

- دعاس خليل ، الادخار المحلي و التمويل بين التكامل و الإحلال دراسة حالة الدول العربية ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 3 ، 2002 / 2003.
- راشد البروي ، الادخار و التنمية مجلة الهلال ، بيروت ، العدد 4 ، 2000 .
- طالي خيرة ، نمذجة قياسية لسلوك ادخار العوائل الجزائرية في ظروف التضخم ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، الجزائر ، 1999.
- عبيد عنتر ، دراسة سلوك العون الاقتصادي الأكثر ادخارا في الجزائر خلال فترة 1985-2012 ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة احمد ، بوقرة ، بومرداس ، 2014/2015 .
- فالح بن عبد الله بن محمد الحقباني ، الادخار العائلي و أثره في الاقتصادية من منظور التنمية الإسلامية مع دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية ، أطروحة دكتوراه قسم دراسة العلوم الشرعية شعبة اقتصاد إسلامي ، جامعة أم القرى ، 1999 .
- \_\_ بن احمد احمد ، النمذجة القياسية للاستهلاك الوطني للطاقة الكهربائية في الجزائر خلال فترة 1988-2007 ، مذكرة ماجستير ، تخصص اقتصاد كمي ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2007.
- \_\_ جنيدي مراد، دراسة تحليلية قياسية لظاهرة الادخار في الجزائر باستعمال أشعة الانحدار الذاتي 1970.
- 2004 ، ماجستير في العلوم الاقتصادية ، فرع الاقتصاد الكلي ، جامعة الجزائر ، 2005 / 2006 .

ثالثا: المجالات

- راشد البروي ، الادخار و التنمية ، مجلة الهلال ، بيروت العدد 4 ، 2000.

رابعا: مواقع الانترنت

1-[http://data .bankaldawli.org/indicator/fp.cpi.totl.zg](http://data.bankaldawli.org/indicator/fp.cpi.totl.zg).

2- <http://www.bank-of-algeria.dz>

الملاحق

## " EP " دراسة إستقرارية سلسلة الإدخار

Null Hypothesis: EP has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.172026	0.4844
Test critical values:		
1% level	-4.356068	
5% level	-3.595026	
10% level	-3.233456	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
 Dependent Variable: D(EP)  
 Method: Least Squares  
 Date: 06/05/18 Time: 01:18  
 Sample (adjusted): 1991 2016  
 Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EP(-1)	-0.321515	0.148025	-2.172026	0.0404
C	-234.9804	302.8293	-0.775950	0.4457
@TREND(1990)	100.6513	47.73750	2.108433	0.0461
R-squared	0.170813	Mean dependent var		222.5969
Adjusted R-squared	0.098710	S.D. dependent var		598.7979
S.E. of regression	568.4764	Akaike info criterion		15.63196
Sum squared resid	7432806.	Schwarz criterion		15.77713
Log likelihood	-200.2155	Hannan-Quinn criter.		15.67377
F-statistic	2.369013	Durbin-Watson stat		1.874735
Prob(F-statistic)	0.116012			

Null Hypothesis: EP has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.505778	0.8748
Test critical values:		
1% level	-3.711457	
5% level	-2.981038	
10% level	-2.629906	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
 Dependent Variable: D(EP)  
 Method: Least Squares  
 Date: 06/05/18 Time: 01:18  
 Sample (adjusted): 1991 2016  
 Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EP(-1)	-0.024930	0.049291	-0.505778	0.6176
C	292.4778	182.4922	1.602686	0.1221
R-squared	0.010546	Mean dependent var		222.5969
Adjusted R-squared	-0.030681	S.D. dependent var		598.7979
S.E. of regression	607.9143	Akaike info criterion		15.73175
Sum squared resid	8869434.	Schwarz criterion		15.82852
Log likelihood	-202.5127	Hannan-Quinn criter.		15.75962
F-statistic	0.255812	Durbin-Watson stat		2.102737
Prob(F-statistic)	0.617627			

Null Hypothesis: EP has a unit root  
 Exogenous: None  
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	1.050685	0.9185
Test critical values:		
1% level	-2.656915	
5% level	-1.954414	
10% level	-1.609329	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
 Dependent Variable: D(EP)  
 Method: Least Squares  
 Date: 06/05/18 Time: 01:19  
 Sample (adjusted): 1991 2016  
 Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EP(-1)	0.034879	0.033197	1.050685	0.3035
R-squared	-0.095350	Mean dependent var		222.5969
Adjusted R-squared	-0.095350	S.D. dependent var		598.7979
S.E. of regression	626.6957	Akaike info criterion		15.75650
Sum squared resid	9818687.	Schwarz criterion		15.80489
Log likelihood	-203.8345	Hannan-Quinn criter.		15.77044
Durbin-Watson stat	2.016636			

## " DEP " دراسة إستقرارية سلسلة

Null Hypothesis: DEP has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.019712	0.0024
Test critical values:		
1% level	-4.374307	
5% level	-3.603202	
10% level	-3.238054	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
 Dependent Variable: D(DEP)  
 Method: Least Squares  
 Date: 06/05/18 Time: 01:20  
 Sample (adjusted): 1992 2016  
 Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DEP(-1)	-1.072148	0.213588	-5.019712	0.0001
C	218.6539	280.1133	0.780591	0.4434
@TREND(1990)	1.756909	17.67563	0.099397	0.9217
R-squared	0.534239	Mean dependent var		-5.782000
Adjusted R-squared	0.491897	S.D. dependent var		892.5607
S.E. of regression	636.2295	Akaike info criterion		15.86116
Sum squared resid	8905335.	Schwarz criterion		16.00743
Log likelihood	-195.2645	Hannan-Quinn criter.		15.90173
F-statistic	12.61724	Durbin-Watson stat		1.999881
Prob(F-statistic)	0.000224			

Null Hypothesis: DEP has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.134135	0.0003
Test critical values:		
1% level	-3.724070	
5% level	-2.986225	
10% level	-2.632604	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
 Dependent Variable: D(DEP)

Method: Least Squares  
 Date: 06/05/18 Time: 01:20  
 Sample (adjusted): 1992 2016  
 Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DEP(-1)	-1.070916	0.208587	-5.134135	0.0000
C	242.9644	133.5734	1.818958	0.0820
R-squared	0.534029	Mean dependent var		-5.782000
Adjusted R-squared	0.513770	S.D. dependent var		892.5607
S.E. of regression	622.3844	Akaike info criterion		15.78161
Sum squared resid	8909334.	Schwarz criterion		15.87912
Log likelihood	-195.2701	Hannan-Quinn criter.		15.80866
F-statistic	26.35934	Durbin-Watson stat		2.001252
Prob(F-statistic)	0.000033			

Null Hypothesis: DEP has a unit root  
 Exogenous: None  
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.585845	0.0001
Test critical values:		
1% level	-2.660720	
5% level	-1.955020	
10% level	-1.609070	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
 Dependent Variable: D(DEP)  
 Method: Least Squares  
 Date: 06/05/18 Time: 01:21  
 Sample (adjusted): 1992 2016  
 Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DEP(-1)	-0.933296	0.203517	-4.585845	0.0001
R-squared	0.466998	Mean dependent var		-5.782000
Adjusted R-squared	0.466998	S.D. dependent var		892.5607
S.E. of regression	651.6314	Akaike info criterion		15.83601
Sum squared resid	10190964	Schwarz criterion		15.88477
Log likelihood	-196.9502	Hannan-Quinn criter.		15.84954
Durbin-Watson stat	2.010641			

## دراسة إستقرارية سلسلة سعر الفائدة الحقيقي " TIR "

Null Hypothesis: TIR has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.624584	0.0471
Test critical values:		
1% level	-4.356068	
5% level	-3.595026	
10% level	-3.233456	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
 Dependent Variable: D(TIR)  
 Method: Least Squares  
 Date: 06/05/18 Time: 01:35  
 Sample (adjusted): 1991 2016  
 Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TIR(-1)	-0.726746	0.200505	-3.624584	0.0014
C	-5.766121	3.726879	-1.547171	0.1355
@TREND(1990)	0.450104	0.246612	1.825151	0.0810
R-squared	0.363768	Mean dependent var		0.655769
Adjusted R-squared	0.308444	S.D. dependent var		9.617430
S.E. of regression	7.997842	Akaike info criterion		7.104388
Sum squared resid	1471.206	Schwarz criterion		7.249553
Log likelihood	-89.35704	Hannan-Quinn criter.		7.146190
F-statistic	6.575170	Durbin-Watson stat		2.050118
Prob(F-statistic)	0.005515			

Null Hypothesis: TIR has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.991629	0.0489
Test critical values:		
1% level	-3.711457	
5% level	-2.981038	
10% level	-2.629906	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
 Dependent Variable: D(TIR)  
 Method: Least Squares  
 Date: 06/05/18 Time: 01:35  
 Sample (adjusted): 1991 2016  
 Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TIR(-1)	-0.532810	0.178100	-2.991629	0.0063
C	0.402480	1.645097	0.244654	0.8088
R-squared	0.271620	Mean dependent var		0.655769
Adjusted R-squared	0.241271	S.D. dependent var		9.617430
S.E. of regression	8.377267	Akaike info criterion		7.162724
Sum squared resid	1684.286	Schwarz criterion		7.259501
Log likelihood	-91.11541	Hannan-Quinn criter.		7.190592
F-statistic	8.949845	Durbin-Watson stat		2.215720
Prob(F-statistic)	0.006330			

Null Hypothesis: TIR has a unit root  
 Exogenous: None  
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.066417	0.0036
Test critical values:		
1% level	-2.656915	
5% level	-1.954414	
10% level	-1.609329	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
 Dependent Variable: D(TIR)  
 Method: Least Squares  
 Date: 06/05/18 Time: 01:36  
 Sample (adjusted): 1991 2016  
 Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TIR(-1)	-0.535053	0.174488	-3.066417	0.0051
R-squared	0.269804	Mean dependent var		0.655769
Adjusted R-squared	0.269804	S.D. dependent var		9.617430
S.E. of regression	8.218240	Akaike info criterion		7.088292
Sum squared resid	1688.487	Schwarz criterion		7.136680
Log likelihood	-91.14779	Hannan-Quinn criter.		7.102226
Durbin-Watson stat	2.204778			